جَامعة مُؤتة

كُلّية الدِّراسات العُليا

العلاقات التّركيّة – المصريّة
2012-2019

إِعداد الطَّالبة

بَنان عَاطف حُسين السّحيمات

إشراف

الأُستاذ الدّكتور فَايز الزريقات

أُطروحـــة مقدمـــةٌ إلـــى كُلّيـــة الدِّراســـات العُليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجةِ الدكتوراه
فـــي العلـــومِ السِّياســـيَّة/ قســـم العلـــوم السِّياســـيَّة

جَامعة مُؤتة، 2021

الآراءُ الواردةُ في الرِّسالةِ الجامعيّةِ لا تُعبر
بالضَّرورةِ عن وجهةِ نَظَرِ جَامعة مُؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بنان عاطف حسين السحيمات

والموسومة بـ: العلاقات التركية المصرية ٢٠١٢-٢٠١٩

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٩

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢ قرار رقم

أعضاء اللجنة:		التوقيع
أ.د فايز شراري سلامه الزريقات	مشرفا ومقررا	
أ.د صداح احمد محمد الحباشنه	عضوا	
د. المعتصم بالله أحمد عبدالرحيم الخلايله	عضوا	
د. سلطان ناصر فارس القرعان	عضو خارجي	

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهداءُ

إلى وَالدي؛ مُستغفرةً أنْ أَعودَّ إليكَ بِبعضٍ مِنْ عَطائِكَ العَظيم؛ فَيدُك الممدودةُ عَاليةً عَطاءً كَيفَ لها البلوغ!

إلى والدتي؛ قدْ كُنْتِ عندي خَيرَ اللهِ الكثيرِ، وَكَانَ دُعاؤكِ فتحَ اللهِ العظيم، وَهَذا رسمُك في عُمري اليوم يَكونُ كَما رغبتِ؛ فَلكِ هَذا العمل وألف سلامٍ وافتخار.

إلى فيصل؛ شَريكُ العمرِ واليدُ الثَّانيةُ والسَّلامُ الَّذي نَبني بهِ مَداميك الحياةِ نَجاحاً وسَعداً.

إلى "إيلانا" هبةُ اللهِ وتوأمُ الرِّسالةِ، قدْ كُنتِ عِبئاً جَميلاً يُزاحمُ حروفَ الكتابةِ مُطالبةً بإنصافٍ؛ فَطفقتِ تَخصفينَ بِصوتكِ ازدحاماً يُطالبُ بِحق؛ اعتذاراً وإهداءً يا قلبي الصَّغير.

إلى السَّند القويمِ والحظِّ الكبيرِ الَّذين خير من يستحقونَ الودَّ والشّكرَ، والكثير في حقهم قليلُ، إلى الكواكبِ الخمسةِ إخوتي وأخواتي.

إلى عائلتي الثَّانيةِ التي كثيراً ما يلحُ سُؤالها فخراً بي: متى المناقشة؟ وكثيراً ما يُساندني حثهم تحفيزاً ودفعةً.

بَنَان عَاطف السّحيمات

الشّكرُ والتَّقديرُ

يقولُ اللهُ –سبحانه وتعالى–:﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

صدقَ اللهُ العظيم (إبراهيم:7)

فالشكرُ للهِ الَّذي منّ عليَّ بفضلهِ وتوفيقهِ أنْ جَعلَ هذا العمل المتواضع يرى النَّور؛ فَهوَ أهلُ الشّكرِ والثَّناءِ والفضلِ، وبعدها فأنَّني أتقدمُ بخالصِ الشُّكرِ ووافر التَّقديرِ والعرفانِ إلى أُستاذي المُشرف على هذا العمل الأُستاذ الدَّكتور فايز شراري الزريقات أُستاذ العلوم السِّياسيَّة في جامعة مؤتة،الَّذي كَانَ نِعم المُعلم والمُشرف والمُتابع والحريص، وبذل معي الجهد كُلّ الجهد في تتبعٍ وقراءةٍ حِرصاً منهُ إلى جودة العمل البحثي.

كما أَتوجهُ بجميلِ الشُّكرِ لأعضاءِ لجنةِ المُناقشة الَّذين أكرموني بموافقتهم على الاطلاعِ على هذا العمل المتواضع، وإبداء ملاحظاتهم العلميّةِ القيّمةِ، فمنحوني من عِلمِهم الجزيلِ ووقتهم الثَّمين مُتسعاً استغله؛ ليسيرَ العملُ بفضلِ مقترحاتهم إلى السّمو المُراد.

وإلى الصَّديقة خيلاء موسى السّحيمات جميل الشُّكر وكُلّ الودِّ.

وإلى مكتبةِ جَامعةِ مُؤتة أفراداً ومكَانَاً كُلّ الشُّكرِ على سعةِ المكَانَ والمعلومة.

وإلى كُلّ من أسهمَ قُرباً أو بُعداً ومدَّ يد العونِ وساعدَ على إنجازِ هذا العمل له الشُّكر وَكُلّ الشُّكرِ.

بنان عاطف السحيمات

فهرسُ المحتويات

المُحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشّكرُ والتَّقدير	ب
فهرسُ المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
المُلخص باللغة العربيِّة	و
المُلخص باللغة الإنجليزيّة	ز
الفصل الأَوَّلُ : خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المُقدمة	1
2.1مُشكلةُ الدّراسةِ	3
3.1 أهدافُ الدّراسةِ	3
4.1 أهميةُ الدّراسةِ	4
5.1 أسئلةُ الدّراسةِ	4
6.1 منهجيّة الدّراسةِ	5
7.1 حُدودُ الدّراسةِ	5
8.1 التَّعريفات النَّظرية للدراسةِ	6
9.1تقسيمُ الدّراسةِ	9
الفصل الثَّاني: الإطارُ النَّظري والدِّراسات السَّابقة	**10**
1.2 الإطار النَّظري	10
1.1.2 نظرية اتخاذ القرارات	**10**
2.2 الدِّراسات السَّابقة	12
الفصل الثَّالث: لمحةٌ تاريخيّةٌ عن العلاقاتِ التُّركيّةِ المصريّةِ	16
1.3 العلاقات العُثمانيّة المصريّة (1517-1923)	17
2.3 العلاقات التّركيّة المصريّة (1923-1956)	20
3.3 العلاقات التّركيّة المصريّة (1956-2002)	22

المُحتوى	الصفحة
4.3 العلاقات التّركيّة المصريّة (2002–2011)	27
الفصل الرابع: مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة (2012–2019)	**31**
1.4 مُحددات العلاقة التّركيّة–المصريّة سياسيّاً	32
2.4 مُحددات العلاقة التّركيّة–المصريّة اقتصاديّاً	42
3.4 مُحددات العلاقة التّركيّة–المصريّة عسكريّاً	52
الفصل الخامس: توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصريّة تجاه دول الشّرق الأَوسط (2012–2019)	**61**
1.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا	63
1.1.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه سُوريا	63
2.1.5 توجهات السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه سوريا	66
2.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه اليمن	71
1.2.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه اليمن	71
2.2.5 توجهات السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه اليمن	75
3.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه إيران	77
1.3.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التركية تجاه إيران	77
2.3.5 توجهات السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه إيران	80
4.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين	86
1.4.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه فلسطين	86
2.4.5 توجهات السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه فلسطين	90
5.5 نقاط الالتقاء والاختلاف في السّياسة الخارجيّة لكُلّ من تُركيا ومصر تجاه دول الشَّرق الأوسط	96
4.5 الخَاتمةُ	98
5.5 النَّتائج	99
6.5 التَّوصيات	101
قائمة المصادر والمراجع	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	التجـارة البينيــة المصـريّة التّركيّــة الفتـرة (2001 – 2010) (بالمليون دولار)	30
2	اتفاقيات التعاون الموقع عليها بين مصر وتُركيا	45
3	حجم التبادل التجاري بين تُركيا ومصر بين الأعوام 2011–2019	48
4	كثافة التجارة خلال الفترة 2014/2010	50
5	القوة العسكرية لكل من تُركيا ومصر	54

المُلخص

العلاقات التّركيّة – المصريّة

2012-2019

بنان عاطف حسين السّحيمات

جَامعةُ مُؤتة، 2021

هدفتْ هذهِ الدّراسة إلى تسليطِ الضّوءِ على طبيعةِ العلاقاتِ التّركيّة – المصريّة خلالَ الفترةِ الواقعةِ بين الأَعوام 2012 – 2019، تلكَ العلاقات الَّتي مرَّت بتقلباتٍ ناتجةٍ عن الأحداثِ الإقليميّة الَّتي عصفتْ بمنطقة الشَّرق الأوسط، إضافةً إلى العواملِ الَّتي شكلتْ بيئةً ملائمةً لتحقيق التَّطور في كافةِ المجالات بين البلدين، وقدْ انطلقتْ هذهِ الدّراسة من التَّساؤل الرَّئيس التَّالي: ما أثر التَّغيرات الجديدة والقائمة على العلاقات التّركيّة – المصريّة 2012 – 2019؟

وللإجابةِ عَلى هذا التَّساؤل؛ فقدْ استخدمتْ الدّراسةُ المَنهجَ الوصفيَّ التَّحليلي، وخرجتْ بجملةٍ من النَّتائج كَانَ من أهمِها:

1- أنَّ تاريخ العلاقات بينَ الأتراكِ والمصريين الَّذي يمتد لأكثرِ من 1000 سنة يجعل من المُستحيلِ لأيّ نظامٍ سياسيّ في البلدين تجنب هَذا التَّاريخ ونقاط العمق والالتقاءِ، كَما أنَّ حتميّة الجغرافيا في شرقِ المُتوسط تجعلُ مسألةَ العلاقةِ بين البلدين ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

2- كَانَ للتعاونِ التُّركيّ مع دول الشَّرق الأَوسط دوره الكبير في تحقيق النَّجاح في كافةِ المجالات مما أسهم في تعزيز الدور الإقليمي لتُركيا في المنطقة وتوسيع دائرة خياراتها الاستراتيجية.

وتوصي الدّراسةُ بضرورةِ العملِ عَلى تطويرِ العلاقات التّركيّة – العربية والمصريّة خاصة في جميع النَّواحي نظراً لأهميةِ كُلّ من تُركيا ومصر الجيوسياسية في الحركةِ والاتصالِ العالميّ.

Abstract

Turkish-Egyptian Relations
(2012-2019)

Banan Atef Hussain Al-Suhimat
Mu'tah University، 2021

This study aimed at shedding the light on the nature of Turkish-Egyptian relations during the period between 2012-2019, those relations went through fluctuations resulting from the regional events that stormed the Middle East region, in addition to the factors that formed an appropriate environment for achieving development in all fields between the two countries. This study started from the following main question: What is the impact of the new and existing changes on Turkish-Egyptian relations 2012-2019?

To answer this question; The study used the descriptive and analytical method, and came out with a number of results, the most important of which were:

1- The history of relations between the Turks and Egyptians, which extends for more than 1000 years,which makes it impossible for any political system in the two countries to avoid this history, points of depth and convergence, and the imperative of geography in the eastern Mediterranean makes the issue of the relationship between the two countries an indispensable necessity.

2- Turkish cooperation with the countries of the Middle East had a great role in achieving success in all fields, which contributed to the strengthening of Turkey's regional role in the region and expanding its strategic options.

The study recommends the need to work on developing Turkish-Arab and Egyptian relations, especially in all respects, given the geopolitical importance of Turkey and Egypt in global movement and communication.

الفصل الأَوَّلُ
خلفية الدّراسةِ وأهميتها

1.1 مُقدمةُ الدّراسة:

شَـهدتْ العلاقـات التّركيّـة المصـريّة مُنـذُ تأسـيس الجُمْهُوريَّـة التّركيّـة علـى يـد مصطفى كمال اتاتورك لغاية فترة حكم حزب العدالة والتنمية حالة من المد والجزر؛ إذ لـم تكـن العلاقـات – تاريخيـاً– التّركيّـة المصـريّة بحالـة مسـتقرة، بـل علـى العكـس فقـد كَانَت فـي حالـة تـوتر مسـتمر، ويعـودُ السَّببُ فـي ذلـكَ الـى انضـمام تُركيـا الـى حلـف الشـمال الاطلسـي (النـاتو) بينمـا توجهـات مصـر كَانَـت مـع الاتحـاد السـوفياتي السَّـابق خلال فترة الحرب الباردة.

وكَانَ لتطور السّياسة الخارجيّة التّركيّة أثرٌ كبيرٌ في تشكيل السّياسة الخارجيّة مع دول العالم وخاصة دول الشرق الأوسط؛ فقد انضمت تُركيا في عام 1952 إلى حلف النـاتو وفـي عـام 1956 إلـى حلـف بغـداد واتخـذت موقفهـا فـي التحـالف مـع المعسكر الغربي مما أثر على علاقاتها مع الدول العربية، وجعلها أكثر توتراً وخاصة مـع مصـر إلا أن سـقوط الاتحـاد السـوفياتي وتحـول النظـام العـالمي إلـى نظـام احـادي القطبية، جعل العلاقات التّركيّة العربية ومنها مصر تسير نحو التحسن والتطور.

وبعـد صـعود حـزب العدالـة والتنميـة التركـي بقيـادة رجـب طيـب اردوغـان إلـى السـلطة تنبـه إلـى أهميـة مصـر الاقليميـة وموقعهـا فـي منطقـة الشـرق الأوسـط ؛ فـراح يعمـل علـى تحسـين العلاقـات مـع مصـر مـن أجـل الاسـتفادة مـن موقعهـا الاسـتراتيجي حيث بدأ بتكوين شركات استراتيجية مـع الدول الإقليميـة الفاعلـة وخاصـة مصـر حتـى تكـون نقطـة ارتكـاز إقليمـي قـوي فـي مواجهـة القـوى الدوليـة والاقليميـة، مثـل: إيـران واسرائيل، كما عمل على احياء التراث الحضاري والثقافي للدولـة العثمانيـة وإبراز دور تُركيـا اقليميـا مـن خلالهمـا حتـى يتمكـنمن تحسـين صـورة تُركيـا فـي اذهـان شـعوب المنطقة.

وبعد ثورات الرَّبيع العربيّ أصبحَ النّظامُ الاقليمي العالمي في وضـع يختلف عن ذي قبل، مما أعاد تشكيل صورة العلاقات بين دول المنطقة، فحاولت تُركيا استغلال

ثورات الرَّبيع العربي بتحسين علاقاتها مع الشعوب العربية وتعميقها بشكل اكبر في نواحي عديدة كهدف استراتيجي للسياسة التّركيّة الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، ودعمت الثورات الشعبية من اجل تحقيق ذاتها في بناء انظمتها واهدافها وطموحها.

وقد دعمت تُركيا ثورة 25 يناير المصريّة بشكل واضح في مساعدة الشعب المصري لتحقيق مطالبه في التحول الديمقراطي وعمل إصلاحات شاملة تنعكس نتائجها على الشعب المصري كما طالب بعدم تعرض المتظاهرين السلميين إلى العنف، والمحافظة على الدولة بكُلّ مكوناتها. وحثت تُركيا الرئيس المصري حسني مبارك الاستماع إلى الشعب وتحقيق مطالبه وعدم السماح بأي تتدخل خارجي في شؤون مصر الداخلية.

وتطلعت تُركيا –في هذهِ المرحلة– إلى أهمية إيجاد نظام سياسي مدني يأتي من خلال انتخابات ديمقراطية نزيهة بدلاً من الحكم العسكري لذلك حرصت على نجاح نموذج الثورة في مصر .

وبعد تسلم الرئيس محمد مرسي الحكم أخذت تُركيا على عاتقها تقديم المساعدة له وخاصة انه جاء نتيجة دعماً من حزب يتقارب –ايديولوجياً– وحزب العدالة والتنمية التركي فقامت بدعمه اقتصادياً وسياسياً لإنجاح التجربة الديمقراطية المصريّة.

وقد كَانَ التعاون الاقتصادي واضحا بين تُركيا ومصر من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية وايداع مبالغ في البنك المركزي المصري كوديعة ، مما أظهر الاهتمام التركي الخاص بمصر بعد الثورة.

وعلى الرغم من ازدياد التوتر في العلاقات التّركيّة المصريّة –سياسياً– نتيجة ثورة 30 يونيو الَّتي انتهت باسقاط الرئيس محمد مرسي عام 2013 الا أن التعاون الاقتصادي كَانَ باقيا ومتقدما، ومع ميل مصر إلى الاستقرار السياسي –نسبياً– وتثبيت أركَانَ الدولة في مصر والاعتراف الدولي بشرعية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي فقد وجدت تُركيا نفسها أمام الخيار الافضل لإقتصادها في العمل على إعادة العلاقات الثنائية بين البلدين.

وعليه، تحاول هذهِ الدّراسة مناقشة العلاقات التّركيّة المصريّة خلال الفترة من 2012_2019 والّتي تخللها ادارة كُلّ من الرئيس الراحل محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي، إضافة إلى حكم المجلسين العسكريين في مصر، وحزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اروغان في تُركيا .

وقد تناولت الدّراسة طبيعة العلاقات التّركيّة المصريّة في جوانبها السِّياسيَّةوالاقتصادية والعسكرية كما حاولت الوقوف على توجهات السّياسة الخارجيّةالّتي انتهجتها كُلّ منهما تجاه منطقة الشرق الأوسط.

2.1 مشكلة الدّراسة:

تتمثل مشكلة الدّراسة في محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات التّركيّة المصريّة خلال الفترة الواقعة بين العام 2012 والعام 2019 وأهم مُحددات ومرتكزات هذهِ العلاقات؛ إذ شهدت فترة هذهِ الدّراسة تطورات مهمة في مختلف المجالات السِّياسيَّة والاقتصادية والعسكرية، وقد مرت تُركيا بالعديد من التقلبات في مواقفها تجاه الثورة المصريّة؛ فالعلاقة بين مصر وتُركيا توصف بالمتغيرة وفقاً لتغير فكر القيادات السِّياسيَّة الَّتي تعاقبت على مصر.

3.1 أهداف الدّراسة:

تسعى هذهِ الدّراسة إلى البحث في العلاقات التّركيّة المصريّة خلال الفترة من (2012–2019) وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

1- توضيح طبيعة العلاقات التّركيّة المصريّة والعوامل المؤثرة بها ما قبل العام 2012.
2- بيان المحددات السِّياسيَّة والاقتصادية والعسكرية وتحديد تأثير هذهِ المحددات على العلاقات التّركيّة المصريّة خلال فترة الدّراسة.
3- البحث في توجهات السِّياسيَّة الخارجيّة التركيه والسياسة الخارجية المصريّة تجاه بعض دول الشرق الأوسط.

4.1 أهمية الدّراسة:

أ- **الأهمية العلمية** : يكمن غرض دراسة العلاقات التّركيّة المصريّة خلال الفترة (2012-2019) فيما يكتسبه من أهمية خاصة، ويستحق البحث والدّراسة على المستويين النظري والعملي؛ حيث إن هذا الموضوع لم يبحث بشكل كافٍ إلا في عدد محدود من الدراسات الَّتي تناولت كُلّ جزئية من الدّراسة بشكل منفرد وبسيط، ولكونها تناولت فترة مهمة ومعاصرة من تاريخ العلاقات التّركيّة المصريّة في ضوء ما شهدته مصر من أحداث وتغيرات في أنظمة الحكم/وانقلاب كما اسمته تُركيا على شرعية أول رئيس منتخب بعد الثورة محمد مرسي ثم مرحلة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وما شهدته هذهِ الفتره بشكل عام من توترات وتغيرات في المواقف السِّياسيَّة:، وماله من تأثير في المستقبل على العلاقات الدولية بين الجانبين التركي والمصري. مسبوقةٍبلمحة تاريخية عن تطور العلاقات التّركيّة المصريّة.

ب- **الأهميـة العمليـة:** تكمن اهميـة الدّراسـة من خـلال تناولها لواقـع العلاقـات التركيـة- المصـرية وكونهـا تشـكل أهتمامـاً كبيـراً لمنطقـة الشـرق الأوسـط، وفـي توضـيح أثر التطورات والتغيرات في العلاقات التّركيّة المصريّة؛ إذ تعد مصر من أكبر الدول العربيـة وأكثرهـا تـأثيراً فـي التـاريخ الحـديث، ممـا يجعلهـا فـي قائمـة الـدول الَّتـي تسـعى تُركيا إلـى التعاون معها اقليمياً، إضـافة إلـى موقـع مصـر علـى حـدود فلسطين المحتلـة الَّذي زاد من أهميتها بالنسبة لتُركيا بعد القطيعة الدبلوماسية بين أنقرة وتل ابيب.

5.1 أسئلة الدّراسة:

تُجيب هذهِ الدّراسةعلى التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التغيرات الجديدة والقائمة على العلاقات التّركيّة المصريّة (2012-2019)؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

1-هل العلاقات التّركيّة المصريّة ثابتة أم متغيرة؟

2-ما تأثير الانقلاب العسكري عام 2013 على العلاقات التّركيّة المصريّة؟

3-ما توجهات السِّياسيَّة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصريّة تجاه الشرق الأوسط؟

6.1 منهجية الدّراسة:

اعتمدت الدّراسة المنهج التحليلي القائم على تحديد خصائص ظاهرة معينة، وتحليل طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وما إلى ذلك. فقد أُستخدم هذا المنهج في الدّراسة لتفسير الوضع القائم بين تُركيا ومصر، والعلاقات بينهم خلال فترة الدّراسة؛ إذ يقوم هذا المنهج على جمع البيانات حول هذهِ الفترة، ثم القيام بتحليل هذهِ البيانات، وربطها، وتفسيرها، وتصنيفها، واستخلاص النتائج منها. أضف إلى أنه يتم من خلال المنهج التحليلي وصف مشكلة الدّراسة بغرض تحليلها، ويعد هذا المنهج من المناهج المهمة في دراسة العلاقات الدولية. تسعى الدّراسة إلى تحليل المواقف التّركيّة تجاه مصر، ومعرفة تأثيرها على هذهِ العلاقات. كذلك كان لابد من الاعتماد – أيضاً– على المنهج التاريخي في تناول جذور العلاقة التركية المصرية وبعض القضايا التي لها امتداد تاريخي حتى فترة الدراسة؛ وذلك من خلال تتبع الجذور التاريخية للعلاقات التركية المصرية بعيدا عن السرد التاريخي للأحداث إلا ما أُريد به التوضيح.

ويعد المنهج التاريخي واحداً من أهم المناهج الاجتماعية لالتي تصف وتسجل ما مضى من وقائع وأحداث التي يدرسها الباحثون ويقومون على تحليلها وفق أسس علمية منهجية دقيقة ؛ لغايات الوصول إلى حقائق وتعميمات لفهم الحاضرفي ضوء الماضي الذي يساعد على التنبوء بالمستقبل.

ويهتم المنهج التاريخي بالأحداث التي جرت في الماضي بوصف أن التاريخ علم يبحث بكل صدق وأمانة عن الحقيقة من خلال جمع الحقائق زنقدها وترتيبها وتفسيرها وتقويمها في صورة علمية صحيحة.

7.1حدود الدّراسة:

الحدود الزمانية:

تهتم الدّراسة في الفترة الزمنية الواقعة بين عام 2012– 2019 .

الحدود المكَانَية:

تتناول الدّراسة كُلّاً من تُركيا، مصر، سوريا، اليمن، إيران، وفلسطين.

8.1 التعريفات النَّظريّة للدراسة:

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية؛ فلابد من تحديد المفاهيم الَّتي قامت عليها الدّراسة وهي:

العلاقات الدولية: هناك عدة تعريفات تناولت العلاقات الدولية، ومن هذهِ التعريفات ما ذهب إليه محمد طه بدوي، الَّذي عرّف العلاقات الدولية بأنها " العلم الَّذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب، أو المقارنة من أجل التفسير والتوقّع" **(حسين،1994، ص28)**. وعرفها جون بورتون بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، وعرفها سعد حقي بأنها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السِّياسيَّة وغير السِّياسيَّة بين مختلف وحدات المجتمع الدولي"(حقي سعد،2012،15).

السّياسة الخارجيّة:

هي مجموعة من الأهداف السِّياسيَّة الَّتي تحدد كيفية تواصل الدولة مع الدول الأخرى في العالم. عرفها بطرس غالي ب " تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول." (غالي،1979،309). وعرفها عبد القادر فهمي بأنها " نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي"(فهمي،2010،16). وعرفها إبراهيم درويش ب "مجموعة التفاعلات وما يترتب عليها من نتائج والَّتي تقع خارج نطاق الدولة وحدودها." (درويش،1978،16) وحسب حتى فهي "قرارات وأفعال ونشاطات تمارسها الدول خارجياً بعد صنعها داخلياً فهي بمثابة الأم الَّتي تشكل العلاقات الدولية". (حتى،1985،157)

العلمانية:

ذهب معجم علم الاجتماع المعاصر إلى أن كُلّمة علماني تعني "الدنيوي" غير روحي وغير الديني وجاء في معجم الوسيط بمجمع اللغة: العلماني: نسبة إلى العلم بمعنى العالم وهو خلاف الديني أو الكهنوتي وجاء في معجم أكسفورد باللغة الانجليزية secular:"علماني": غير معني بالشؤون الروحية أو الدينية، دنيوي وعلمانية: الاعتقاد بأن الأخلاق والتعليم، الخ. يجب ألا تبنى على الدين. أما تعريف العلمانية اصطلاحاً

فقد اختلف الباحثين حول تعريفها لكن التعريف الشائع هو فصل الدين عن الدولة. عرفها عزيز العظمة بأنها "جملة من التحولات التاريخية السِّياسيَّة والاجتماعية والثقافية والفكرية والإيديولوجية وأنها تندرج في أطر أوسع من تضاد الدين والدنيا" (العظمة، 2008) وعرفها الدكتور سفر الحوالي بأنها إقامة الحياة على غير الدين" (الحوالي،1982)، وعرفها محمد اركون قائلاً: "العلمنة كما نفهمها تتركز في مجابهة السلطات الدينية الَّتي تخنق حرية التفكير في الإنسان ووسائل تحقيق هذهِ الحرية (اركون 1996).

اتفاقيه الرورو:

اتفاقية للتبادل التجاري بين تُركيا ومصر ويتم بموجب الاتفاقية نقل البضائع التّركيّة من مينائي ميرين والإسكندرونة التركيين إلى دمياط وبورسعيد في مصر البحر المتوسط دون الدخول إلى قناة السويس لتخفيض النفقات ويتم نقل البضائع بأسطول شاحنات برية عبر الطرق المصريّة إلى ميناء الأدبية جنوب قناة السويس على البحر الأحمر، ليتم نقلها مرة أخرى على متن سفن تركية إلى دول الخليج العربي (عبد الله المجيدي، 2014)

الشرق الأوسط:

خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية وتدخل في تكوينه دول عربيه وأخرى غير عربيه مثل تُركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي. (مطر ،1983،29)

ويعرفها الجمل بـ "المنطقة الإقليمية الَّتي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة من أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والَّتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذهِ المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية. (الجمل، 1996، 14)

القاموس السياسي فيتناول الشرق الأوسط ويذكر انه مصطلح جغرافي يطلق على الإقليم الَّذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المجاورة القريبة من أوروبا والمطلة

على البحر المتوسط وتشمل إيران والعراق ودول شبه الجزيرة العربية ثم تُركيا سوريا لبنان فلسطين الأردن مصر وليبيا (عطية الله، 1968).

الرَّبيع العربي:

هي الثورات والاحتجاجات الَّتي انطلقت في العالم العربي نهاية العام 2010 في تونس والدول العربية الأخرى والمقصود بالرَّبيع العربي هو الثورات السلمية الَّتي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية وديمقراطية (عواد 2016).

حزب العدالة والتنمية:

أحد الأحزاب التّركيّة تأسس في 14 أغسطس 2001 ويرأسه رجب طيب اردوغان وتوصف توجهات الحزب بأنها محافظه من الناحية الاجتماعية وليبرالية من الناحية الاقتصادية ويشكل العدالة والتنمية الجناح الإسلامي المعتدل في تُركيا ويحرص ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السِّياسيَّة ويؤكد انه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار ويؤكد على عدم معارضته للعلمانية والمبادئ الَّتي قامت عليها الجُمْهُوريَّة التّركيّة كما يؤيد انضمام تُركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في تُركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه والعمل على تقليص دور الصندوق في هذا المجال. (باكير 2009).

الثورة:

هي حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو أدواته كالجيش أو الأحزاب السِّياسيَّة الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغييره باندفاع يحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل (عرداوي، 2013).

9.1 تقسيم الدّراسة:

تم تقسيم الدّراسة إلى خمسة فصول وخاتمة؛ إذ تضمن الفصل الأَوَّلُ خلفية الدّراسة وأهميتها، فيما تضمن الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، في حين تضمن الفصل الثالث لمحة تاريخية عن تطور العلاقات التّركيّة المصريّة،أما الفصل الرابع فقد بيّن اهم مُحددات السّياسة الخارجيّة التّركيّة المصريّة ، وختمت الدّراسة بالفصل الخامس الَّذي أسهب في تحليل العلاقات التّركيّة- المصريّة، حيث تناول السّياسة الخارجيّة التركيه والسياسة الخارجية المصريّة وتوجهاتهم في الشرق الأوسط خلال الفترة (2012-2019)، ثم ختمت الدّراسة بعدة نتائج وتوصيات.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النَّظري:

تعتمد أي دراسة على الاخذ بنظرية سياسية لدعم اسسها ومفاهيمها ويجب ان تكون ضمن حدود الدّراسة والَّتي تتحدث عن العلاقات التّركيّة المصريّة حيث اخذت الدّراسة نظرية اتخاذ القرارات الخارجيّة لتوضح اهم العوامل الَّتي أثرت على العلاقات التّركيّة المصريّة خلال الفترة 2012–2019.

1.1.2 نظرية اتخاذ القرارات:

وجدت نظرية اتخاذ القرارات لكي تحدد من يصنع القرار ومن يتخذه ويبين ايضاً الاطر والقواعد المؤثرة في هذهِ العلاقات وكيف نستطيع التعامل مع الازمات وندبرها معاً.

تعد هذهِ الدّراسة شاملة لجميع العناصر الَّتي يجب أن توخذ بعين الاعتبار عند تحليل السّياسة بشكل عام أو في لحظة معينة.

رأى ريتشارد سنايدر أن الهدف من التحليل الَّذي قامت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار من أجل تفسير السلوك.

وقد تناولت هذهِ النظرية ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السّياسة الخارجيّة من منظور صانع القرار وكُلّ مدخلاته المعرفية والبيئية والسيكولوجية الَّتي تبني تحليلها على ان العلاقات الدولية هي نتاج صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية الَّتي يصنع من خلالها القرار.

لا تدرس العلاقات الدولية العوامل بصورتها المجردة وانما على اساس دراسة الدول من خلال صانع قراراتها ويجب ان يتم تحديد القرارات لاي دولة من قبل صناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين.(توفيق،2003).

1- المقولات النظرية :

تعد نظرية اتخاذ القرار واحدة من أهم النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية حيث تحظى هذهِ النظرية باهمية كبيرة من قبل المحللين لحقائق السّياسة الدولية كونها تركز على البحث في كيفية التفاعل بين الدول مع المؤثرات البيئية الخارجيّة للدولة والَّتي بدورها تعكس النظام الدولي الَّذي تعمل في إطاره.

وتبرز اهمية اتخاذ القرارات الخارجيّة في حفظ حق الدولة في الدفاع عن مصالحها إزاء الاطراف الدولية الَّتي تتعامل معها(الفضل،2004).

هناك مجموعة من المرتكزات الاساسية الَّتي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات أبرزها: (مقلد،1968).

1. الكشف عن الكيفية الَّتي تتعامل بها الدول وأهم المؤثرات الَّتي تأتيها ومن ثم تنعكس عليها من النظام الدولي الَّذي تعمل في إطاره.
2. العمل على الطريقة الَّتي يعبر بها هذا التعامل مع نفسه ومع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبين الدول اتجاهاتها الَّتي تدافع بها من خلالها عن مصالحها امام الفواعل الدولية الَّتي تتعامل معها.
3. يتركز المجهود الَّذي يبذله صانعو القرارات على حصر المعلومات الَّتي ترتبط بموضوع القرار وعليهم تحليلها ومناقشتها.
4. يجب على صانعي القرارات تحديد أهم العوامل الَّتي تتعلق بموضوع القرار إن كَانَ بالبيئة الداخلية او البيئة الخارجيّة او الهيكُلّ التنظيمي الَّذي تتم في نطاقة عملية اتخاذ القرارات الخارجيّة.
5. اتخاذ اي قرار يجب أن يكون من خلال عملية جماعية متكاملة ويتم التشاور عليه مع عدد من المستويات التنظيمية الَّتي لها صلة لهذهِ العملية.

2- كيفية توظيف النظرية في الدّراسة:

تقوم الدّراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجيّة الَّتي تعمل على تحليل العوامل والمتغيرات الَّتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكُلّ من الدولتين مصر وتُركيا. وتحديد طبيعة العلاقات بينهما.

لا يمكن لصانع القرار ان يتخذ قراراته بمعزل عن البيئة المحيطة به سواء البيئة الداخلية او البيئة الخارجيّة او من خلال المتغيرات المحيطة بصانع القرار والَّتي اثرت على طبيعة العلاقات بين مصر وتُركيا ثم النظر في نتيجة تولي قيادات جديدة للحكم على تغيير العلاقات الثنائية بين الدولتين .

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة المركز الوطني الديمقراطي (2017)، العلاقات المصريّة الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية منذ قيام ثوره يناير"2011"

تناولت الدّراسة التأثير الحاصل في العلاقات المصريّة الاسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ حيث أوضحت الدّراسة أن الرئيس المصري محمد مرسي قام على إرضاء إسرائيل للحفاظ على علاقاتها معها وذلك لكي يضمن دعم الولايات المعتمدة له من أجل تثبيته في الحكم.

دراسة عيسى الشلبي(2017)، تأثيرات التغيرات السِّياسيَّة المصريّة في العلاقات بين مصر وتُركيا، الأردن، مجلس درسات شرق أوسطية.

تركزت الدّراسة على توضيح ردود أفعال تُركيا على الأحداث والتغييرات السِّياسيَّة الَّتي شهدتها مصر خلال ثورة 25 يناير.

وألقت الضوء على تاريخ العلاقات المصريّة التّركيّة منذ عام 1996، كما ناقشت الدّراسة تطور العلاقات التّركيّة المصريّة في المجالات السِّياسيَّة والاقتصادية إضافة لعرض السيناريوهات المتمثلة لهذهِ العلاقات.

دراسة استفانيا ماهر نعيم رزق(2016)، السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاة التنظيمات الاسلامية دراسة حالة " داعش والاخوان المسلمين في مصر، المركز الديمقراطي العربي.

تناولت الدّراسة سياسة تُركيا الخارجيّة تجاة التنظيمات الاسلامية وهل اختلفت سياسة تُركيا الخارجيّة تجاه مصر قبل 3 يوليو وبعدها.

ناقشت الدّراسة كذلك مُحددات السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه كُلّ من داعش والاخوان المسلمين في مصر.

دراسة لقمان النعيمي (2014) ، تُركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية .

وقد تناولت هذهِ الدّراسة مواقف تُركيا من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا. وناقشت الدّراسة اهم مقومات السّياسة الخارجيّة التّركيّة في عهد حزب العدالة والتنمية لتوضيح الاساس الَّتي بنيت عليها المواقف التّركيّة ووضحت هذهِ الدّراسة الموقف التركي من الثورة المصريّة.

دراسة احمد الرحاحله 2014 : "الدور التركي الجديد في منطقه الشرق الأوسط الفرص والتحديات" ،جامعة الشرق الأوسط.

حيث تناول الباحث في دراسته أهمية دور تُركيا في منطقه الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحه أمام هذا الدور، أهم التحديات لمواجهة هذا الدور وكيف وظفت تُركيا هذهِ التحديات وبخاصة في عهد العدالة والتنمية؛ لتجنب الكثير من الإشكالات وبخاصه الَّتي تنتج عند موقعها الجيوستراتيجي مع البلاد العربية، وكيف كَانَ للثلوث التركي الممثل في رئيس الدولة عبد الله جول ورئيس الوزراء أردوغان ووزير الخارجيّة أوغلو دور ريادي في تمرير السياسات التّركيّة في المنطقة العربية.

دراسة حسين باكير(2013)، مستقبل العلاقات التّركيّة المصريّة بعد الانقلاب العسكري، مركز الجزيرة للدراسات.

تناولت هذهِ الدّراسة الموقف التركي من مصر بعد الانقلاب العسكري في 2013، وتطور التوترات بين الطرفين وصولاً إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي، وانعكاسات هذهِ الخطوة على العلاقات السِّياسيَّة والاقتصادية بين البلدين، وما إذا كَانَت مرحلية أم أنها ستطول أبعد من المتصور.

دراسة بشير عبد الفتاح(2013)، التطورات المصريه الداخليه وتاثيراتها على العلاقات المصريه التّركيّة، جامعه الدول العربية – الامانه العامة

ركزت الدّراسة على تطور العلاقة بين مصر وتُركيا في تلكَ الفترة وأهم الاسباب الَّتيأسباب أربكت توازن انقرة حيث ناقشت الدّراسة مواقف اردوغان تجاه ما

حدث في مصر والخوف من احتمالية العدوى أي يحدث في تُركياما حدث في مصر من انتداب عسكري وبين موقف اردوغان من أن تكون مصر حليفاً مهماً لتُركيا وتحدثت –أيضاً– عن العثمانيه الجديدة، خطر الإرهاب.

2.2.1 الدراسات الاجنبية:

Huseyin Isikal، 2017،Turkish foreign policy in the new lennium ،deutsche nationalbibliothek

هدفت الدّراسة الى معرفه الرؤى الجديدة عن السّياسة الخارجيّة التّركيّة ويقدم مساهمات من مختلف الخبراء في مجالاتهم وتحليلات تستند إلى علاقات تُركيا مع مختلف المناطق وبلدان العالم والمنظمات الدولية، وقد توصلت الدّراسة إلى أن السّياسة الخارجيّة التّركيّة في الألفية الجديدة رسمت صورة ثابتة عن دور تُركيا مع العالم ونهجها تجاه الشرق الأوسط.

Aoron Stein, 2015, Turkey's New Foreign Policy Davutoglu, the AKP and the Pursuit of Regional Order, Routledge

هدفت هذهِ الدّراسة إلى توضيح دور حزب العدالة والتنمية(AKP) في تبني سياسه خارجية استباقية لانشاء عمق استراتيجي من خلال توسيع نفوذ تُركيا في منطقه الشرق الأوسط بالاعتماد على فرص الجغرافيا والقوه الاقتصاديه والتاريخ الامبراطوري لاعاده ربط تُركيا بمناطقها التاريخيه وتوصلت الدراسه بان التغيرات السياسيه في الشرق الأوسط قد تسببت في انخفاض كبير في النفوذ الاقليمي التركي.

Sheira, Omar,September2014, Turkey–Egypt Relations: incentives to normalize, Global Political trends center Istanbul kultur university

هدفت هذهِ الدّراسة إلى تسليط الضوء على دعم أحياء العلاقات التّركيّة المصريّة لما للبلدين من أهميه استراتيجية، إضافة إلى كونها تبحث في المحفزات السِّياسيَّة والجغرافية والاقتصادية والأمنية، وبناء القدرات الَّتي من شأنها تسهيل تطبيع العلاقات التّركيّة المصريّة.

ما يميز هذهِ الدّراسة عن الدراسات السابقة:

1- تتميز هذهِ الدّراسة بحداثتها وتناولها العلاقات التّركيّة – المصريّة في فترة 2012-2019 فقد تناولت أغلب الدراسات السابقة الجانب التاريخي لهذهِ العلاقات، وتجاهلت تحليل العلاقات من زاويه القضايا الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط في ظل العوامل الداخليه والخارجيه المؤثره في توجهات السّياسة الخارجيّة لكُلّا البلدين.

2-ركزت هذهِ الدراسة على نقاط الالتقاء الَّتي يمكن أن تنتهزها كُلّ من تُركيا ومصر لتطوير العلاقات الثنائيه بينها على جميع الاصعدة إذ تشكل نقاط الالتقاء هذه أكثر مما هي مدعاة للاختلاف وتوتر العلاقات.

الفصل الثالث

لمحةٌ تاريخيةٌ عن العلاقات التّركيّة-المصريّة

تربط مصر وتُركيا علاقة عميقة بعيدة الجذور؛ فمن حيث الجغرافيا تقع كُلّ من مصر الأناضول على ساحل البحر المتوسط، مما اكسب كُلّ منهما أهمية وجعلهما في حاجة للتكامل مع الأخر، وفي مسعى لمد نفوذه؛ إذ كَانَت مصر قبل دخول الإسلام إليها واحدة من أملاك الإمبراطورية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية، أما من حيث التاريخ فالعلاقة بين الأتراك ومصر قديمة قبل أن تدخل الأتراك في أواخر العصر العباسي. كما أن حجم التشابه بين تُركيا ومصر ما يميزهما عن باقي دول منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل دراسة العلاقات بينهما أمراً له أهميته الخاصة؛ فمصر لها موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والدولة العربية الَّتي يشكل موقعها الجغرافي نقطة التقاء بين القارتين الإفريقية والآسيوية، علاقة على الممر الحيوي لقناة السويس، أما تُركيا فموقعها بين قارتي آسيا وأوروبا جعلها ممراً استراتيجياً للحركة والاتصال، إضافة إلى سيطرتها على مضيق "البسفور" و"اردنيل" الَّذين يشكلان ممرات حيوية إلى البحر البيض المتوسط.

سيتناول هذا الفصل عرضاً موجزاً لتاريخ العلاقات التّركيّة المصريّة من خلال أربعة محاور:

المحور الأَوَّلُ: العلاقات العثمانية المصريّة (1517 – 1923)

المحور الثاني: العلاقات التّركيّة المصريّة (1923 – 1956)

المحور الثالث: العلاقات التّركيّة المصريّة (1956 – 2002)

المحور الرابع: العلاقات التّركيّة المصريّة (2002 – 2012)

1.3 العلاقات العثمانية المصريّة (1517 – 1923):

يتجاوز امتداد العلاقات العربية التركية قيام الخلافة العثمانية، إذ بعد وصول المسلمين إلى مناطق الأتراك في آسيا الوسطى ودخول السلاجقة الأتراك في الدين الإسلامي، فزادت علاقة السلاجقة بالعرب في فترة الخلافة العباسية، ومما ساهم في زيادة أواخر هذه العلاقة السياسة التي اتبعتها الدولة العباسية والمتمثلة بعدم التفرقة والحرص على وحدة الجماعة، فضلاً عن العلاقات التجارية والدينية المتبادلة بينهما (ايشلر، 2011).

استمر الحكم العثماني لمصر أربعة قرون، فمنذ دخول السلطان سليم الأَوَّلُ عام 1517 وحتى إعلان استقلال مصر عام 1922، إلا أن فترة الحكم العثماني لمصر – في الواقع – هي أقل من هذا بكثير، ذلك أن العثمانيين في مصر لم يلبثوا أن ضعفت قبضتهم في الحكم وصار الحكم فعلياً للمماليك الَّذين لم يعلنوا خلع الحاكم العثماني لكنهم بالفعل هم المتصرفون بشؤون الدولة والإدارة، ثم جاءت فترة الحكم العلوي التي تأسست على يد محمد على باشا لتمتد بعده لأبنائه؛ حيث كَانَوا مستقلين عن السلطة العثمانية في إدارة مصر، ثم فترة الاحتلال الانجليزي في الخمس الأخير من القرن التاسع عشر، والَّذي بقي حتى نهاية الدولة العثمانية وعليه، يمكن القول بأنه التبعية الحقيقية المباشرة بين مصر والدولة العثمانية لا تتجاوز – في أقصى التقديرات – قرناً واحداً من القرون الأربعة التي كَانَت تستظل بالتبعية الاسمية للسلطة العثمانية (إلهامي، 2017).

لقد عُدَّ اتساع الدولة العثمانية لتشمل مصر التي كَانَت عاصمة الخلافة العباسية والحجاز، وتضمم الحرمين الشريفين والشام الَّذي فيه المسجد الأقصى وتشتهر بازدهارها التجاري، إضافةً عظمى للدولة العثمانية سياسياً واقتصادياً، وكَانَ إعلاناً تحول الدولة العثمانية إلى القوة الإسلامية العظمى ، وهو ذاته ما يضيق إلى أعباءها عبء جديد ؛ إذ انفتحت بتلكَ الإضافة على القسم الشرق من البحر المتوسط وعلى البحر الأحمر كُلّه، وما تبع ذلك من توليها ضد الهجمات الأوروبية في مناطق البحر الأحمر وخليج عدن وخليج عُمان ومناطق الخليج العربي(إلهامي، 2017).

هذا وقد حافظ العثمانيون على أساليبهم في الإدارة في حكم مصر، كما تحول ولاء المماليك إلى العثمانيين الَّذين تمتعوا بالقوة في صدر دولتهم، كما اهتمت الدولة بالعلم والتجارة في البلاد، مما انعكس هذا على مصر فجعلها في تطور اقتصادي وعلمي وبذلك أصبحت تدين بولائها إلى الدولة العثمانية إلي حمتها عن طريق حكام يتبعون إلى خلافتها ويقومون بتحصيل الضرائب من الفلاحين ، وقد استخدمت الدولة العثمانية عامل الدين تعزيزاً لوجودها في مصر من خلال شيوخ الطوائف الَّذين راحوا يروحون فكرة أن الخلافة العثمانية تقدم على حماية الدين ، كما استخدمت شيوخ الطوائف كوسيط بينهما وبين أتباعها من الجماعات الدينية، فيقوم بترويج ما تريده الدولة العثمانية في المجتمع المصري، وينوب عن الدولة في تسير أمور الحياة اليومية وهذا ما جعل المجتمع المصري يبحث عن طائفة يستخدمها كمظلة له تحميه(الجبرتي، 2013).

وقد أعطى ضعف الدولة العثمانية في أواخر حكمها المماليك فرصة في أن يستغل في حكمهم ويمارسون دون أي تبعية للدولة العثمانية؛ مما شكل دافع للاستقلال عن الدولة العثمانية، وكَانَ من أبرز مواقف الانفصال ما جاء على يد علي بيك الَّذي أدار الدولة في مصر بكُلّ قوة كونه العلم بأمور إدارتها، ولديه من الكفاءة ما جعله أهلاً لها مع إتباعه أسلوب الشدة والعنف والقبضة البوليسية، والَّذي أدى إلى استقرار سياسي واجتماعي في مصر، فأصبح الحاكم فيها، كما منع كل الَّذين يدينون بالولاء للخلافة العثمانية من ولاة وقادة دخول مصر، فأعطته هذه القوة دافعاً إلى استعادة الشام والحجاز إلى حكم المماليك كما كَانَت عليه سابقاً، والَّذي استدعى إلى الاستعانة بقوى أجنبية مثل الروس لتحقيق ما يصبوا إليه إلى أن جاءته الهزيمة من خلفه بعد أن أنقلب المماليك عليه، فانتهت محاولته بالفشل وقتل بنفس السنة التي توفي فيها السلطان العثماني مصطفى الثالث عام 1757 ميلاد (إلهامي، 2017).

وصارت السيطرة في الحكم في مصر للمماليك حتى وصلت أنهم يقومون بعزل الوالي العثماني لأي سبب وفي بعض الأحيان دون أي سبب، فما كَانَ من الخلافة العثمانية التي كَانَت ترى ما يدور في مصر سوى أنها تبعث بوالٍ جديد لمصر بدل الَّذي تم عزله، وهذا يشير إلى أن الحكم في مصر – في هذه الفترة – كَانَ بيد

المماليك فعلياً، وما كَانَ حكم الدولة العثمانية إلا حكماً صورياً حتى جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798 (عبد المنعم، 2018).

قضت مصر – بشكل مباشر وغير مباشر – تحت الحكم العثماني والمماليك نحو ثلاثة قرون عانت فيها ما عانته من الظلم وسوء الإدارة، حتى صارت تعيش في عزله عن بقية العالم ولا تعرف شيئاً عما يدور في أوروبا، وفي الوقف الَّذي قويت فيه شوكة فرنسا بين دول أوروبا وظهر القائد الحربي نابليون بونابرت الَّذي جهز حملته العسكرية على مصر عام 1798م؛ رغبة في زيادة نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط، وضم وادي النيل لما فيه من خيرات كثيرة تغني فرنسا عن الكثير من المستعمرات البعيد، وينال الفرنسيون المقيمون في مصر من عنف المماليك وظلمهم غير أن الفرنسيين لم يلبثوا في مصر أكثر من 3 سنوات بعد فصول من المقاومة الفرنسية وثورتين كبيرتين وفئات الآلاف من الشهداء والجرحى ؛ إذ تبلغ بعض التقديرات حد أن مصر فقدت ثلث سكَانَها مقاومة وثورات(الإسكندري، 2014).

وبعد الخسارة التي أصابت الجيش الفرنسي في حملته على مصر، قررت فرنسا اتخاذ طريقة أخرى لكي يسيطروا على مصر خصوصاً أن مصر هي الممر التجاري بين الشرق والغرب، فبعث نابليون على السفير المصري لاختيار من هو الأقدر في إدارة مصر من القادة العثمانيين ليتم اختيار محمد عي باشا (الأيوبي،1996، 328).

وبعدما اختياره وآلياً على قام محمد علي باشا بالقضاء على المماليك بعد ما كَانَوا يشكلون مراكز قوى في معركة القلعة، كما قام بالانقلاب على الحكم العثماني على الإنجليز في معركة رشيد، فأصبحت مصر تتسم بالاستقرار السياسي لأول مرة تحت ظلال الخلافة العثمانية وبدأ بإنشاء أول جيش نظامي لمصر الحديثة، فكَانَت بداية العسكرية المصرية، وقد أشرف على تكوين هذا الجيش خبراء فرنسيون، واستطاع أن يبني دولة عصرية على النسق الأوروبي بعد أن استعان في مشروعاته الاقتصادية والعملية بخبراء فرنسيين، كما اهتم بإيجاد تعليم عصري يحل محل التعليم التقليدي فاستطاع أن ينهض بمصر أيضاً صناعياً وزراعياً وتجارياً، فصارت مصر دولة ذات ثقلٍ حتى أن أوروبا خافت من امتدادا نفوذه إليهما، فقرروا التحالف ضدها في ما عرف بمعاهدة 1840، مرحلة القوى التي كَانَت تتمتع بها مصر لم تدم طويلاً بسبب

ضعف الخلفاء وتفريطهم فيما حقق من مكاسب بالتدريج، إلى أن سقطت دولة محمد علي باشا، وبإلغاء المليكة وإعلان الجُمْهُوريَّة في مصر، بعدها تقدم بالعمر ومرض عن الحكم عن عمر يناهز 79 عاماً(خضير، 2016).

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى شهدت العلاقة العثمانية المصرية فصلاً جديداً؛ إذ كَانَ الجيش المصري الَّذي صنعه الإنجليز يمثل ذراعاً حربية في خدمة الإنجليز ضد الدولة العثمانية، كما جاءت بحسين كامل وجعلته سلطاناً في إطار الانفصال النهائي لمصر عن الدولة العثمانية وانقطاع التبعية الاسمية، وكَانَ استقلال مصر عام 1922 قد شكل الإعلان الرسمي للانقطاع التام بين مصر والدول العثمانية.

2.3 العلاقات التّركيّة المصريّة (1923 – 1956):

تزامنت عملية التحديث في كل من تُركيا ومصر – إلى حد ما – في وقت واحد ؛ إذ نالت تُركيا استقلالها وأصبحت دولة ذات سيادة في عام 1920، فيما استقلت مصر بعدها بعامين؛ عام 1922، لتبدأ بعدها إقامة العلاقات السِّياسيَّة في عام 1925، وقد كَانَت طبيعة العلاقات في السنوات العشر الأولى محدودة الأبعاد؛ نتيجة وجود بعض نقاط الاختلاف بين نظمها السِّياسيَّة، إضافة إلى محاولة بريطانيا – المتعمدة –للحد من حرية الحركة السِّياسيَّة المصريّة، وقد وقفت تُركيا إلى جانب مصر في نضالها في التخلص من القيود البريطانية الَّتي من شأنها أن تحد من سيادتها، وقد ظهر الموقف التركي جلياً عندما كَانَ ينادي أتاتورك بضرورة مساندة كل الشعوب المقهورة، حيث رحبت تُركيا بتخلص مصر من التبعية البريطانية، وذلك بعد أن وقعت مصر المعاهدة المصريّة البريطانية عام 1936(صوبصال، 1988).

وبعد قيام إيطاليا بالهجوم على الحبشة في عام 1935 وما نتج عن هذا الهجوم من وضع خطير في شرقي البحر المتوسط الَّذي من شأنه أن يهدد آمن وسلامة كلاً من تُركيا ومصر؛ قامت تُركيا بالطلب من عصبة الأمم المتحدة فرض عقوبات على إيطاليا – وهو ما حصل – كما وقعت مع بريطانيا ما عرف باتفاقية البحر المتوسط الَّتي نصت على ضرورة ضمان سلامة وأمن الأراضي المصريّة، وهذا مما عزز

العلاقات بين البلدين/ المصريّة التّركيّة ليتفق البلدان في 7 أبريل 1937 على توقيع معاهدة الصداقة المصريّة التّركيّة، والَّتي كَانَت تمثل الوثيقة السياسي الأَوَّلُ الَّتي خطت مسار العلاقات السِّياسيَّة بين الدولتين والَّتي ما زالت قائمة حتى اليوم (صوبصال، 1988).

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، انكمشت – إلى حد كبير – العلاقات المصريّة التّركيّة، وأن كَانَت نهاية الحرب قد أفضت على علاقات البلدين بعداً ومعنى جديداً؛ فعندما وقعت الأَوَّلُ العربية ميثاق الدولة العربية عام 1945 وقفت تُركيا على نحو إيجابي لهذا تأييدها لهذا التوقيع خاصة، أنها حرصت منذ عام 1920 على ضرورة استقلال الدولة العربية لتصبح دولاً ذات سيادة (صوبصال، 1988).

ومع إعلان إسرائيل قيام دولتها على أرض فلسطين عام 1948 دخلت تُركيا مساندة إلى موقف العربي؛ إذ لم تتوانَ تُركيا في مساندة العرب، وصوتت ضد مشروع تقسيم فلسطين، بل ولم تعترف في قيام دولة إسرائيل بل وعدتها دولة محتلة، إلا أن هذا الموقف لم يدم طويلاً ففي عام 1949، راحت تُركيا تعترف بإسرائيل دولة، وصارت تُركيا تحرص على إتباع سياسة الميل إلى الغرب مما أدى هذا التغير إلى توتر العلاقات المصريّة التّركيّة خصوصاً بعدما صوتت أنقرة ضد القاهرة مع الدولة الغربية عام 1951 في الموضوع الَّذي عرض على الأمم المتحدة حول رفض مصر السماح للسفن الإسرائيلية المرور في قناة السويس. (إلهامي، 2017).

وأدى انضمام تُركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 إلى ازدياد توتر العلاقات التّركيّة العربية والمصريّة التّركيّة على وجه الخصوص؛ فقد وصلت مرحلة التوتر في العلاقات إلى القطعية بين البلدين بعدما تزعمت تُركيا حلف بغداد عام 1955؛ حينما رفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر الأحلاف العسكرية، مؤكداً أن أي تعاون أو تقارب مع تُركيا لا يكون على حساب الأحلاف (كولوغلو، 1995، ص257).

وتجدر الإشارة إلى أنه حينما قررت مصر تأميم قناة السويس وقفت تُركيا إلى جانب إعداد مصر، علماً بأن تُركيا قد سبقت مصر في عمليات التأميم (إبراهيم، د.ت).

وقد عكست فترة الخمسينيات توتر العلاقات بين تُركيا والدول العربية عامة وتُركيا ومصر خاصة، كما عمقت فجوة الغلاف بينهما إلى أن راحت العرب تصف تُركيا على أنها (العميلة) للغرب والمنفذة لأجندتهم في المنطقة (السامرائي، 2007، 82).

ولابد من الإشارة إلى أن مشكلة قناة السويس كَانَت تخص تُركيا لسببين: أن بريطانيا الَّتي خططت للهجوم على مصر عام 1956 كَانَت عضواً ففي حلف بغداد، وهذا السبب الأَوَّلُ، أما الثاني فهو أن تُركيا كَانَت واحدة من الدول الَّتي وقعت على اتفاقية القسطنطينية عام 1888 لتنظيم الملاحة في قناة السويس كما أن معاهدة عام 1954 الَّتي وقعت بين مصر وبريطانيا كَانَت تعطي لبريطانيا حق العودة إلى مصر في حال وجود تهديد خارجي على أحد الأقطار العربية أو التّركيّة (النعيمي، 1973، ص321).

3.3 العلاقات التّركيّة المصريّة (1956 – 2002):

كَانَ موقف تُركيا مختلفاً هذهِ المرة حينما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956؛ فقد شجبت تُركيا العدوان الثلاثي، بل ولم تكتف بذلك؛ إذ قامت على سحب سفيرها التّركيّة من إسرائيل احتجاجاً في تشرين الثاني من عام العدوان وكمظهر من مظاهر لمساندة للدول العربية إلا أن الموقف التركي لم يكن له أي تقدير أو ردة فعل عند العرب بسبب مواقفها السابقة لمعادية للقضايا العربية (إبراهيم، د.ت).

كما شاركت تُركيا إلى جانب الدول الإسلامية الثلاث (إيران، العراق، باكستان) في الاجتماع الَّذي عقد في طهران في 7 نوفمبر 1956 لإدانة العدوان الثلاثي على مصر، وقد جاء في ختام الاجتماع لزاماً على دول حلف بغداد أن تبذل مساعيها الحميدة في حل مشكلة قناة السويس (حمود، 2012، ص144).

ورغم اتخاذ هيئة الأمم المتحدة قرارها – بعد أن عرضت مصر الموقف على الهيئة – في 2 نوفمبر عام 1956 بوقف إطلاق النار بين مصر ودول العدوان إلا أن الأخيرة لم تلتزم بقرار هيئة الأمم المتحدة، فعملت تُركيا إلى جانب العراق وباكستان بالضغط على دول العدوان لقبول قرار إيقاف إطلاق النار، كما دعت هيئة الأمم المتحدة بريطانيا وفرنسا للانسحاب من الأراضي المصريّة، فوافقت كل من الطرفين، لذلك وكفت عن القتال، وكَانَ إلى جانب موقف تُركيا الأَوَّلُ تأييدها بالاقتراحات الموجهة لإيقاف القتال بين الأطراف (حمود، 2012).

وقد نجحت مصر بعقد مواثيق دفاعية مع سوريا والسعودية عام 1956 بعد وقوفها بوجه حلف بغداد الَّذي اقتصر على مشاركة قطر عربي واحد منه هو العراق مما جعل تُركيا تمارس ضغوطها على سوريا وإرغامها على دخول حلف بغداد والقبول بمشروع ايزنهاور الَّذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية 1957 لمليء ما سمته بالفراغ في منطقة الشرق الأوسط؛ مما جعل مصر والأقطار العربية تقف معارضة لهذا المشروع انطلاقاً من أن الخطر الحقيقي الَّذي يهدد المنطقة العربية هو الخطر الصهيوني وليس الخطر الشرعي (إبراهيم، د.ت).

وقد أسهمت الضغوط والتهديدات العربية والتّركيّة والصهيونية ضد سوريا في تعجيل الاتفاق السوري المصري الَّذي انتهى بإعلان قيام الوحدة بينها في فبراير 1958 تحت اسم الجُمْهُوريَّة العربية المتحدة، مما آثار الموقف التركي تجاه تلكَ الخطوة العربية الوحدوية فراح يتسم موقفها بالعداء العلني انسجاماً مع سياستها الرافضة قيام أيه وحدة عربية تقع على حدودها الجنوبية (زهران، 2000).

وقد حملت إحداث الستينات القرن العشرين تغيرات مهمة ومفاجئة في سياسة تُركيا الخارجيّة تجاه الشرق الأوسط بعامة ومصر بخاصة؛ فمع الانقلاب العسكري على حكومة عدنان مندريس عام 1960 وإعدامه في العام الَّذي يليه تغيرت توجيهات السّياسة التّركيّة الخارجيّة بما ينسجم وسياسة الانقلاب التركي؛ إذ أعلنت الحكومة الجديدة التزامها بكافة الأحلاف والاتفاقيات الدولية الَّتي تُركيا طرف فيها ومنها حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد، كما عملت لجنة الاتحاد القومي الَّتي حلت محل

الحكومة التّركيّة بمحالات تطبيع للعلاقات التّركيّة مع دول الشرق الأوسط بما فيهم مصر (إبراهيم، د.ت).

وقد كَانَت تُركيا أول من اعترف بانفكاك الوحدة المصريّة السورية عام 1961، فراحت تُركيا تنتقد القرار المصري الَّذي تضمن قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، إلا أن تُركيا أشارت في تعليقها على القرار المصري أنها لن تفقد الأمل في عودة العلاقات بين البلدين في المستقبل وأن كَانَت تنفيذ القرار المصري (صوبصال، 1988).

وفي إبريل 1963 أعلن عن قيام اتحاد ثلاثي عربي جديد عرف بميثاق 17 نيسان ضم كل من مصر وسوريا والعراق، واتفقت دول الثلاث على أن الوحدة الجديدة بينهما هي اتحادية وليست وحدة اندماجية، هذا الإعلان جعل الموقف التركي أمام هذهِ الوحدة مطابقاً للموقف التركي المعتاد إزاء أي وحدة أو تجمع عربي لاعتقاده – أي تُركيا – بأنه يشكل خطراً مباشراً على مصالحها وأمنها القومي، كما أن هذهِ الوحدة تحديداً تقوي مركز سوريا مقابل تُركيا مما يعزز جسم خلافاتها ومشاكلها ومع تُركيا مما حدا بتُركيا إلى إغلاق حدودها الجنوبية المشتركة مع سوريا كردة فعل على قيام الاتحاد الجديد (صادق، 2009).

إلا أن توتر العلاقات الثنائية لم يدم طويلاً، فبعد عدة سنوات جاءت فترة جديدة من علاقات التقارب والتعاون بين البلدين نتيجة حاجة كل منهما إلى الآخر إزاء بعض القضايا الإقليمية المشتركة، فإلى جانب تلقيها إنذاراً أمريكياً بتدخل الولايات المتحدة لذا ما تعرضت جزيرة قبرص لغزوٍ تركي فقد كَانَت تُركيا تعاني من عزلةٍ دولية وبخاصة في الأمم المتحدة بسبب موقفها من المشكلة القبرصية وفي المقابل فقد كَانَت مصر غارقة في حرب اليمن وتواجه مشكلات اقتصادية متفاقمة علاوة على تصاعد التوتر بينها وبين إسرائيل (صوبصال، 1988).

وقد أدت الأزمة التّركيّة القبرصية تُركيا إلى أن تنتهج خطوات جديدة ومختلفة في سياستها الخارجيّة؛ إذ أخذت بالتدرج نحو سياسة عدم الانحياز من خلال إتباع سياسة خارجية مستقلة تأخذ الاعتبار أولوية المصالح الوطنية، فعملت في عام 1964 على تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والدول العربية (إبراهيم، د.ت).

وقد قدم العدوان الإسرائيلي على عدد من الأقطار العربية في الخامس من يونيو 1967 فرصة لتُركيا لإثبات حسن نواياها تجاه العرب، إذ لم تسمح باستخدام القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أرضها ضد العرب، وأعلنت بوضوح ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الَّتي احتلتها، كما صرح وزير خارجيتها بأن تُركيا تعارض فكرة إلحاق الأراضي بالقوة أو تحقيق المكاسب الإقليمية لمساندة المواقف، إضافة إلى تقديمها المساعدات الطبية والغذائية عن طريق الهلال الأحمر إلى البلدان العربية الَّتي وقع عليها العدوان الإسرائيلي (صادق، 2009، ص121).

كما ساعدت حرب حزيران 1967 على توثيق العلاقات التّركيّة المصريّة، فقد نجحت تُركيا في التقرب إلى مصر وتطور علاقاتها وكَانَت أولى خطوات التوثيق توقيع اتفاق التعاون الثقافي بين البلدين في 8 مايو عام 1967، كما تم توقيع بروتوكول اقتصادي عام 1968 ترجمة لتطوير علاقتهما الاقتصادية والتجارية، وقررت حكومتا البلدين إعادة فتح قنصليتهما العاملتين في الإسكندرية واسطنبول، وفي عام 1969 اتفقا على إلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى مصر (إبراهيم. د.ت).

وبعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970، شارك الرئيس التركي في مراسم تشييع الجنازة مما مهد لتعزيز علاقات الصداقة المصريّة التّركيّة في عهد الرئيس أنور السادات خصوصاً مع تحول السّياسة الخارجيّة المصريّة نحو التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن توقيع مصر لمعاهدة كامب – ديفيد وما نتج عنها من حدوث شرخ في العلاقات العربية المصريّة، وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية أدى إلى إيجاد ظروف مواتية لتطور العلاقات المصريّة التّركيّة، وعلى الرغم من تفهم تُركيا لأبعاد الموقف المصريّة إلا أنها حرصت على الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع مصر من جهة والدول العربية من جهة أخرى (صوبصال، 1988).

وقد كَانَت المشكلات الداخلية الَّتي كَانَ يعاني منها كل من البلدين تمنعهما من السعي إلى تطوير العلاقات الثنائية بينها؛ إذ قضى السادات عقد السبعينات في المحاولة إلى الوصول إلى توقيع معاهدات سلام ومعالجة الملفات الداخلية والإقليمية، فيما كَانَت الفترة نفسها مليئة بالاضطرابات على الرئيس التركي سليمان ديميريل مع

قوى اليسار ومظاهرات الشوارع والطلبة الَّذي انتهى بانقلاب عسكري في تُركيا واغتيال للسادات في العام نفسه أي عام 1981 (إلهامي، 2017).

وفي بادرة أسهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين قامت تُركيا في يناير 1982 بتزويد الحكومة المصريّة بصورة عن اتفاقية 1906 مرفقاً معها خرائط تبين الحدود الدولية بين مصر فلسطين، حيث ساعدت هذهِ الخرائط مصر في عمليات انسحاب إسرائيل من سيناء تنفيذاً لاتفاقية كامب – ديفيد (أبو دية، 2016).

وكَانَ لزيارة الرسمية لكل من الرئيس المصري مبارك إلى تُركيا عام 1985 – الَّتي مثلت أول زيارة يقوم بها رئيس مصري إلى تُركيا – وزيارة الرئيس التركي كنعان إيفرين في يناير سنة 1986 إلى مصر بداية مرحلة جديدة من التعاون بين الدولتين على كافة الأصعدة، كما مهدت المحادثات الودية الَّتي دارت بين الرئيسين في مؤتمر القمة الرابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الَّتي انعقدت في الكويت سنة 1987 لإرساء قواعد التعاون المشترك بين البلدين، مما ساهم بنمو كبير في العلاقات الثنائية بين البلدين بنمو كبير (صوبصال، 1988).

وقد شهدت تسعينات القرن الماضي ارتباك عالمي نتيجة سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي مما تطلب خلق احتياجات عاجلة وتحديات كبرى أمام تُركيا، مما اشغلها عن تطور علاقاتها مع مصر؛ إذ حتمت نهاية الاتحاد السوفيتي على أوروبا أن تدير ظهرها عن تُركيا ولا تلقى لها بالاً ولا تهتم بشؤونها (إلهامي، 2017).

إلا أنه في أواخر التسعينيات راحت العلاقات السِّياسيَّة الثنائية بين البلدين تميل إلى التحسن والاستقرار والتقارب الَّذي كَانَ من أبرز ملامحه تسلم نجم الدين أركَانَ السلطة فسعى إل الاقتراب من مصر ضمن تحالف إسلامي يضم دول إسلامية هي إلى جانب تُركيا: (نيجيريا، ماليزيا، بنغلاديش، إندونيسيا، باكستان، مصر) وكَانَت مصر الدولة العربية الوحيدة في هذا التحالف، إلا أن هذا التحالف لم يكتب له النجاح ويسهم في تحقيق أهداف تُركيا إذا انتهى مع الانقلاب العسكري على الرئيس أركَانَ عام 1997. وعقد أول اجتماع للجنة المصريّة التّركيّة في عام 1998 في أنقرة للبحث العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما كَانَ لجهود الوساطة الَّتي قام بها الرئيس المصري مبارك التقريب وجهات النظر بين تُركيا وسوريا فيما يتعلق بملفات الحدود والأكراد

والمياه الَّذي نجح في نزع فتيل الحرب الَّتي كادت أن تقع بين الطرفين في تقارب العلاقات التّركيّة المصريّة (الشلبي، 2017).

4.3 العلاقات التّركيّة-المصريّة (2002-2012)

سعت تُركيا بعد وصول حرب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 إلى إنهاء حالة الانقطاع المفتعل عن الشرق الوسط، فقد ثبتت سياسة التوافق السياسي من خلال انتهاج " الموالاة " للسياسات الشرق الأوسط بعيداً عن المناكفات الَّتي تخلق التوتر في العلاقات، إذ تخلت عن توجهات أتاتورك المؤيدة لأوروبا وأدرجت نفسها في الصراع الإسرائيلي العربي، كما أقامت علاقات مع عدد من الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وليبيا وفلسطين، إلا أن النهج التركي الجديد لم يروق للرئيس المصري مبارك؛ إذ عارض التحرك التركي في الشرق الأوسط كونه يأتي على حساب مكَانَه مصر في المنطقة، وبشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية. لكن على صعيد الاقتصاد فقد كَانَ مستوى العلاقات بين البلدين جيد إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما ين الأعوام 2002 – 2013 من 301 مليون دولار إلى 5 مليارات دولار، علاوة على زيادة خطوط الرحلات الجوية بينهما؛ فقد إضافة الخطوط الجوية التّركيّة كل من الإسكندرية والغردقة وشرم الشيخ إلى قائمة رحلاتها المباشرة من اسطنبول. (جاغايتاي، 2015).

وبعد 5 سنوات من حكم حزب العدالة والتنمية زار الرئيس المصري مبارك انقره في عام 2007، وقد شهدت الزيارة إقامة حوار وشراكة استراتيجية بين البلدين مرتكزة على التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي، وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين 14 اتفاقية، رغم ذلك لم تطور العلاقات بين البلدين إلى مرحلة التعاون السلمي (إلهامي، 2017).

وقد أشعلت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الَّتي أجريت عام 2006 وأسفرت عن فوز حركة حماس في غالبية المقاعد التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة المجاور لمصر عام 2007 أزمة صامتة بين تُركيا ومصر، خصوصاً بعد حصار مصر وإسرائيل للقطاع وانقسام الشارع الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية الَّتي تسطير

عليها حركة فتح وقطاع غزة الَّذي تسيطر عليه حركة حماس (نوفل، 2010، ص103).

وفي الوقت الَّذي حرص فيه الرئيس المصري مبارك من صعود تيار الإسلام السياسي–صراع الدولة المصريّة الطويل مع الجماعات الإسلامية وفي مقدمتها جماعة الأخوان المسلمين – الأم الكبرى لإسلامي تُركيا الجدد – فقد نجح حزب العدالة والتنمية في التوسع في الدور الإقليمي لتُركيا بعد أن تبنى سياسة "تصفير المشاكل" (سعيد، 2015).

إذ صنعت تُركيا لنفسها سمة النصير للشعوب المقهورة نتيجة الأنظمة المتسلطة على أن هذا التوتر الصامت بين تُركيا ومصر وما أحدثه انتهاج الأولى لسياسة التدخل غير المباشر من خلال مساندة الإسلام السياسي إلا أن العلاقة التّركيّة المصريّة كَانَت في أوج قوتها من حيث التفاهم والتقارب خصوصاً التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري إضافة إلى الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين.

على أن التعاون والتطور الَّذي شهدته الأصعدة السِّياسيَّة والاقتصادية بين البلدين كَانَت له أثاره على المجالات الاجتماعية والثقافية، فمن مؤشرات العلاقات الثقافية إن قام وزير الخارجيّة التركي – آنذاك – أحمد داود أوغلو وخلال زيارته لمصر في مارس 2010 بافتتاح المركز الثقافي التركي في القاهرة تحت اسم مركز يونس أمره للثقافة التّركيّة، وهذا أن دل فإنما تدل على الإدراك لأهمية القاهرة بوصفها مفتاح حضاري لا يقف عن التكامل الثقافي فحسب، وقد سبق ذلك افتتاح المركز الثقافي المصري في اسطنبول عام 2007، وتشير هذهِ الجهود إلى أن كلتا الدولتين تسعيان إلى تحويل الثقافة التاريخ المشترك والثقافة الَّتي تجمعهما إلى آلية حوار استراتيجي بين شعبي البلدين (أوغلو، 2010).

والناظر في مسار العلاقات التّركيّة المصريّة يجد أنها لم تقتصر في أهمية امتدادها على منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما إلى مناطق آسيا وإفريقيا وأوروبا، وكل هذهِ المناطق تمثل للقوى الجديدة في العالم ميدان تنافس وامتداد نفوذ فتُركيا بحاجة إلى الخبرات المصريّة في إفريقيا ومصر في حاجة إلى الخبرات التّركيّة في

أوروبا، وهذا التبادل من شأنه أن يعود بالنفع على منطقة الشرق الأوسط ذات النشاط والحيوي للبلدين (المشد، 2013).

وإذا ما استعرضنا تبادل الزيادات بين البلدين في إطار تحسين العلاقات الثنائية والتعاون المشترك في الفترة الواقعة ين الأعوام 2008 – 2011 نجد أن أول محطة عربية للرئيس التركي عبد الله غول بعد توليه زمام السلطة كَانَت إلى العاصمة المصريّة القاهرة في بداية عام 2008، لتتوالي بعدها الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين، فجاءت زيارة وزير الخارجيّة المصري إلى أنقره في ديسمبر 2008 بهدف التشاور بخصوص خلفية العدوان الإسرائيلي على فلسطين، ثم زيارة رئيس مجلس الشعب المصري على رأس وقد برلماني في يناير 2009 تلاها زيارة كورشاد توزمان وزير الخارجيّة التركي إلى القاهرة والإسكندرية في الشهر نفسه، رافقه خلالها 120 من رجال الأعمال الأتراك لتأتي بعدها زيارة رئيس الوزراء التركي – آنذاك – رجب طيب أردوغان في يناير 2009 لتشاور وإيجاد موقف موحد إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة، كذلك زيارة وزير الخارجيّة التركي في مارس 2010 في إطار استمرارية التشاور السياسي والتنسيق والتعاون المشترك بين البلدين؛ فكل هذهِ الزيارات تدل على أن حجم التعاون والتنسيق والتشاور بين البلدين قد وصل إلى مرحلة متقدمة (شلبي، 2017).

هذا على صعيد العلاقات السِّياسيَّة إما في ما يتعلق بتبادل الزيادات بين البلدين على الصعيد الاقتصادي فقد قام وزير الصناعة والتجارة المصري بزيارة إلى تُركيا خلال الفترة من 8 – 11 نوفمبر 2009 للمشاركة في اجتماعيات القمة الاقتصادية كوميسك*، كما تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين الَّتي تهدف إلى إقامة الطرفين منطقة تجارية حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 12 عاماً، وتحرير التجارة والسلع والخدمات وصولاً إلى الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركي على الصادرات المصريّة، والَّذي من شأنه أن يسهل سوق الصادرات المصريّة إلى تُركيا، وهذا بدوره يزيد من ثقة المستثمرين الأتراك في السوق المصري والبضائع الصادر إلى تُركيا؛ مما

*كوميسك: هي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي تأسست عام 1981 في مؤتمر القمة الإسلامي الَّذي انعقد في مكة المكرمة.

يعني في النهاية زيادة الاستثمارات التّركيّة في مصر ويفتح مجال الاستثمار المصري في السوق التركي (شلبي، 2017).

بصفة عامة فقد كَانَت حركة التبادل التجاري بين البلدين في هذهِ المرحلة عالية المستوى وبزيادة سنوية خاصة في جانب صادرات كل طرف إلى الآخر، والجدول التالي يظهر تزايد التجارة البينية بين البلدين خلال الفترة 2001 – 2010.

جدول (1)

التجارة البينية المصريّة التّركيّة الفترة (2001 –2010) (بالمليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات مصر إلى تُركيا	77	78	142	235	334	363	441	770	705	985
صادرات تُركيا إلى مصر	421	325	346	473	687	709	903	1426	2619	2261

Source:Tarde Map

المستعرض للعلاقات التّركيّة المصريّة بجميع مراحلها التاريخية ومحطاتها الَّتي مرت بها يجد أنه من المسائل السِّياسيَّة المهمة الَّتي تسهم في توطيد العلاقات هو حاجة كل من البلدين إلى الآخر وإن كَانَ كل منهما يشكل قوة إقليمية لها وزنها وسياستها الَّتي تجعلها الكفة الراجحة في الساحة الإقليمية، كما أن تجاوز كل منهما النظر إلى الآخر من زاوية الاستغلال السياسي والتآمر يسهم في توطيد العلاقات بين الطرفين، ناهيك عن أن التغيرات الإقليمية التي أوجدت بيئة مشتركة في المصالح والنفوذ والتهديدات.

الفصل الرابع

مُحددات العلاقات التّركيّة–المصريّة

تعدُّ كل من تُركيا ومصر من الدول المحوريّة في محيطها الإقليميّ؛ فتاريخ العلاقات التّركيّة المصريّة قديم، ومرَّ بمراحل عدة بين تعاون وانفتاح وفتور وصولاً إلى القطيعة في بعض الأحيان؛ إذ اتسمت العلاقات بين البلدين مُنذ وصول مصطفى كمال أتاتورك إلى الحكم عام 1924 بالندية، على نقيض العلاقات المصريّة العثمانية الَّتي كَانَت تنطلق من (دولة تتحكم في دولة)؛ فقد طغت صفة الفتور على علاقة البلدين إلى أن وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم عام 1956 الَّتي وصلت حد القطيعة وبقيت كذلك إلى أن تحسنت بعد حرب 1973 في عهد أنور السادات، وعادت إلى مرحلة التعاون ؛ فقد عقدت بين البلدين عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وبقيت العلاقات على هذا النحو إلى عام 2002 عندما بدأ حزب العدالة والتنمية في تُركيا الوصول إلى الحكم ليعود الدفء في العلاقات، فزاد التعاون السياسي والنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري والتعاون العسكري بين الجانبين .

وقد سعت تُركيا إلى تغير دفة سياستها باتجاه المنطقة، وخصوصاً مصر؛ لضمان لعب دور إقليمي بارز فيها، خصوصاً بعد ضعف الدول الإقليمية الكبرى، وتراجع دورها نتيجة انشغالها الداخلي خاصة دول ثورات الرَّبيع العربي.

ويسعى هذا الفصل إلى الوقوف عند مُحددات العلاقات التّركيّة –المصريّة منذ عام 2012–2019 على النحو التالي:

مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة سياسياً.

مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة اقتصادياً.

مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة عسكرياً.

1.4 مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة سياسياً

انطلقت ثورات الرَّبيع العربي في أواخر 2010؛ إذ كَانَت البداية من تونس ثم مصر لتتمدد بعد ذلك للعديد من البلدان العربية، الأمر الَّذي فرض واقعاً جديداً على النظام الإقليمي والعالمي، إعادة رسم العلاقات بين دول المنطقة بصورة تخدم الواقع الجديد، فقد اعتبرت تُركيا هذهِ الثورات فرصة سامحة لتعميق علاقتها مع الشعوب العربية، وفي كافة الأصعدة كهدفٍ استراتيجي للسياسة التّركيّة الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية؛ لذا راحت تُركيا تتخذ مواقف إيجابية وبشكل يدعم هذهِ الثورات وشعوبها وحقها في بناء أنظمة ديمقراطية تتحقق تطلعاتها وآمالها .

ومع اندلاع أحداث الثورة المصريّة في 25 يناير 2011، وبخروج آلاف المتظاهرين المطالبين – وبصورة سلمية– بإسقاط نظام الرئيس حُسني مبارك تباينت ردة أفعال دول الجوار والمنطقة والعالم تجاه هذهِ الثورة، لزمت تُركيا الصمت وانتهجت سياسة التريث والترقب؛ إذ كَانَت تصريحات تُركيا تؤكد على ضرورة تطور الديمقراطية في المنطقة، وهذا يعني أنه ليس لها موقف علني أو انحياز لأي طرفٍ؛ أي مالت تُركيا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية المصريّة، لكن هذا الترقب لم يدم طويلاً؛ فبعد تصاعد وتيرة المظاهرات المطالبة بالتغيير وظهور احتمالية مخاطر العنف فيها، صار الموقف التركي أكثر وضوحاً لدعمه مطالب الشعب المصري؛ وذلك من خلال دعوة تُركيا النظام المصري إلى الاستجابة لمطالب الشعب في التغيير ؛ حيث دعا رجب طيب أردوغان في يوم 1 فبراير 2011 الرئيس مبارك إلى الإصغاء إلى مطالب شعبه، وذلك في كلمة ألقاها في اجتماع أمام نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، تمثل الموقف التركي من الثورة المصريّة فقد تضمنت الكلمة دعم مطالب الشارع المصري، والإصلاحات الَّتي تبادي فيها، والتحول الديمقراطي، والتأكد على سيادة الدولة، ورفض التدخل الخارجي في مسار الثورة المصريّة والبعد عن استخدام العنف مع المتظاهرين، مع التأكيد على ضرورة أن تكون الغلبة للديمقراطية، ورغم ما تحمله كلمة أردوغان من دعم للثورة المصريّة في كافة مطالبها إلا أنه لم تدعُ صراحةً إلى ضرورة تنحي الرئيس مبارك عن السلطة كما تطالب به الثورة، وبالمقابل لم يدفعه عن حماية نظام المصري أو إبقائه على رأس السلطة، فكَانَ الموقف التركي حريصاً

على الوسطية في موقفه من الثورة كون مسارها لم يحدد بعد رغم ظهور مؤشرات قوة صوت المتظاهرين في ميادين الثورة (روسيا اليوم، فبراير 2011).

وبعد ارتفاع سقوف مطالب المتظاهرين راحت تُركيا تقف إلى جانب المتظاهرين علانيةً؛ إذ اتضح الموقف التركي من الثورة المصريّة تماما فقد تمثل في المطالبة بتحقيق التغير الَّذي يطلب به المتظاهرون بأجواء سياسية سلمية، وعدم السماح بانهيار النظام العام في مصر كما حصل للعراق بعد الاحتلال الأمريكي وعدم السماح بانهيار المؤسسات العسكرية والمدنية والخدمية إي الدعوة تحقيق التغير دون تعرض أرواح وممتلكَات وأمن الشعب المصري للمخاطر ودون المساس بالاستقرار فقد أكدت تُركيا على ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية وضرورة تحقيقي الإصلاحات المطلوبة قبيل تنحي الرئيس عن السلطة، وبوسائل ملائمة تضمن الأمن الداخلي المصري، وتشكيل حكومة انتقالية، تمثل كافة شرائح الشعب المصري، وصياغة دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات رئاسية وتطوير المسيرة الديمقراطية بعد انتهاء المدة الانتقالية .(النعيمي، 2014 ص22)

وعقب تخلي الرئيس مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011 الَّتي كَانَت الثمرة الأولى من نجاح مطالب المتظاهرين، رحبت تُركيا بهذا التطور وقد وصفته بالمهم، وسعت إلى بناء علاقة إستراتيجية مع مصر، وأكدت وقوفها إلى جانب مصر، كذلك قام الرئيس التركي – آنذاك – عبد الله غول بزيارة لمصر فكَانَت أول زيارة رئيس دولة إلى مصر ما بعد الثورة في 3 مارس 2011؛ حيث التقى بقائد المجلس العسكري – آنذاك – المشير حسين طنطاوي وعدد من قادة الثورة المصريّة. (بوابة الأهرام، مارس 2011)

وقد حملت هذهِ الزيارة دلالة وأهمية كبيرة في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في هذهِ المرحلة الحساسة في تاريخ مصر بعد الثورة، إضافة إلى الدعم التركي الكامل لمصر لإكمال مسيرة التحول الديمقراطي، وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية في المنطقة (النعيمي،2014 ص28).

وتعد زيارة أردوغان رئيس وزراء تُركيا –آنذاك – إلى مصر في أول زيارة خارجية له بعد فوزه بانتخابات تموز يوليو 2011 أبرز دليل على التحول الجذري في

العلاقات الثنائية المصريّة التّركيّة؛ إذ تعد مخالفة للعرف السائد في تُركيا الَّذي يقضي بأن تكون الزيارة الأولى لرئيس وزراء تُركيا إلى قبرص التّركيّة ثم أذربيجان مما يعد مؤشراً على تحول السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؛ مما يعكس تحالفاً حقيقياً جديداً مع مصر (أمين،2013)

وركزت الصحف الغربية في تناولها لزيارة أردوغان الَّتي رافقه خلالها وفد كبير ضم 6وزراء وعدد كبير من رجال الأعمال بهدف رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتُركيا الَّذي بلغ 3.1 مليار دولار على توضيح الأهداف الإستراتيجية الَّتي تسعى تُركيا إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بعد أن صار يشهد تغيرات جذرية بفعل ثورات الرَّبيع العربي الَّتي نجحت في الإطاحة في الأنظمة الحاكمة، إذ اعتبرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن زيارة أردوغان إلى مصر في ظل هذهِ المرحلة الحساسة الَّتي تشهدها مصر فرصة لتعزيز مكَانَتها في المنطقة العربية من خلال مصر، فيما خلصت صحيفة "الاندبندنت" إلى أن حركات الرَّبيع العربي وعزلة إسرائيل وتناقص الدور الأمريكي في المنطقة عوامل تخدم الموقف التركي وتعد دليلا على الأهمية الَّتي توليها تُركيا لدول الرَّبيع العربي والطموح التركي في الحصول على دور في منطقة الشرق الأوسط .(النعيمي،2014،ص29)

وقد أوجدت حالة الفراغ السياسي والأمني والاقتصادي الَّتي احدثته ثورة يناير فرصة سانحة لتُركيا أن تلعب دورا في مصر في ظل حاجة المصريين لمثل هذا الدور؛ للمساعدة في تنظيم شؤونهم الداخلية والخارجيّة؛ إضافة لتدهور العلاقات التّركيّة الإسرائيلية بعد طرد تُركيا سفير اسرائيل من البلاد بعد حادثة سفينة مرمرة، والاعتداء من قبل المتظاهرين المصريين على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة والَّذي جاء نتيجة وثاقة علاقة إسرائيل بنظام مُبارك، مما يجعل الزيارات التّركيّة بمثابة إنعاش للآمال في تكوين تحالف سياسي عسكري اقتصادي بين مصر وتُركيا كبديلٍ لتحالف مصر مع إسرائيل (صافي، 2013،ص5)

استخدمت تُركيا قوتها الناعمة في محاولة منها لملء الفراغ الاستراتيجي عبر أدواتها الثقافية والدينية والاقتصادية مع دول المحيط الإقليمي، الأمر الَّذي من شانه أن يسهل لها طريق تلعب دورا إقليمياً يخدم مصالح نفوذها وطموحاتها الإقليمية في مصر

على وجه التحديد والَّذي بدوره يعطي تُركيا مساحة واسعة في القرار السياسي العربي في القضايا المصيرية الَّتي تحتاج إلى موقف عربي موحد.

وشهدت العلاقات التّركيّة المصريّة في فترة حكم الرئيس المصري محمد مرسي تحسن غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين البلدين من تعاون وترابط على مختلف الصعد السِّياسيَّة فقد ازدادت الزيارات المتبادلة بين الجانبين بتأكيد التعاون والترابط بينهم، إذ اتفق البلدان على الحد من النفوذ الإسرائيلي في المنطقة وعلى موقف مشترك من الثورة السورية من خلال دعم المطالب الَّتي ينادي بها المتظاهرون إضافة إلى إقامة تحالف عربي تركي يضم مصر وتُركيا والسعودية لحل الأزمة السورية (البديل 15: نوفمبر 2012)

لقد رأى حزب العدالة والتنمية التركي في وصول حزب الحرية والعدالة المصري إلى الحكم الطريقة الَّتي تسمح لتُركيا أن تلعب دورا إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ساعد على هذا التوقع وصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم بعد انتخابات جاءت كأحد ثمار الثورة إضافة إلى توطيد العلاقات التّركيّة المصريّة بشكل غير مسبوق واكتساب مصر أهمية كبرى في السِّياسيَّة الخارجيّة التّركيّة؛ حيث تعدها تُركيا المدخل الرئيس للولوج إلى المنطقة وكَانَ للزيارات المتبادلة بين الطرفين عامل مهم في تحسين العلاقات السِّياسيَّة بين البلدين خلال هذهِ الفترة؛ فقد حضر الرئيس المصري محمد مرسي أعمال المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تُركيا في 30 سبتمبر 2012، التقى خلالها الرئيس التركي عبدالله غول كما جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي –آنذاك – أردوغان في 17 نوفمبر 2012 لتؤكد على الموقف الموحد بين البلدين تجاه الأوضاع في غزة وتنسيق الجهود لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع، وقد رافق الزيارة توقيع حزمة من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين وقيام أردوغان بإلقاء خطاب في جامعة القاهرة شن فيه مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي بين مصر وتُركيا؛ وتدعيما لأوجه التعاون وتعزيز العلاقات العسكري البلدين جاءت زيارة القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع آنذاك الفريق أول عبدالفتاح السيسي إلى تُركيا في 5 مايو 2013 على رأس وفد عسكري التقى خلالها كبار رجال الدولة التّركيّة والمسؤولين في وزارة الدفاع التّركيّة وتعزيزا للعلاقات العربية التّركيّة شارك مساعد

رئيس الجُمْهُوريَّة المصريّة للشؤون السِّياسيَّة في افتتاح المؤتمر العربي التركي الثالث، كما عقد الرئيس مرسي مباحثات ثنائية مع نظيره التركي عبدالله غول عندما بدا بزيارة رسمية لمصر ومشاركته في القمة الإسلامية في القاهرة؛ حيث ركزت مباحثات الرئيسين على تدعيم التعاون والمشاركة بين البلدين وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري .(محيط، نوفمبر 2013)

وقد برزت عدة تحديات في المنطقة كشفت عن مدى قدرة الجُمْهُوريَّة التّركيّة ونظيرتها المصريّة في التعامل مع التحديات الَّتي جاءت في ظل الانسجام الكبير بين البلدين، مثل: العدوان الإسرائيلي على غزة في نوفمبر 2012، –وسيتم الحديث عن الموقفين التركي والمصري من العدوان الإسرائيلي على غزة في الفصل الخامس – كذلك ثورات الرَّبيع العربي في عدد من الدول العربية.

لقد نظرت تُركيا إلى تطورات الشأن الداخلي المصري منذ 25 يناير حتى وصول الرئيس محمد مرسي إلى السلطة وكَأنَه شأن تركي داخلي أو قضية سياسية وأمنية تحمل تداعيات مباشرة على مصالح تُركيا الإقليمية لذا اندفعت تُركيا نحو مصر ما يعد الثورة من اجل تأسيس نظام إقليمي جديد قائم على توافق أيديولوجي وزيارات متبادلة وتوافق في المصالح المشتركة الَّتي تنعكس على البلدين.

وكَانَ لما جرى في مصر من أحداث اثر في تبلور ملامح السّياسة الخارجيّة التّركيّة المصريّة، إذ أدت مظاهرات 30يونيو 2013 وما نتج عنها من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي إلى جعل الموقف التركي إزاء ما يجري في الساحة المصريّة من تغيرات يتسم بالحدة، وقد بررت تُركيا حدة موقفها انه نابع من دوافع أخلاقية ومبادئية؛ فهي ترفض التعامل الفظ مع المتظاهرين وتقف إلى جانب الديمقراطية الَّتي أفرزتها ثورة 25 يناير فجاء الرد التركي على ما أعلنه الجيش المصري في الثالث من يوليو 2013 من خارطة طريق لمصر بعد الإطاحة بالرئيس مرسي عنيف وأكثر توترا على المستوى الإقليمي والدولي نظرا لأهمية مصر الإقليمية بالنسبة لتُركيا، إذ وصف المسؤولون الأتراك ما حدث في 30 يونيو و3 يوليو انقلاباً عسكرياً على العملية الديمقراطية والشرعية السِّياسيَّة:، وليست ثورة شعبية تطالب بتنحي الرئيس مرسي عن

الحكم نتيجة عدم تحقيقه أي من نتائج الثورة على أرض الواقع بعد عام من انتخابه رئيساً – كما يرى متظاهرون 30 يونيو . (عثمان،2014، ص6)

فإلى جانب تصريحات أردوغان تجاه شيخ الأزهر في أغسطس 2013 ووزير الخارجيّة احمد داود أوغلو وتأكيدهم على أن عزل مرسي لن ينشر الفوضى والعنف في مصر وحسب وإنما في كافة أرجاء المنطقة، فقد رفعت صور مرسي في الميادين والساحة كذلك شارات رابعة العدوية الَّتي أتحدها الإخوان المسلمون شعارا لهم إضافة إلى التنديد بما قام به الجيش المصري ووزير الدفاع –آنذاك– عبد الفتاح السيسي من استأثرا بالسلطة من رئيسة الشرعي مرسي مما جعل التأييد التركي واضحا في دعمها للاعتصامات في رابعة العدوية والنهضة في مواجهة معارضي 3 يوليو ضد الرئيس الأسبق محمد مرسي (نوحي، 2015)

وقد رأت تُركيا إلى ما حدث في مصر بأنه يذكرها بمواقف شبيهة حدثت في بلادها عدة مرات؛ حيث لعب الجيش دوراً في الحياة السِّياسيَّة في تُركيا أدى إلى تدهور البلاد بشكل غير مسبوق في فترة الانقلابات العسكرية الَّتي حدثت في (1997،1990،1980،1971)، لذا عدت تُركيا ما حدث بالرئيس مرسي مطابقاً لما حدث مع الرئيس التركي عدنان منداريس الَّذي تم عزله بواسطة الجيش وإعدامه في عام 1960، كذلك عندما اجبر نجم الدين اربكَانَ على الاستقالة بعدما أنذره الجيش في فبراير 1997 (Tylorand. 2000)

وعبر أردوغان غير مرة انه لم ولن يتقبل الواقع المصري الجديد ولن يتعامل معه كونه انقلاباً عسكرياً على الشرعية السِّياسيَّة؛ إذ قال :" نحن في تُركيا عبرنا عن أشد مواقف الامتعاض ضد الانقلاب في مصر وإذا قبلنا الانقلاب العسكري فلن تستطيع أن نتحدث بعد النفي حال حدوث انقلاب عسكري مماثل في مكَانَ أخر "مشيرا إلى انه يمتلكَ وثائق تدل عل ضلوع إسرائيل في الانقلاب العسكري، كما انتقد إجراءات الجيش المصري بحق الرئيس المصري محمد مرسي متهما وزير الدفاع – آنذاك– عبد الفتاح السيسي بسرقة ثورة الشعب المصري وطالبه الإصلاحية محملا إياه المسؤولية الكاملة عما يتعرض له المتظاهرون في ميداني التحرير ورابعة العدوية (شراب،12 سبتمبر 2013)

حاولت تُركيا العمل على كسب تأييد أممي وإقليمي لما حدث في 30 يونيو في مصر؛ إذ دعا الرئيس أردوغان مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية لاتخاذ موقف حازم تجاه عملة فضَّ اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، مما دفع ذلك اتهام مصر لرئيس وزراء تُركيا بالتحريض على الفوضى والتدخل في الشؤون الداخلية لمصر من خلال دعمه لجماعات وتنظيمات إرهابية سواء بالتأييد أو التحويل أو الإيواء، مما يعرض مصالح وشعوب المنطقة بما فيها مصر للخطر، ونتج عن المواجهات المصريّة التّركيّة في المحافل الدولية على خلفية الموقف التركي من التدخل العسكري إزاء المتظاهرين والتشكيك في شرعية السلطة الجديدة في مصر، قيام مصر باستدعاء سفيرها في القاهرة كذلك فعلت أنقرة باستدعاء السفير التركي من مصر تلا ذلك إن وصل الأمر إلى قيام مصر بطرد السفير التركي من أراضيها في 23 نوفمبر 2013 باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لمرتبة قائم بالأعمال .(باكير:8 ديسمبر 2013)

وسعت تُركيا إلى استخدام ورقة الإخوان المسلمين في مواجهتها مع مصر؛ حيث بدأت تُركيا باحتضان قيادات جماعة الإخوان المسلمين الهاربين من الملاحقات الأمنية من قبل السلطات المصريّة على خلفية موقفهم من ثورة 30 يونيو. (Azzurra, 2015. P7)

وقد شهدت مدينة إسطنبول اجتماعات عدة من قبل معارضي ثورة 30 يونيو؛ بهدف وضع تصور عملياتي للتحرك لمواجهة مؤسسات الدولة المصريّة في مرحلة ما بعد عزل الرئيس محمد مرسي، في إشارة من تُركيا إلى أنها تمتلكَ قوة التحكم في إفشال نتائج ثورة 30 يونيو. (باكير،2013، ص3).

وفي تصعيد جديد في توتر العلاقات التّركيّة المصريّة اعترضت تُركيا على نتائج الانتخابات الرئاسية المصريّة 2014 الَّتي نتج عنها فوز المرشح عبد الفتاح السيسي فجاء التعليق التركي عل نتائج الانتخابات سبباً إلى تصعيد دبلوماسي من الجانب المصري، باستدعاء القائم بالأعمال التركي بالقاهرة لإبلاغه اعتراض مصر على التصريحات التّركيّة والَّتي تضمنت " أن انتخابات الرئاسية الَّتي تمت في مصر

كوميدية". كذلك ما جاء على لسان رئيس الوزراء التركي –آنذاك–أردوغان خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية "الطريق إلى الحكم في تُركيا يمر عبر صناديق الاقتراع، وإذا لم تقبلوا الديمقراطية فان ديمقراطيتكم هي ديمقراطية السيسي، كما قام أردوغان برفع إشارة رابعة العدوية بيده خلال افتتاح أعمال الإنشاء بمطار إسطنبول الجديد (الجزيرة مباشر مصر،3 حزيران /يونيو 2014).

وأمام خسارة تُركيا نفوذها في المنطقة بسبب سوء العلاقات في مصر والَّتي أوت إلى فرض قيد استراتيجي يحد من تطلعاتها؛ فقد ذهبت إلى تغيير مسار تحركاتها الخارجيّة في منطقة الشرق الأوسط إلى تعزيز علاقاتها الأمنية بحلف الناتو والدول الغربية (خليل،2013).

وفي ذات السياق بدأت تُركيا البحث عن شريك رئيس لها في المنطقة بديلا عن مصر، وكَانَ الخيار أمامها هو المملكة العربية السعودية، لا سيما إن هناك نقاط تقارب في الرؤى والمواقف إزاء عدد من الملفات والقضايا في المنطقة مثل الأزمة السورية، والقضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، مما يؤدي إلى تغيير في خريطة التوازنات الإقليمية، فقد هدفت تُركيا من تطوير علاقاتها مع السعودية الَّتي تحتفظ بشراكة إستراتيجية مع القاهرة من أجل استغلال تبلور توجهات نخبة السلطة الجديدة في الرياض بعد وفاة الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز لتدعيم العلاقات السعودية –التّركيّة على خلفية تشابه المواقف من الملفات الَّتي سبق الإشارة إليها بما يظهر الاختلاف بين الموقف المصري والموقف السعودي، وهو ما يخدم تُركيا في توتر علاقاتها مع مصر.

على أن وجود عدد من العوامل من شأنها أن تسهم في إبقاء حالة التوتر في العلاقات قائمة بين البلدين، فوجود كل من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان على هرم السلطة في كل من البلدين والقاعدة الجماهيرية الَّتي يحظى بها حزب العدالة والتنمية التّركيّة، وتوافق غالبية الشارع التركي مع الموقف التركي الرسمي من ثورة 30 يونيو، وتنافس الإقليمي بين البلدين على قيادة المنطقة المذهبية / قيادة المسلمين الستة في المنطقة من شأنها أن تجعل تحسن العلاقات أمراً بعيداً بين البلدين.(الحاج،2015، ص3).

وفي محاولة الانقلاب الفاشلة الَّتي شهدتها تُركيا في يوليو 2016 الَّتي قام بها مجموعة من أفراد الجيش التركي الَّذين تم تقليص صلاحياتهم مما دفعهم إلى احتجاز رئيس الأركَانَ التركي الجنرال خلوصي اركَانَ المقرب من الرئيس التركي أردوغان والعديد من الجنرالات وإجبارهم على الاعتراف بنجاح الانقلاب على نظام أردوغان إلا أنهم رفضوا الانصياع لمطالب الانقلابين لما ساهم بشكل كبير في عدم تورط المؤسسة العسكرية وأدى إلى إحباط محاولة الانقلاب حاولت مصر استغلالها الانقلاب من خلال إيجاد موطئ قدم لها في إنجاحه باعتبار فرصة سانحة لمصر أن تنال من اليد الَّتي كَانَت تدعم متظاهري رابعة وميدان نهضة مصر؛ فقد راح الإعلام المصري يهلل بالانقلاب في ساعاته الأولى مروجاً لنجاحه وقد أطلق عليها ثورة الجيش كما راح الإعلام يسلط الضوء على عمليات القبض على الضباط الانقلابين ويصور أن كل ما حدث هو مسرحية نفذها الرئيس أردوغان ليتمكن من السيطرة الكلية على الجيش وإبعاده عن المشهد السياسي (العربي الجديد، يوليو 2017).

فيما لم يختلف الموقف الرسمي المصري عما ذهب إليه الإعلام في موقفه من محاولة الانقلاب التّركيّة، فقد تحفظت مصر على مشروع قرار منظمة التعاون الإسلامي باعتبار جماعة الغولدن التّركيّة جماعة إرهابية، كما عرقل مندوب مصر في مجلس الأمن مشروع بيان للمجلس يدعو إلى دعم الحكومة التّركيّة المنتخبة بالوسائل الديمقراطية واتخاذها موقفا ضد محاولة الانقلاب ضدها بعد إن اعترض المندوب المصري على عبارة "الَّتي وصلت إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية مدعما اعتراضه بان المجلس لا يملك وصف أي حكومة بأنها منتخبة ديمقراطيا وهو ما فع المتحدث باسم الحكومة التّركيّة إلى القول أن ذلك الاعتراض طبيعي من نظام وصل إلى الحكم في انقلاب عسكري (العربية، يوليو 2016).

ولأن حاجة مصر لتُركيا لا تقل عن حاجة تُركيا لمصر وفي ظل الأحداث والتطورات الَّتي تحدث في المنطقة والإقليم، وما ينتج عن ذلك من اتساع في المصالح المشتركة مقاومة كل منهما للتطرف الفكري وعدو الإرهاب وانعكاس أزمة الإرهاب في سوريا والعراق والحد من التمدد الحوثي في اليمن ولكون كل منهما في عاصفة الحزم، فان استمرار القطيعة بين البلدين، توتر العلاقات لا مبرر له ويضر بمصلحة البلدين

وخصوصا في ظل سعي السعودية إلى إعادة التوازنات للمسلمين السنة لما يهدد المنطقة ما ذكر سالفا وإيجاد مخارج لهذهِ التهديدات والتركيز على الأهداف المشتركة بين الثالوث الإقليمي (التركي، السعودي، المصري) لما تمثله هذهِ الدول من أهمية إستراتيجية في المنطقة ويشكل قوى من شانها أن تحميها من أي اعتداء أو مخاطر أو تهديدات.

وقد أقدمت تُركيا في السنوات الأخيرة على إقامة تحالفات إستراتيجية وشراكات مع عدد من دول العالم العربي ومنها تأسيس مجلس أعلى للحوار الاستراتيجي التركي المصري في مبادرة استباقية تحمل دلالة الإصرار التركي إلى الولوج إلى العالم العربي عبر بوابات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وهذا الاقتراب يحظى بقبول كبير من قبل مصر على المستويات المختلفة الرسمية والشعبية بعد مرحلة من التوتر سادت العلاقات بين الطرفين ويرجع تقبل مصر إلى المبادرات والمشاريع التّركيّة إلى رغبتها القيام بدور الرئيس في أحداث التوازنات في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد ثورات الرَّبيع العربي والسعي لمواجهة التمدد الإيراني الَّذي استفاد من حالة الفراغ السياسي في دول الثورات(كور وغلو،2017).

فقد تراجع الرفض التركي للنظام المصري الجديد من المستوى المبدئي باعتباره نظام انقلابي غير منتخب إلى مستوى وضع اشتراطات محددة للمصالحة كذلك القبول الدولي الَّذي بات يحظى فيه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من خلال التعامل معه ودعوته من قبل عدة دول أوروبية إضافة إلى إلقاءه كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يترك تُركيا وحيدة في حال بقيت في موقفها الرافض لشرعية النظام المصري الجديد وكَانَ لتضاؤل المعارضة المصريّة وضعف فرص قوتها في تغيير النظام المصري الَّتي كَانَت تحاول تُركيا استخدامها كورقة قوة في الضغط على مصر، كذلك حرص تُركيا على تنمية الملاحة البحرية واستمرارية العلاقات التجارية وحاجة مصر للسوق التركي في ظل الأزمة الاقتصادية الَّتي تقصف بها كما انضواء الدولتين شملت مظلة عدد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والتحالف الإسلامي الَّذي دعت إليه السعودية لمواجهة المد الحوثي في اليمن ويسبق ذلك كله قطيعة تُركيا مع القاهرة قطيعتها مع إسرائيل

والنظام السوري والتوتر في العراق وإيران مما افقدها القدرة على لعب دور مؤثر في عدد من الملفات الإقليمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية . مما جعل فرصة الاقتراب التركي المصري في العلاقات أقرب منه إلى التوتر نتيجة المصالح المشتركة والمستجدات الطارئة على الساحة الإقليمية والدولية المشار إليها سابقا (الحاج،2017).

وعليه يمكن القول أن السّياسة الخارجيّة التّركيّة الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتمامها وتكثيف مشروعاتها تجاهها، منذ اندلاع الثورة المصريّة بميزان استمرارية هذهِ الرؤية مرهونة ببقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة، كونها مبادئ ورؤى حزبية لم تصل لمرحلة أن تكون سياسة دولة خارجية، كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة جديدة لبنيتها السِّياسيَّة في إطار مرحلة التحولات الحزبية وتطوراتها الايدولوجية الَّتي قد تتفق أو تختلف مع النموذج التركي وعلى الرغم من ان حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر – وان كَانَت بدأت تميل إلى الاستقرار – شان داخلي غير انه له تأثير وانعكاسه على السّياسة الخارجيّة المصريّة هذا على النطاق الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فان ملف العلاقات الإسرائيلية له دور كبير؛ إذ سيؤثر توتر العلاقات التّركيّة الإسرائيلية على العلاقات التّركيّة المصريّة في الوقت الَّذي تحاول فيه مصر الحفاظ على حالة التوازن في علاقتها مع إسرائيل .

2.4 مُحددات العلاقات التّركيّة – المصريّة اقتصاديا منذ عام 2012–2019

يحتل الملف الاقتصاد موقعاً مهماً في السّياسة الخارجيّة التّركيّة المصريّة، وإن كَانَت العلاقات الاقتصادية تأثرت بالتوترات السِّياسيَّة الَّتي لم تكن مستقرة بين البلدين خصوصا بعد انطلاق ثورة 25 يناير وما ترتب عليها من تغيرات في شكل سلطة الحكم في مصر تبعا للخلفية الإيديولوجية الَّتي تدعم السلطة، عسكرية، حزبية، إسلامية، عسكرية، مدنية، فعند تتبع مسار الاقتصاد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فقد كَانَت العلاقات الاقتصادية التّركيّة المصريّة تقام منذ تطور المصالح الأمنية للبلدين وفي ضوء التوجهات السِّياسيَّة لكل بلد، ولكن وبعد وصول حزب العدالة والتنمية في عام 2002 تم رسم السّياسة الاقتصادية الخارجيّة في إطار

إستراتيجيتها المعتمدة على المسارات المرنة الَّتي تتسع لهامش المناورة لما فيه مصلحة الاقتصاد وكَانَ من ضمن تلكَ المسارات التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع مصر ودول المنطقة على العموم بما يخلق نافذة أوسع في إطار شرق أوسط جديد ليقوم بين الدول وبإراداتها.

وقد أُسهمت السّياسة الخارجيّة التّركيّة متعددة الأبعاد على تعزيز السّياسة الاقتصادية في فهم السّياسة الخارجيّة، ففي العلاقة مع دول الشرق الأوسط فان الاقتصاد يقوم بدور مهم في مقابلة التوسع الإيراني في العراق وسوريا ضمن سياسة تسعى تُركيا منها أيضا إلى التعاون مع إيران (حوا،2011، ص275).

وقد شرعت تُركيا بصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي في سعي كل منها كمدخل للعودة إلى الشرق الأوسط؛ فاهتمت في بناء سياسة خارجية مازجت فيها بين التوافقية والتحالفية؛ إذ عملت على أن تكون التسويات السِّياسيَّة مرتبطة بالتفاعلات الاقتصادية ومن خلال ذلك يمكن الحصول على امتيازات اقتصادية من مثل: القروض والاستثمارات الخارجيّة والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمستوردات بشروط خاصة (معوض،2012، ص102)

وقد شكل العامل الاقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسية للدور التركي تجاه مصر لعدة أسباب من أهمها؛ أن تُركيا رغم القوة الاقتصادية الَّتي تتمتع بها وإمكانياتها الواسعة في قطاعي الزراعة والصناعة إلا أنها تفتقر لأهم الموارد الطبيعية مثل الطاقة، فيما تعد مصر مصدراً غنياً بطاقة الغاز ؛ فالقدرات الاقتصادية لكل من تُركيا ومصر متنوعة ولا تتضارب في كثير من المجالات تُركيا بلد ناهض اقتصاديا وزراعيا ويمكن ان تكون مصر سوقا مهما للمنتجات التّركيّة؛ إضافة إلى ما تعانيه مصر من نقص في سد احتياجاتها من المواد الغذائية والَّذي يمكن لتُركيا سد هذا النقص من خلال مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب) حيث تتوفر المياه والحرارة والبيئة الخصبة للزراعة بكميات وافرة، وفي المقابل فإن تُركيا تحتاج إلى سد حاجاتها من موارد الطاقة الَّتي ينعدم وجودها في تُركيا وهو ما يمكن لمصر أن توفره من كميات في الطاقة /الغاز الطبيعي .(نور الدين،2010،ص97).

كذلك كَانَ الاقتراب الموقع الجغرافي بين تُركيا مصر دوراً مهما في زيادة النشاط التسويقي والتبادل التجاري بينهما، وإقامة علاقات اقتصادية بأقل التكاليف كما كَانَ للعامل الجغرافي والسياسي والديني والتاريخي أهمية في تقوية العلاقات الاقتصادية (ربابعة،2010، ص131).

ولكون مصر من أكبر الدول العربية كثافة سكَانَية في منطقة الشرق الأوسط، فقد جعلها تصبح سوقاً مفتوحاً ومطلوباً للاستثمارات والتجارة التّركيّة؛ لما بين شعبي البلدين من تقارب ثقافي وحضاري، علاوة على كونها قوة اقتصادية تتمثل في موقعها الجغرافي كمركز للتجارة العالمية ما جعلها بيئة جاذبية لاستثمارات تركية ضخمة (Davutoglu, 2010)

فقد سعت تُركيا إلى توسيع علاقاتها الاقتصادي من خلال توقيعها العشرات من الاتفاقيات الاقتصادية مع مصر في محاولة منها لفتح أسواق جديدة لاقتصادها في السوق المصري، لكن سرعان ما جاءت ثورة يناير لتجد نفسها أمام خسائر اقتصادية كبرى؛ بسبب تردي حركة التجارة مما أصاب العطل عجلة الاقتصاد المصري، وهذا ما حتم على الحكومة المصريّة أن تسعى في هذهِ الفترة السِّياسيَّة الحرجة إلى البحث عن طرق من شانها مواجهة الأزمات الاقتصادية الَّتي تمر بها البلاد؛ إذ قام المجلس العسكري الَّذي تسلم حكم البلاد بعد تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك يجعل يد مصر ممدودة لكل من يريد العون لها، فكَانَت الفرصة سانحة للاقتصاد التركي الولوج لمصر لعقد شراكات اقتصادية وازنة بين البلدين خاصة أن مصر الثورة قد طردت السفير الإسرائيلي منها وفي الوقت نفسه فان العلاقات التّركيّة الإسرائيلية في أسوء حالاتها .(شراب، سبتمبر2013، ص5)

وقد نتج عن الانفتاح المصري أمام الاقتصاد التركي أن يتم عقد المنتدى الاقتصادي المصري التركي في 14 سبتمبر 2011 على هامش زيارة الرئيس التركي إلى مصر فقد حضر المنتدى نحو 500 من رجال الأعمال المصريين والأتراك لبحث؛ تفعيل العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات وتدشين مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي؛ إذ تم توقيع ما يقارب من 10 اتفاقيات للتعاون بين البلدين بالعديد من المجالات مثل الصناعة والتجارة والتعدين، وقد بلغ حجم الصادرات المصريّة إلى تُركيا

عام 2011 ما يقارب 1.5 مليار دولار في زيادة بلغت 500 مليون دولار، كما بلغت الواردات المصريّة من تُركيا ما يقارب 2.6مليار دولار في العام 2011 بعدما كَانَت تعادل 1.9 مليار عام 2010(العيادي :22 نوفمبر،2012).

وبعد فوز الرئيس محمد مرسي في انتخابات الرئاسة الَّتي جاءت بعد ثورة 25 يناير 2011 تتابعت الزيارات الرسمية بين المسؤولين الأتراك والمصريين في محاولة لتفعيل الشراكات الاستراتيجية الجديدة، ولتأكيد على أهمية العلاقات بين الدولتين،فقد قام الرئيس مرسي بزيارة تُركيا في 30 سبتمبر2012 ارتكزت الزيارة على الجانب الاقتصادي والمتمثل بالدعم التركي للاقتصاد المصري من خلال منح مصر 2 مليار دولار؛ 1 مليار دولار هي وديعة على 5 سنوات وبفترة سماح 3 سنوات، وفائدة سداد 1 %، فيما كَانَ المليار الآخر عبارة عن استثمارات تركية في مصر لتنشيط ودعم الاقتصاد المصري .(العبادي :22 نوفمبر2012)

وفي إطار تعزيز العلاقات وتفعيل التعاون المشترك بين البلدين قام اردوغان في نوفمبر 20122 بزيارة مصر حيث اصطحب معه 10 وزراء و300 رجال الأعمال، تم في هذهِ الزيارة توقيع على 27 اتفاقية تفاهم وتعاون اقتصادي بين البلدين (El-behany, 2012).

والجدول التالي يمثل الاتفاقيات التفاهم الَّتي تم توقيعها بين البلدين:

جدول (2)

اتفاقيات التعاون الموقع عليها بين مصر وتُركيا

اتفاقية – بروتوكول – تعاون	الوزارة المعنية
مذكرة تفاهم في تطوير النقل	وزارة النقل والشؤون البحرية والاتصالات
التعاون في مجال السكك الحديدية – بروتوكول	وزارة النقل بجمهورية مصر العربية
التعاون في مجال النقل البحري – بروتوكول	
اتفاقية تعاون لحماية المستهلك ومراقبة السوق	وزارة التجارة والجمارك التركية
	وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية
بروتوكول بين مديرية جمرك مرسين والإدارة	وزارة التجارة والجمارك التركية
المركزية للجمارك بالإسكندرية	

اتفاقية – بروتوكول – تعاون	الوزارة المعنية
بروتوكول تعاون سلطات الجمارك بإسكندرون وإدارات الجمارك المركزية ببورسعيد	وزارة المالية المصرية
بروتوكول تعاون	وزارة التجارة والجمارك التركية وزارة المالية المصرية إدارة الجمارك المصرية
بروتوكول التعاون الثنائي	هيئة المنافسة التركية هيئة المنافسة المصرية
التعاون في الطيران المدني – بروتوكول تعاون	الحكومة التركية
مذكرة تفاهم للحجر النباتي	الحكومة المصرية
المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية – مذكرة تفاهم	
مذكرة تعاون حول صحة الحيوان	
اتفاقية التعاون الفني	
بروتوكول العمل بشأن خدمات الطوارئ الصحية وإدارة الكوارث	
بروتوكول العمل على تطوير خدمات المستشفيات والتعاون في مجال إدارة المستشفيات	
بروتوكول العمل بشأن التعاون في مجال تطوير الرعاية الصحية الأَوَّلِية	
بروتوكول العمل بشأن التعاون في مجال ممارسات الأداء في مجال الصحة	
بروتوكول العمل حول التعاون في مجال تحسين الخطط الإستراتيجية الصحية وتعزيز الأنظمة الصحية	
بروتوكول التعاون في مجال نظام تتبع الأدوية	
اتفاقية تعاون في مجال العمل والتوظيف	
مذكرة تفاهم في مجال العمران	

اتفاقية – بروتوكول – تعاون	الوزارة المعنية
مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التعليم والتدريب والبحث	أكاديميات الشرطة المصرية والتركية
اتفاقية قرض	البنك المركزي المصري معEximbankالتركي
بروتوكول التعاون في ترميم بعض القطع الأثرية التاريخية في مصر	الوكالة التركية للتعاون والتنسيق) تيكا(TIKA –
مذكرة تفاهم للمشاركة في عام الثقافة والسياحة لعام 2014	وزارة الأثار المصرية
اتفاقية تعاون بين مصر والوكالة التركية للتعاون والتنسيق	
تبرعات للتعاون الإنمائي بين تُركيا ومصر – مذكرة تفاهم	

كما تم إنشاء مجلس للتعاون المشترك إضافة إلى تدشين اتفاق خط النقل المائي بين موانئ مارسين والسكندرونة التّركيّة إلى موانئ الإسكندرية وبورسعيد المصريّة، كذلك تم الاتفاق على أن يتم إعلان "عام مصر" في تُركيا سنة 2014 وان يتم إعلان "عام تُركيا" في مصر سنة 2015، فغدت تُركيا تحتل المرتبة الخامسة في الصادرات المصريّة إلى تُركيا في عام 2012 ثم صعدت إلى المرتبة الرابعة في عام 2013 وهذا يوضح حجم الإقبال الكبير من الجانب التركي على ضخ استثمارات كبيرة في السوق المحلية المصريّة (باكير،2013)

وقد أصبحت السوق التّركيّة تحتل مكَانَة كبيرة لدى الشركات المصريّة؛ فرغم الظروف السِّياسيَّة والاقتصادية الَّتي تمر بها مصر إلا أن المستثمرين الأتراك لم يترددوا في العمل في بيئة العمل المصريّة، إذ كَانَت الشركات الاستثمارية التّركيّة تضخ استثماراتها في مصر كوسيلة منها للمساعدة في بناء الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل للمصريين بجانب حرصها على عنصر التدريب، علاوة على تصدير منتجات تحمل ملصق "صنع في مصر " وهو ما يعتبر من وجهة نظره داعما قويا للاقتصاد.

والجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري بين تُركيا ومصر بين الأعوام 2011-2014

الجدول (3)

حجم التبادل التجاري بين تُركيا ومصر بين الأعوام 2011-2014

الفترة الزمنية	حجم التبادل التجاري ككل	الصادرات المصريّة لتُركيا	الصادرات التّركيّة لمصر	التوازن في حجم التبادل التجاري
2011	4.141	1.382	2.759	1.377
2012	5.021	1.342	3.679	2.337
2013	4.83	1.629	3.201	1.572
يناير حتى يونيو2013	2.489	0.812	1.677	0.865
2014	4.731	1.434	3.297	1.863
2015	4.3	1.2	3.1	1.9
2016	4.17	1.44	2.73	0.29
2017	4.2	1.9	2.3	0.4
2018	5.2	2.2	3	0.8
2019	5.04	1.72	3.32	1.6

(هيئة الإحصاءات التّركيّة)

يتضح من خلال الجدول أن العلاقات المصريّة تأثرت تأثرا ايجابيا في حالة الالتزام ما بين البلدين وانعكس انعكاسا سلبياً بعد وصول الجيش على السلطة في مصر؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2011 حوالي 4141 مليار دولار، وفي عام 2012 زاد حجم التبادل التجاري بمقدار 1 مليار دولار تقريبا عن عام 2011 فأصبح 5.021 مليار دولار.

وقد سعت تُركيا خلال هذهِ المرحلة إلى بناء تحالف استراتيجي جديد في الشرق الأوسط يخدم مصالحها وتطلعاتها الإستراتيجية في المنطقة مستعينة بثورات الرَّبيع العربي الَّتي كَانَت تمثل دفعة جديدة في السّياسة الخارجيّة التّركيّة لتحقيق أهدافها، لذلك راحت تدعم بقوة الثورة المصريّة لما تتمتع به مصر من مكَانَة إقليمية كبيرة، كما كثفت تُركيا وسائل دعمها لإنجاح التجربة الديمقراطية المصريّة اقتصاديا وسياسيا، لكن هذهِ الآمال التّركيّة تبددت بالانقلاب على الرئيس محمد مرسي، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين مصر وتُركيا، وخسرت بذلك تُركيا تحالفا استراتيجيا مهما في المنطقة؛

حيث وقفت تُركيا بقيادة أردوغان ضد الانقلاب العسكري في مصر مما أدى إلى تدهور العلاقات التّركيّة المصريّة وبداية مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين .

أدى اعتراض تُركيا على ما قام بها الفريق أول عبد الفتاح السيسي عندما قام بعزل الرئيس محمد مرسي من منصبه وأطلقت على ذلك انقلاباً عسكرياً وعدم اعترافها بكل ما نشأ من مؤسسات مصرية إلى تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين كَانَعكاس طبيعي لتدهور العلاقات على المستوى السياسي، وتتمثل أهم ملامح هذا التدهور في انخفاض حجم التبادل التجاري عام 2013 بنسبة 3.8% ليصل إلى 4.830 مليار دولار مقابل 5.012 مليار دولار خلال 2012 الَّذي يعد أعلى معدل لحجم التبادل التجاري بين مصر وتُركيا، وسبب هذا التراجع انخفاضاً في حجم الصادرات التّركيّة لمصر من الوقود بنسبة 13% من نحو 3.68 إلى 3.2 مليار دولار، فقد سجل التبادل التجاري بين مصر وتُركيا من العام 2014 نحو 2.278 مليار دولار وقد رافق ذلك انخفاض مرتبة مصر في قائمة الصادرات التّركيّة العالمية من المرتبة 11 إلى المرتبة 13.

يشار إلى أن نسبة مساهمة مصر في مجمل الصادرات التّركيّة تصل إلى 2% إلا أن نسبة مساهمة تُركيا في الصادرات المصريّة تصل إلى 6 % وهذا يكشف أهمية السوق المصريّة في الاقتصاد التركي وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم 3.

أما عن كثافة التجارة التّركيّة المصريّة في الفترة (2011–2014) فيلحظ أنها أخذت بالارتفاع منذ 2010 إلى 2013؛ حيث أن كثافة التجارة بين البلدين في هذهِ الفترة كَانَت أعلى منها في فترة 2001–2010 إلا إنها عادت بالانخفاض عام 2014 حيث كَانَت مرتفعة في الفترة 2010–2013 نظرا للعلاقات الوطيدة في المجالات الاقتصادية والسِّياسيَّة أثناء حكم محمد مرسي.

جدول رقم (4)

كثافة التجارة خلال الفترة 2014/2010

العام	قيمة المؤشر
2011	3.6
2012	4.1
2013	4.5
2014	4.2

Source: Tarde Map

ومما زاد من تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين قيام مصر بتوقيع اتفاقيات للتعاون والتنقيب عن الغاز في عرض البحر المتوسط مع كل من قبرص واليونان الغريمين التقليديين لتُركيا الَّذي أثار غضبها استغناء مصر عنها (المصري اليوم: 11 نوفمبر،2014)

كذلك قيام مصر بالإقدام على إلغاء اتفاقية الرورو التجارية مع تُركيا موضحة أن تداعياتها السلبية أكثر من أثارها الايجابية على الاقتصاد المصري؛ إذ أعلنت مصر في 28 أكتوبر 2014 رفضها لتحديد اتفاقية الملاحي مع تُركيا (الرورو) وإيقاف العمل بها في موعد انتهائها في ابريل 2015 وهذا يعني إن ربع الصادرات من قطاع الكيماويات سيتوقف؛ إذ يستوعب السوق التركي ما يقارب 25% من الصادرات المصريّة كما إن إلغاء الاتفاقية يغلق السوق المصري أمام المنتجات التّركيّة من مثل الحديد وبعض المنتجات الغذائية ؛ حيث أشار رئيس مجلس إدارة جمعية متعهدي النقل الدولتين التّركيّة جايتن أوغلو إن عدم التمديد لاتفاقية الرورو يعني توقف 10 ألاف شحنة سنوياً، اي صادرات بقيمة 500 مليون دولار، كما أن هناك حوالي 10 ألاف تركي يعملون في إطار هذهِ الاتفاقية مهددين بالبطالة. (شلبي،2017، ص42)

ورغم تذبذب العلاقات بين البلدين وتراجعها إلا أن ليس هناك إجماعا من كلا البلدين على القطيعة الاقتصادية، وان كَانَت القطيعة السِّياسيَّة هي ما يلوح في الأفق كون العلاقات الاقتصادية بين البلدين قدر كبير منها يعتمد على القطاع الخاص الَّذي لا يرتبط أموره في أحيان كثيرة بقرارات سياسية تؤثر على قطاع الاقتصاد، كما أنه أحيانا وسيلة ضغط في تقريب وجهات النظر السِّياسيَّة بين البلدين؛ إذ يشير تقرير الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في مصر إلى ارتفاع حجم الصادرات

المصريّة إلى تُركيا بنسبة 9.7% عام 2018 أي وصلت إلى 2.2 مليار دولار مقارنة ب 1.9 مليار دولار خلال العام 2017، كما بلغت الصادرات المصريّة غير النفطية إلى تُركيا 1.988 مليار دولار في العام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 1 % عن عام 2017 الَّذي بلغ 1.963 مليار دولار بالمقابل بلغت الواردات التّركيّة إلى مصر 3.055 مليار دولار في العام ذاته مقابل 2.359 مليار دولار في العام 2017 بنسبة نمو بلغت 29%، فيما شهد الميزات التجاري بين البلدين نموا بلغت نسبته 20% بقيمة تقدر 5.246 مليار دولار في 2018 مقارنة 4.358 مليارات دولار خلال العام 2017 (النهار: مايو 2019)

إضافة إلى سعي رجال الأعمال المصريين والأتراك لإنشاء مدينة صناعية تركية مصرية ضخمة في مصر وفي الوقت نفسه فان هناك قرابة مليون مصري يستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الاستثمارات التّركيّة في مصر كما أن هناك أكثر من 200 شركة ومصنع تُركيا يعملون في مدن صناعية ومناطق متفرقة في مصر (النهار: مايو 2019)

وقد جاءت تُركيا في المرتبة الرابعة في قائمة الدول المستوردة من مصر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 بقيمة بلغت 1.273 مليار دولار وفق إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، ويتوقع استمرار ارتفاع مستوى التبادل التجاري وازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كذلك فقد وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وتُركيا في التسعة الأشهر الأولى من العام 2019 نحو 4.6 مليارات دولار وهو الرقم ذاته الَّذي سجل من خلال عام 2018 بأكمله وهذا يعني أن هناك زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري رغم تصعيد والتوتر السياسي أحيانا (إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2020)

اعتمدت السّياسة الاقتصادية التّركيّة المصريّة على مدى استقرار العلاقات السِّياسيَّة بينما كشرط أساسي للتوسع التجاري، إلا أن الأوضاع الإقليمية لم تدعُ مجالاً لتحقيق حالة من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والَّذي ينطلق من طبيعة العلاقات السِّياسيَّة: فبعض الأحداث السِّياسيَّة الإقليمية جعلت حالة العلاقات بينهما متذبذبة

سواء كَانَت الأحداث متعلقة بكلا البلدين أو بقضايا إقليمية تخص أحدهم فتكس على طيعة العلاقة مع الآخر.

تـزامن ذلـك كلـه مـع انـدلاع ثـورات الرَّبيـع العربـي؛ إذ تكبـدت تُركيـا خسـائر اقتصـادية كبرى نتيجـة علاقتها مـع الـدول الَّتـي شـهدت تلكَ الـدورات؛ فصـادرات تُركيا مثلا خـلال الأشـهر الثلاثـة الأولـى من العام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلـى مصـر لكن من ناحية أخرى أسهمت هذهِ الأوضاع في إيجاد دور تركي في إنقاذ اقتصاد دول الثـورات مـن خـلال المشـاريع الَّتـي تعكـس سـعي تُركيـا لتنشـيط علاقاتهـا التجاريـة والاستثمارية؛ إذ نجد أن رجال الأعمال الأتراك خلال زيارتهم لمصر قد ابرموا عشرات الاتفاقيات التجارية كما زاد إقبالهم على الاستثمار في مصر باعتبارها واحدة من دول الثورات الَّتي شهدت استقرارا سياسيا نسبيا مما أدى إلى عودة الارتفاع لقيمة الصادرات التّركيّة إلى مصر بنهاية عام 2011 بنسبة 23% (إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2012).

لقد تمكنت تُركيا من خلال اعتماد سياستها الخارجيّة على القوة الناعمة الَّتي يشكل العامل الاقتصادي ركنا أساسياً فيها بأن يكون لها دور فاعلا مؤثرا يحظى بقبول جميع الأطراف في دول الثورات بما فيها مصر، وان مرت العلاقات بتذبذبات بين مد وجزر نتيجة تغيرات الَّتي طرأت على نظام الحكم في مصر خلال السنوات الَّتي تلت ثورة 25 يناير، لكن في المحصلة بقيت العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري محافظا على استراتيجياته رغم كل هذهِ الذبذبات، بل شهد في المرحلة الأخيرة زيادة وتوسعا في النشاط التبادلي التجاري بين البلدين.

3.4 مُحددات العلاقات التّركيّة المصريّة عسكرياً

بـدأت الدولـة التّركيّـة الحديثـة عهـدها مستندة علـى القـوى العسـكرية؛ إذ هـيمن الجيش بصورة كاملة على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها، وقد استمرت هذهِ الهيمنة مدة طويلة، وقد استطاع التحكم بالحكومات ورئاسة الدولة والأمن والقضاء، بالمقابل فقد منع جميع مظاهر الحياة الديمقراطية في البلاد، كذلك منع تشكيل الأحزاب وحظر نشاطاتها وقيد حرية الفكر، فبقي الجيش هو من يتولى مهمة رسم السّياسة الداخلية

والتحكم في كل الشؤون الداخلية وفي تشكيل الحكومة وحلها وقد تمثل ذلك في سلسة الانقلابات الَّتي حدثت في تُركيا في الأعوام (1960،1971،1980) وقد تمادى الجيش في التدخل في الحياة السِّياسيَّة للدولة؛ إذ تدخل ضد مرشح حزب العدالة والتنمية وانتخاب عبدالله غول كما عمل على حظر الحزب، هذا كله يظهر مدى الدور العسكري الَّذي يمارس الجيش في رسم السّياسة التّركيّة. (مقلد،2010)

ومنبع التدخل الَّذي يمارسه الجيش في السّياسة يعود إلى أن الجيش التركي يعد نفسه الوريث الشرعي للعهد الأتاتوركي، وأنه الأحق في المحافظة على مكتسبات وقيم العلمانية الَّتي قامت بتُركيا منذ 1923، لذلك كلما حاولت الحكومات المتوالية بانتهاج سياسة مغايرة لما يراه أو يريده الجيش ينقلب الجيش عليه (صادق،2011، ص72).

وقد بقي الحال على ما هو عليه في سيطرة الجيش في السّياسة إلى أن وصل الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه إلى السلطة، فقد حاول الجيش إبطال استقلالية الجيش عن السّياسة متهما الرئيس أردوغان بمحاولة تقويض علمانية الدولة وقد بلغ التوتر بين حزب الإصلاحية الديمقراطية خصوصا حزب العدالة والتنمية والجيش ذروته عندما حاول المدعي العام التركي حظر الحزب الَّذي حصل في انتخابات 2007 على نصف أصوات الناخبين الأتراك مما صعب الأمر وجعل الحزب يقول كلمته في إبعاد الجيش عن السّياسة (مقلد،2010).

وبعد أن تمكن الرئيس التركي أردوغان من إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السِّياسيَّة للدولة ورسم السياسات، انطلقت الدولة التّركيّة نحو إعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة من خلال استغلال الظروف والبيئة الإقليمية والدولية كما سعت لخلق منطقة نفوذ لها في الشرق الأوسط، وذلك من خلال استثمار الأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها، كما شكل موقعها الجيواستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة وأنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، كما أتاح الاتساع والعمق الجغرافي التركي إمكَانَية إنشاء القواعد العسكرية الوطنية أو التابعة لحلف الشمال الأطلسي؛ مما أسهم في تطوير القدرات العسكرية التّركيّة وإكسابها المهارات القتالية وجعلها قادرة على القيام بالعمليات الاستراتيجية العسكرية الَّتي تخدم المصالح التّركيّة؛ فأصبحت تمتلكَ قيمة

عسكرية كبيرة بواقع 600،510 عسكري بين ضابط وجندي، وبالمقابل تمتلكَ مصر جيشا يعد الأقوى على مستوى الدول العربية، وقد مر بمحاولات تطوير لقدراته العسكرية والبشرية، من خلال قيامه بعقد صفقات شراء أسلحة ومعدات من مختلف الدول الصناعية ومن بينها تُركيا؛ مما أسهم في التقارب العسكري بين البلدين؛ كما أسهمت عملية الشراء المصري من سوق الأسلحة التركي في تنشيط اقتصاده كون مصر واحدة من الدول تنفق وتهتم في تطوير قواتها المسلحة فتُركيا تسعى إلى القيام بدور إقليمي كونها الدولة الإسلامية والإقليمية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي، وفي أراضيها عدد كبير من القوات العسكرية البرية والبحرية الَّتي تستخدمها القوات الأمريكية وقوات الأطلسي، إضافة إلى عمليات تصنيع طائرات F16 والآلات والمعدات الحربية؛ حيث أنتجت تُركيا أول طائرة من هذا النوع عام 1988 أسهمت في صناعتها بنسبة 41%، إضافة إلى قواعد للتخزين والإمداد ومستودعات الأسلحة والذخائر؛ لذا فتقاربها مع مصر عسكرياً وسياسياً يضمن لها دوراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط(جلود،2008،ص119). والجدول التالي يبين القوة العسكرية لكل من مصر وتُركيا:

جدول (5)

القوة العسكرية لكل من تُركيا ومصر

نوع القوة	تُركيا	مصر
الترتيب العالمي للقوة من 67	11	14
عدد السكَانَ	79.749.363	83.688.164
القوى العاملة المتوفرة	41.637.773	41.175.220
المؤهلون للخدمة العسكرية	26.005.353	35.305.381
عدد السكَانَ الَّذين بعمر الخدمة العسكرية	.370.4071	1.532.052
قوات الاحتياط	429.000	479.000
عدد الطائرات المقاتلة	1512	863
مطارات عامة	98	98
عدد الدبابات	4460	4487
أسلحة مضادة للدروع	47.027	23.600
عربات دعم لوجستي	23.960	57.235
سفن تجارية	629	67

نوع القوة	تُركيا	مصر
موانئ رئيسية	9	7
مجموع سفن القوة البحرية	183	221
طائرات خفر السواحل	43	51

المصدر: مكتبة الكونغرس الأمريكي

وقد استمر التعاون الأمني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب؛ إذ وقع الطرفان اتفاقاً امنياً خلال زيارة وزير الدفاع التركي للقاهرة في 20 مايو 2000؛ بهدف التعاون في المجالات الَّتي تخص الجرائم؛ الجريمة المنظمة والمخدرات. كما أقيمت كَانَ مشتركة بين الجانبين بهذا الصدد، كما وقع البلدان في نوفمبر 2009 مذكرة تفاهم للتعاون العسكري في مجالات التدريب والتبادل العلمي والتقني بين قرارات جيشي البلدين، وقد هدف هذا الاتفاق إلى رفع مستوى قدراتها، وقيام مناوراتها دورية مشتركة عرفت بمناورات بحر الصداقة كَانَ أولها في عام 2009 (أخبار العالم،2010).

وقد أخذت العلاقات العسكرية التّركيّة المصريّة تتعمق بين البلدين بعد ثورة 30 يناير ففي 28 ديسمبر 2011 بدأت المناورات العسكرية المشتركة في المياه الإقليمية التّركيّة " مناورات بحر الصداقة الدورية " وقد ضمت المناورات قطع بحرية مدعومة بسلاح الجو من كلا البلدين، مركزة على التعامل مع الأحداث سلماً وحرباً، مقاومة الحرائق والمساعدة في الأنقاض البحري والتصدي للأخطار الكيماوية في أعقد الظروف الجوية (الأهرام، 29 ديسمبر 2011، ص 136).

ومن أبرز نقاط قوة العلاقة السِّياسيَّة الثنائية بين البلدين في المجال العسكري ما جاء في المناورات البحرية المشتركة بين القوات البحرية المصريّة ونظرياتها التّركيّة " بحر الصادقة " بالفترة الواقعة ما بين 7–14 أكتوبر 2012 في شرق البحر المتوسط بالمياه الإقليمية المصريّة؛ إذ تضمنت التدريبات المشتركة على سفن بحرية سريعة، وسفن هجوم سريع، وناقلة سفن، واثنتين من سفن الهبوط، وواحدة من المشاة البحرية، وطائرات هيلوكبتر، وفريق من القوات الخاصة؛ فقد حصلت مصر مكَانَ إسرائيل في هذهِ المناورات وهذهِ هي المناورة الثانية الَّتي تجري بعد الثورة المصريّة وعلى هامش المناورات اتفق الطرفان على الاستفادة من عمليات التصنيع العسكري المشترك من

خلال المرحلة القادمة كذلك تبادل الخبرات في المجال التقنيات العسكرية، كما تم الاتفاق على بيع عدة طائرات استطلاع من دون طيار طراز (ANKA) إلى مصر وبيع 6 طرادات تدخل سريع متعددة المهام سيتم تصنيع نصفها في إسطنبول ونصفها الأخر في الإسكندرية (باكير، 2012).

وقد أوجد تطور العلاقات العسكرية بين البلدين الحديث في الغرب وعدد من دول العالم العربي أن تقدم مصر إقليميا سيكون على حساب مكَانَة تُركيا، وان التطور والتعاون المصري التركي هو طارئ سيتحول لاحقاً إلى تنافس صدامي بسبب الاختلاف على المصالح بين البلدين إلا أن التصور التركي لا ينظر إلى مصر إلا كشريك استراتيجي يحقق الرؤية المشتركة للبلدين مما يجعل العلاقة بينهما علاقة تكاملية؛ فالصعود الاقتصادي كما السياسي للقاهرة هو عامل متفاعل مع الدبلوماسية التّركيّة يكملها قوة مصر ولا يتناقض معها، وكَانَ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة اختبار لمدى تأثير قوة البلدين؛ حيث اثبت التعاون المصري التركي مدى نجاحه خاصة في ظل التعاون الوفد التركي الَّذي كَانَ حاضراً في مصر حينها لمتابعه كل التفاصيل والعمل إلى جانب مصر في مراجعة بنود اتفاق وقف إطلاق النار، دون الالتفات إلى الجهة الَّتي يعود الفضل لها في تحقيقه طالما الهدف واحد (باكير،2012)

كما شارك العسكريون المصريون إلى جانب عدد من المسؤولين العسكريين الدوليين في افتتاح الدورة 11 لمعرض إسطنبول الدولي للأسلحة الَّتي بدأت في 7 مايو 2013، برعاية وزارة الدفاع التّركيّة، في مركز معارض اسطنبول وشارك في الفعالية نحو 300 شركة من 140 دولة (محيط، نوفمبر 2013)

وتأكيداً على تماهي وزارة الدفاع المصريّة مع سياسة الرئيس محمد مرسي الراغب في توسيع العلامات العسكرية والأمنية مع تُركيا، قام وزير الدفاع المصري آنذاك عبد الفتاح السيسي بزيارة إلى تُركيا في مايو 2013، التقى خلالها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ حيث تم التباحث في الشؤون العسكرية، والتأكيد على الرغبة المصريّة في توسيع نطاق العلاقات الأمنية، وفي إبريل 2016 وقعت تُركيا اتفاق بناء قواعد عسكرية على أرض قطر ومع اندلاع الأزمة الخليجية، قامت الدولتان

بتفعيل الاتفاق العسكري حيث أرسلت تُركيا أكثر من 35 ألف جندي تركي إلى الدوحة في يونيو 2017، مما أوقع خلافاً بين القاهرة وأنقرة، إضافة إلى الرياض وأبو ظبي والمنامة حيث اعتبرت الدول الأربعة المقاطعة لقطر هذا الموقف يهدد أمن دول الخليج ويشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي (قناة الحرة، 2017)

وقد قام الرئيس التركي أردوغان بمناكفة القاهرة مرة أخرى عندما وقع اتفاقاً لتطوير جزيرة سواكن السودانية المطلة على البحر الأحمر، وبناء قاعدة عسكرية بحرية تركية في البحر الأحمر، مما أخفى صفة التوتر على طبيعة العلاقات المصريّة التّركيّة، وقد جاء الموقف التركي رداً على استخدام مصر عامل الأمن البحري؛ إذ ألغت مصر مناورات بحرية كَانَ من المقرر ان تقام بين البلدين، كما رفضت تُركيا حضور قمة " الكلامانا" الَّتي عقدتها مصر مع كل من قبرص، اليونان دون حضور تُركيا الَّتي وقع على خلفيتها اتفاق لترسيم الحدود البحرية؛ بما قد يعطي الأحقية لقبرص واليونان في الاستفادة من المنطقة البحرية المستحقة لمصر وتُركيا، وهو ما يمثل خسارة مقصودة للجانبين التركي والمصري وقد شهدت الأعوام 2017 و2018 دخول تُركيا على خط الأزمة الليبية عندما قامت تُركيا بدعم حكومة السراج عسكرياً وأمنياً ودبلوماسياً في خطوة رسخت سياسة المحاور الموجودة في المنطقة بين قطر وتُركيا من جهة والإمارات ومصر من جهة أخرى؛ مما زاد الهوة السِّياسيَّة بين مصر وتُركيا (فرانس24: 2017).

حيث كَانَ للملف الليبي الدور الأكبر في زيادة التوتر والصراع بين مصر وتُركيا، بل أسهم في عرقلة عودة التحسن في العلاقات بين البلدين، إذ تقف الدولتان على طرفي نقيض في هذهِ الأزمة؛ ففي الوقت الَّذي تساند فيه تُركيا قوات حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا بقيادة فايز السراج، تدعم مصر قوات الشرق الليبي بقيادة خليفة حفتر، فبعد توقيع قوات الوفاق اتفاق تعاون أمني واقتصادي مع تُركيا بسطت سيطرتها على مناطق شاسعة من الغرب الليبي، مما أدى إلى تصاعد التوتر في علاقتها مع مصر، وكذلك حدة الخطاب الإعلامي المتبادل بين الطرفين.

وفي الحديث عن أثر الأزمة الليبية على العلاقات التّركيّة المصريّة لا بد من الإشارة إلى الدوافع وراء التحرك المصري تجاه الملف الليبي؛ فعلاوة على الدوافع

الاقتصادية المتمثلة في محاولة مصر سد عجز تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع النفط مقارنة بالغاز؛ فالشرق الليبي يحتوي على منطقة الهلال النفطي، الَّذي يمثل 60% من مخزون ليبيا من البترول، ويضم أهم أربعة موانئ وحقول نفطية (السدرة ورأس لا نوف والزويتينة والبريقة)، تأتي دوافع حماية الأمن القومي المتمثلة في تأمين الحدود الغربية مع ليبيا، ضد تسلل أي ميليشيات عسكرية نحو الداخل المصري؛ إذ ترى مصر أن الوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك هي تركيز الاستثمار في دعم قوات الشرق بقيادة حفتر في مواجهة قوات حكومة الوفاق، إضافة إلى دافع مصر في مواجهة مع حركات الإسلام السياسي، كجزء من المواجهة مع جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وفي إطار تحالفه مع الإمارات من ناحية أخرى(مدى مصر،2015).

وفي المقابل فدوافع التحرك التركي تجاه الملف الليبي تكاد تتقارب والدوافع المصريّة؛ إذ تعد ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 48 مليار برميل من النفط، إضافة إلى احتياطيات الغاز الَّتي تُقدَّر بحوالي 1.5تريليون متر مكعب، الأمر الَّذي يقدّم لتُركيا فرصة كبيرة في تأمين الطلب الداخلي من النفط والغاز، وبالتالي التخلص من التبعيّة لإمدادات روسيا وإيران، بل والأكثر من ذلك يقدّم لها فرصة كبيرة للانخراط في قضية تزويد الاتحاد الأوروبي بهذهِ الطاقة الاستراتيجية، وتعزيز مكَانَتها كمركز عالمي لنقل الطاقة.ودافع كسب حليف في منطقة شرق المتوسط، الَّذي تختل فيها موازين القوى لصالح خصوم تركي.، إضافة إلى استخدام الملف الليبي كورقة ضغط في مواجهة دول أوروبا، رداً على استخدام الأخيرة لورقة أكراد سوريا في مواجهة تُركيا، وبالأخص فرنسا، وهو ما يمَكن تُركيا من التحكم في تدفقات اللاجئين نحو أوروبا من البوابة الشرقية حيث حدودها مع اليونان، والبوابة الجنوبية لأوروبا حيث تمركزها عسكريا في ليبيا. هذا بجانب الترويج لصناعتها الدفاعية والعسكرية، كما ويرجح أن يكون أحد دوافع التواجد التركي في ليبيا هو استغلالها كورقة ضغط لدفع القاهرة نحو ترسيم الحدود المشتركة بينهما في شرق المتوسط (الجزيرة نت،2020).

فيما قد يكون أحد دوافع التدخل التركي في الأزمة الليبية عسكرياً، هو محاولة تُركيا التقارب والتعاون مع مصر وليس الصراع كغاية نهائية، إذ تبحث أنقرة عن أوراق

ضغط بتمركزها عسكرياً في أحد مناطق العمق الاستراتيجي لمصر، لتدفعها نحو التوافق معها والتفاهم في ملف شرق المتوسط (sputnik news, 2020).

وبحكم عامل الجغرافيا، فإن الاستقرار في ليبيا يعد مصلحة مصرية خالصة، وعليه، فقد تستغل تُركيا حقيقة أنها أصبحت الداعم الرئيس لحكومة الوفاق، وكذلك حقيقة أهمية الاستقرار على الحدود الغربية لمصر، في الدفع نحو تعاون مصري تركي في ليبيا، لضمان هذا الاستقرار؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يُمكن الطرفين –من خلال نفوذهما في الأزمة الليبية– أن يدفعا طرفي الصراع نحو الحوار والتفاوض للتوصل لحل سياسي، مما يضمن مصالح الطرفين، الَّذي لن ينفك عن ملفات إقليمية أخرى كشرق المتوسط، وبمشاركة أطراف فاعلة أخرى، أهمها روسيا، الَّتي تحاول تكرار لعبة إدارة التوازن بين الأطراف المختلفة في ليبيا، كما طبقتها في سوريا، فضلا عن أنه في مرحلة إعادة الإعمار الليبي فإن حاجة الطرفين لبعضهما البعض ستكون ملحة من أجل التواصل والتعاون، سواء في الشرق الليبي وحاجتهم للغرب الَّذي يتواجد فيه البنك المركزي، والَّذي تحول إليه جميع العوائد المالية الليبية، والغرب الَّذي يحتاج للنفط الَّذي يتواجد القسم الأكبر منه في الشرق الليبي (الشرق الأوسط،2020).

ولإدراك مصر تداعيات الأزمة الليبية على أمنها القومي، فقد سعت – ومنذ اندلاع الأزمة الليبية– إلى تسوية الصراع الليبي الدائر بما يُعجل من فرص الاستقرار السياسي في ليبيا، ولعله مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، الاتفاقية الَّتي وقعتها مصر مع قوات الشرق الليبي بزعامة خليفة حفتر في 10 أبريل 2013 للتعاون بين القوات المسلحة في البلدين من أجل حماية الحدود المشتركة (البستاني،2020).

وقد دفع إعلان مصر منطقة "سرت_الجفرة" خطاً أحمراً، إلى طرح سيناريو المواجهة العسكرية بين مصر وتُركيا. لكن هناك العديد من المؤشرات الَّتي تستبعد حدوث ذلك؛ إذ إن الخطوط الحمراء الحقيقية لمصر هي الشرق الليبي في القلب منها بنغازي ومنطقة الهلال النفطي. ولذلك فإن سيطرة قوات الوفاق على سرت والجفرة، قد يدفع الجيش المصري للتدخل في ليبيا ليس للمواجهة وإنما للردع، لمنع قوات الوفاق من التقدم نحو الشرق والهلال النفطي. أما في حال سيطرت الوفاق على سرت، وانتقلت منها نحو الهلال النفطي، فإن الجيش المصري سوف يتدخل ليس لمجرد

الردع وإنما للمواجهة. وهو السيناريو الوحيد الَّذي يمكن فيه لمصر أن تدخل بشكل مباشر في المعركة. وهو أقل السيناريوهات ترجيحاً (cnnبالعربية، 2020)

ومن هنا يمكن القول إن الملف الليبي يشكل أحد أهم دوافع التوتر والتباعد في العلاقات المصريّة التّركيّة، لكنه من منظور مغاير يُمكن أن يُمثل مجال للتقارب والتعاون مستقبلاً. سواء لافتراض أن أحد دوافع التدخل التركي في ليبيا، رغبتها في التفاهم مع مصر حول ترسيم حدودهما البحرية المشتركة في المتوسط، بشكل يضمن مصالح الطرفين، عبر استخدام تموضعها العسكري في ليبيا كورقة ضغط. فضلاً عن إمكَانَية أن تدفع موازين القوى الجديدة في الملف الليبي الطرفين نحو التعاون، عبر دفع كل طرف لحليفه المحلي نحو حل سياسي يضمن مصالح الطرفين. وحاجة طرفي الأزمة وحلفائهما لبعضهما البعض في مرحلة إعادة الأعمار، مع استبعاد سيناريو الاشتباك العسكري بين الطرفين.

الفصل الخامس

توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه الشرق الأوسط

تستند العلاقات الدولية إلى المصالح الَّتي تعد الأساس الَّذي يقف وراء التقلبات الَّتي تطرأ على السياسات الخارجيّة للدول؛ إذ تستطيع الدول وفقاً لتطورات الإقليمية الدولية إجراء تغيرات على سياساتها ومواقفها، وقد تصل تلكَ التغيرات إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول الَّتي كَانَت ترتبط معها بعلاقات جيدة ومواقف موحدة وتعاون مشترك وقد شهدت السّياسة الخارجيّة لكل من تُركيا ومصر كما هو الحال في جميع مجالات العلاقات عند الدول الأخرى حركة تغير وتذبذب في العلاقات معتمدةً على المتغيرات والمصالح والمواقف والنفوذ الإقليمي لكل منها فقد وضعت الثورات والانتفاضات الشعبية الَّتي شهدتها بعض دول المنطقة تُركيا في واجهة الأحداث وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجيّة التّركيّة وتقلب في علاقاتها الثنائية نظراً لكثافة الاستثمار التركي لمنطقة الشرق الأوسط وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي؛ إذ تحولت تُركيا نتيجة ديناميكية حركاتها وتفاعلاتها مع القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل مركزي على مسرح أحداث الإقليم الَّذي كَانَ هامشي ضمن أولويات السّياسة التّركيّة الخارجيّة خلال عقود سابقة.

لذلك فقد فرضت انتفاضات الرَّبيع العربي على السّياسة التّركيّة ودبلوماسيتها تحديات مزدوجة؛ إذ فهي تحرص الحفاظ على علاقاتها مع دول الرَّبيع العربي في الوقت الَّذي وقفت فيه أنقرة بين موقفين: إما مساندة الجماهير الحاشدة والشعوب الَّتي خرجت منتفضة لإسقاط الأنظمة السلطوية هذا من جانب، أو الحفاظ على علاقاتها وتحالفاتها الوثيقة مع الأنظمة من جانب آخر، حين شكلت مظاهرات وانتفاضات الشعوب العربية حركة غير مسبوقة فوضعت السّياسة الخارجيّة أمام تحدٍ يحتاجُ إلى دبلوماسية عميقة، فقضت أدبياتها على الالتزام بعدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

في المقابل تعد مصر دولة ذات امتداد جغرافي ولاعب إقليمي قوي في المنطقة العربية مُنذ عقود، وقد كَانَ لها على مر التاريخ مشاركات في صراعات عديدة أو لاعباً في دور الوسيط فيها، كما أنها الورقة الرابحة للحلفاء الَّذين يسعون إلى الاستفادة من مركز مصر وثقلها السياسي في المنطقة عن طريق تقديم الدعم الدبلوماسي لهم فمصر تشكل محوراً ثقيلاً ولها أهميتها الكبرى لدى العالم العربي والإسلامي؛ إضافة إلى خطها الساحلي الواسع المار بثلاثة ممرات مائية رئيسية في العالم؛ هي: البحر المتوسط والبحر الأحمر ونهر النيل، كما أن لقوتها العسكرية ما يجعلها صاحبة قوة إقليمية في المنطقة فهي تمتلكَ اكبر الجيوش العسكرية أما على الصعيد الدبلوماسي فإنها عميقة وتجربتها الدبلوماسية متطورة سواء على مستوى الدبلوماسية العربية أو الأجنبية كما أن موقع قناة السويس الممر المائي الَّذي يربط بين البحرين المتوسط والأحمر وما توفره من طريقة مختصره في الشحن البحري العالمي كل ذلك يعزز الأهمية الإستراتيجية للدول المصريّة كما تعد مصر منذ عقود طويلة حلقة الوصل بين الدول العربية والإسلامية دورها الكبير في إنشاء الجامعة العربية الَّتي عززت من موقفها الاستراتيجي في المنطقة قامت في مبادرات ومحاولات، ونجحت في حل بعض الصراعات العربية والاختلافات الدبلوماسية بين بعض الدول العربية وان كَانَ هذا الدور الإقليمي لمصر قد تراجع في فترة ثورات الرَّبيع العربي والَّتي أصابت شرارته إلا أن دور مصر الإقليمي عاد ليكون اللاعب الأهم والمحوري في القضايا العربية، وتعمل جاهدة على ترسيخ دورها كأحد ضمانات الاستقرار في المنطقة .

سيتناول هذا الفصل توجهات السّياسة الخارجيّة لكل من مصر وتُركيا تجاه الشرق الأوسط من خلال الوقوف على أبرز تطورات العلاقات الَّتي تربط كلا الدولتين وموقفهما تجاه كل من سوريا واليمن وإيران وفلسطين، حيث تم اختيار هذهِ الدول من بين قائمة دول الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب طبيعة الأحداث الَّتي مرت بها كل دولة من الدول المختارة خصوصاً انتفاضات الرَّبيع العربي الَّتي تتزامن وفترة الدّراسة

1- توجهات السّياسة الخارجية التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا.
2- توجهات السّياسة الخارجية التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه اليمن.
3- توجهات السّياسة الخارجية التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه إيران.

4- توجهات السّياسة الخارجية التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين.
5- نقاط الاتفاق والاختلاف في السّياسة الخارجيّة لكل من تُركيا ومصر تجاه دول الشرق الأوسط.

1.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا

1.1.5 السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه سورية

تعد العلاقات التّركيّة السورية من أقدم العلاقات وأكثرها توتراً نتيجة التحالفات والخيارات الإستراتيجية لكلا البلدين، فقد اختارت تُركيا المعسكر السياسي الأطلسي الغربي في حين ذهبت سوريا إلى التوجهات اليسارية الاشتراكية، كما أن تجاورهما ضمن حدود يبلغ طولها 822 كلم جعل العلاقات بينهما تمر بالعديد من المشاكل كَانَ من أبرزها؛ سيطرة تُركيا على لواء الإسكندرون؛ إذ كَانَ تابعاً لولاية حلب ابان الحكم العثماني، فقامت فرنسا نتيجة الحكم الذاتي عام 1938 وبعد انسحابها منه قامت القوات التّركيّة بالسيطرة عليه وضمه إلى تُركيا، وأعلنت في العام 1939 بأنه جزء من الجُمْهُوريَّة التّركيّة، مما جعل طبيعة العلاقات بين البلدين متوترة، وقد وصلت ذروتها في عام 1998، فبعد أزمة كادت ان تؤدي إلى وقع حرب بين البلدين توصلا إلى تسوية سياسية بينهما تتخلى سوريا عن دعم حزب العمال الكردستاني، وتأجيل بحث خلاف اللواء إلى وقت لاحق وسبب هذا الاتفاق أن كلا البلدين كَانَا تتطلعان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما (القدرة،2013، ص27)

وبعد تسلم الرئيس السوري بشار الأسد للحكم بعد وفاة والده حافظ الأسد في 10 يونيو 2000 قامت تُركيا بتوطيد علاقاتها مع سوريا، وقد وصلت العلاقات بين البلدين إلى حد رفع تأشيرات السفر الخاصة بمواطني كلا البلدين؛ ؛ إذ كَانَ لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 دور كبير في تطور العلاقات، كما أسهمت عدة عوامل في تحول العلاقات بين البلدين نحو الشراكة والتعاون وكَانَ من أبرزها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والخوف من احتمالية التحرك الكردي نحو المطالبة بحكم كردي فدرالي في شمال العراق لأنه سيؤثر على الوضع الكردي في كلا البلدين؛ وإضافة إلى الرغبة السورية في التخلص من العزلة الَّتي فرضت عليها

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وسعي تُركيا إلى محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة (بيبرس، 2012، ص170).

وقد استمر التعاون وتحسن العلاقات بين البلدين؛ إذ تم توقيع العديد من الاتفاقيات إضافة إلى تبادل العديد من الزيارات على مستوى رؤساء الدول والقيام بمناورات عسكرية مشتركة في عام 2009 وهذا من شأنه أثار قلق إسرائيل من هذهِ العلاقة (المرشد، 2018، ص76).

إلا أن الانفتاح في العلاقات لم يستمر طويلاً؛ إذ عاد التوتر بين البلدين بعد اندلاع الأزمة السورية بسبب اختلاف توجهات كل منهما حيث ذهبت سوريا إلى المحور الشيعي الإيراني بينما اتجهت تُركيا إلى المحور السني في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما عزز الموقف التركي المعادي لسوريا، فمع اندلاع الأزمة السورية سعت الإدارة التّركيّة إلى التوصل إلى تسوية مع النظام السوري ومحاولة إطفاء فتيل الأزمة بعيداً عن التدخل العسكري السوري خاصة بعد دخول الجيش السوري إلى حلب (العودات،2011).

واستمر العداء التركي لسوريا مع استمرار استخدام النظام السوري التدخل العسكري، وقد عبرت تُركيا خلال مشاركاتها في المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية عن تمسكها بمطالبها المتمثلة في وحدة الأراضي السورية وحق الشعب السوري في تقرير مصيره وعدم شرعية النظام السوري، كما دعمت المعارضة واستقبلت اللاجئين السوريين خصوصاً في السنوات الأولى من الأزمة (محفوف،2012).

وبدأت تُركيا بالتحرك على كافة الصعد الإقليمية والدولية لإيجاد حل للأزمة السورية؛ فعلى المستوى الإقليمي دعمت قرارات الجامعة العربية في تعليق عضوية سوريا، أما على المستوى الدولي فقد سعت مع الدول العربية إلى تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن نتيجة الموقف الروسي (أتاش، 2014)

وعلى الرغم من استضافت تُركيا لمؤتمري المعارضة السورية في عام 2011 إلا أنها بقيت ملتزمة بحدود دعم الإصلاحات الدستورية التسليم السلمي للسلطة ثم تحول الموقف التركي بناءً على تطورات الأحداث السورية الداخلية من دعم النظام

السوري لتنفيذ ما وعد بها من إصلاحات إلى الحث على الإسراع تنفيذها، والتهديد بتغير موقفها في حال المماطلة من قبل النظام السوري (الحاج،2016، ص10)

وبعد أن فقدت تُركيا إمكانيات الضغط على النظام السوري بسبب القطعية الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب كل منها لسفيره، إضافة إلى التقدم الميداني لفضائل المعارضة في مواجهتها مع النظام، دعت تُركيا إلى إسقاط النظام السوري باعتباره فاقداً للشرعية وقاتلاً لشعبه ودعوةً لانقلاب؛ إذ مستقبل سوريا، كما عملت تُركيا وعلى امتداد ثلاث سنوات أي حتى نهاية لعام 2014 قبل اتفاق فيننا – على دعم المعارضة السورية على جميع المستويات، السياسي والعسكري والإعلامي والإغاثي، فقد استضافت تُركيا معظم القيادات السّياسة للمعارضة السورية، وساندت جميع مراحل تشكيل المعارضة من مرحلة المجلس الوطني إلى ائتلاف المعارضة وقوى الثورة، كما شاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، ودعمت المعارضة السّياسة السورية على الساحة الدولية في الاعتراف بها، واستضافت أكثر من مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، ويعتقد أنها أمدت بعض فضائل المعارضة بالسلاح مثل الجيش الحر والفصائل التركمانية (الحاج، سعيد، 2016، ص11).

إلا أن دعوة تُركيا إلى إسقاط النظام السوري وموقفها من التدخل العسكري في الأزمة التّركيّة تم استبدالها بخطة الفترة الانتقالية وفق جدول زمني بعد الاتفاق الأمريكي الروسي في فينيا عام 2015، أي الموافقة على بقاء الرئيس السوري في السلطة حتى إجراء الانتخابات الرئاسية للمراوحة الميدانية بين النظام وحلفائه من جهة فصائل المعارضة من جهة أخرى كذلك التدخل العسكري الروسي المباشر إضافة للاتفاق الأمريكي الروسي على سقف وخارطة حل وفق جدول زمني وشكل سوريا المستقبلية ضمن بنود تضمنت تهديداً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخالف هذا الاتفاق، دور مهم في انتقال تُركيا إلى موقف القبول بالحل السياسي للأزمة التّركيّة علاوة على نتائج الانتخابات التّركيّة الَّتي جرت في يونيو عام 2015 وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية دفعت لإعادة تقييم السّياسة الخارجيّة التّركيّة، وفتح قاعدة انجيرليك العسكرية لطائرات التحالف ودخول تُركيا في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب (الحاج، سعيد، 2016، ص12).

هذا وقد كَانَ للانقلاب الَّذي وقع في تُركيا يوليو 2016 دوراً في تغير السّياسة التّركيّة الخارجيّة خاصة إن من أسباب الانقلاب رفض توجهات حزب العدالة والتنمية الَّتي تساند الَّتيارات الإسلامية في الدول المجاورة، كذلك إسهام تُركيا في تسليح المعارضة السورية على حساب الجيش التركي؛ إذ يرى الَّتيار العسكري أن من الأَوَّلُى أن تهتم تُركيا في شؤونها الداخلية وتساند جيشها بدلاً من الدخول في حروب على حساب المصلحة العليا التّركيّة؛ لذلك واستناداً للطابع العقلاني الَّذي تتسم به القيادة التّركيّة فقد تنوعت أدوات الضغط التركي على النظام السوري؛ إذ اتجهت تُركيا إلى تطوير ودعم المساندة الدبلوماسية للثوار السوريين (مرشد، 2016، ص75).

يشار إلى أن التداعيات السلبية للثورات العربية عموماً والأزمة السورية على وجه الخصوص قد دفعت بتُركيا إلى إعادة النظر في سياساتها إزاء الأزمة السورية؛ إذ راهنت على سرعة إسقاط النظام السوري كما في مصر وتونس وليبيا غير ان مجريات الأحداث على الساحة السورية أدت إلى نتائج راحت تخشاها تُركيا فمن جهة توترت علاقات تُركيا مع إيران نتيجة اختلاف موقف كلا البلدين حيال ما يجري في سوريا ومن جهة أخرى تعاظم خسائر تُركيا السّياسة والدور الإقليمي في المنطقة بمرور الوقت جراء استمرار الأزمة السورية دون حل.

وقد بدأت تُركيا في الآونة الأخيرة مراجعة جدية لسياساتها تجاه سورية؛ إذ أسرعت إلى تحسين علاقاتها مع الحليف القوي للنظام السوري إيران كما أعلنت تأييدها لمؤتمر جنين إضافة إلى قيامها بإجراءات للحد من دخول المقاتلين إلى سوريا مثل بناء سود على امتداد حدودها مع سوريا كما اعتبرت تُركيا ان التحالف مع إيران يعد واحد من أهم الخطوات الفاعلة لإنهاء الأزمة السورية.

2.1.5 السّياسة الخارجية المصريّة تجاه سوريا:

شهدَ الموقفُ المصريّ تجاه الأزمة السُّوريّة تبايناً واختلافاً وفقاً لرؤية النّظام السّياسيّ المصريّ القائم وما يتناسب مع مصلحتهِ؛ إذ كَانَ لتطور الأحداث على الساحة المصريّة وما شهدته خلال تلكَ الفترة من تغيرات في الحكم هو العامل الحاسم في موقفِ السّياسةِ الخارجية المصريّة حيال الأزمة السُّورية.

إن العلاقةَ بين الشعبين المصري والسوري هي علاقة تاريخية ومتجذرة بتقارب حضاري؛ إذ عاصرتْ الحضارة المصريّة القديمة بعض حضارات قامت في بلاد الشرق الأدنى القديم ومنها حضارة بلاد الشّام، وكَانَ التَّأثر متبادل بينهما إلى أن جاء عام 1958 وإعلان الوحدة بينهما، والَّذي جاءَ نتاجَ سلسلةٍ طويلةٍ ومتصلة من العلاقات المُشتركة بين البلدين، حتى ظهرت عُملة مشتركة لهذهِ الوحدة وعلى الرغم من انتهاء الوحدة في عام 1961 إلا أنه لم تختفِ حالة الود في العلاقات بين البلدين، حيث أصبحت في إطار أكثر تنظيماً واستمر التعاون في فترة حكم الرئيس أنور السادات فكَانَت التهديدات "الإسرائيلية" لسوريا عام 1967 سبباً لدخول الجيش المصري الحرب مع "إسرائيل" وكَانَت حرب أكتوبر 1973 من الأحداث الَّتي شهدت استمرار حالة التعاون والاندماج، حيث خاض البلدان الحرب سوياً، وبقي التعاونُ بين البلدين مستمراً ومتبادلاً إلى أن تحوَّل إلى قطيعةٍ عندما أصرَّ الرئيسُ السَّادات على التَّفاوض مُنفرداً مع الجانب الـ"إسرائيلي" لاسترداد ما تبقى من أرض سيناء (مرسي،2017).

كما شهدتْ العلاقاتُ بين البلدين في فترة حكم الرَّئيس مُحمد حسني مُبارك تواصلاً دبلوماسياً ثم تطورت إلى تعاون تجاري، وكَانَ من أهم وجوه التَّعاون تصدير القمح السُّوري في مقابل توريد الأرز المصري، إضافة إلى إقامة المعارض التّجاريةِ المشتركة، إلا أنَّه وبعدَ رحيل الرَّئيس حافظ الأسد دخلت العلاقات المصريّة السورية في مرحلة من الفتور وهذا ما فسره المحللون بسبب التَّقارب السوري الإيراني (مرسي، 2017).

بعد ثورة يناير واستلام المجلس العسكري زمام الحكم، سعى المجلس إلى توطيد العلاقات بين مصر وسوريا، فعمل على إرسال وفد مصري برئاسة مُدير المخابرات المصريّة إلى سُوريا في 17 مارس 2011 إلا أن الثَّورة السُّورية أطلقت شرارتها الأَوَّلُى مما أَدى إلى توقف التَّحرك المصري، فالتزمت مصر مرحلة من الصمت وبناء المواقف الأَوَّلُية حول ما يمكن أن تؤول إليه الأحداث الداخلية في الساحة السورية، وذلك نظراً للوضع الاستثنائيّ الَّذي كَانَت تمر به مصر من أحداث داخلية؛ إذ لم يُولِ المجلس العسكري اهتماماً بالقضايا الخارجيّة بما فيها الأزمة

السوري، حيث كَانَ موقفه العام يتبلور حول الدعوة إلى حل الأزمة السورية بشكل سلمي (أبو القاسم، 2012).

لكن مطلع أغسطس عام 2011 مع تصاعد وتيرة الأَحداث في الساحة السورية والبدء بالتدخل العسكري من قبل الجيش السُّوري في التعامل مع المحتجين وعدم الاستجابة لدعوات الإصلاح الداخلية والخارجيّة، وازدياد حدة مواقف القوى الإقليمّية والدولية من الأزمة بفعل تدهور الوضع الإنساني داخل سوريا، إضافة إلى تصاعد الانتقادات والعقوبات الدولية على النظام السوري ورموزه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبالتزامن مع بدء التحول في الموقف الخليجي من الأزمة تبلور الموقف المصري الأَوَّلُي من الأزمة السورية بعد فترة طويلة من الصمت برفض الحلول الأمنية والتدخل العسكري، والتأكيد على ضرورة إيجاد مخرج سياسي يقدم على حوار وطني يشمل جميع القوى السِّياسيَّة مع التأكيد على رفض تدويل الأزمة (أبو القاسم،2012).

ويمكن وصف هذا الموقف بأنَّه الأضعف بين المواقف الإقليمية والدولية في حينه، وكونه لا يخرج من دائرة ردّ الفعل واثبات الحضور ليس بداية لموقف مبني على رؤية إستراتيجية تتسق وأهمية سوريا، وهو ما جعل البعض يصف الموقف المصري في هذهِ المرحلة بأنه أقرب إلى الانحياز للنظام السوري (أبو القاسم،2012).

وبالرغم من بدء تدخل جامعة الدول العربية اتخاذ القرارات لمواجهة الأزمة السورية إلا أن الدور المصري بقي ضعيف ولم يرقِ للمستوى دوره الإقليمي، فقد تراجع لحساب قطر والسعودية؛ إذ تم تشكيل لجنة وزارية في أكتوبر 2011 برئاسة قطر إلى جانب عضوية كل من الجزائر وسلطنة عمان، مصر، والسودان والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، وقد تمَّ اتخاذ قرار بتجميد عضوية سوريا بالجامعة في نوفمبر على الرغم من اعتراض مصر على القرار، حتى تمَّ التوصل إلى ما يعرف بالمبادرة العربية الَّتي كَانَت مصر جزءا منها، فبقيت مصر متحفظة على أي قرار موقف عربي من شأنه أن يتخذ خطوات عقابية ضد النظام السوري (مرسي، 2017).

وقد تبنت مصر موقف الجامعة العربية بعد أن شاركت في بعثة المراقبين العرب إلى سوريا؛ إذ تم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي بمشروع قرار عربي طالب

بإنهاء مهمة بعثة مراقبي الجامعة العربية في سوريا ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل مقرات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وفتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية، وتوفير كل وسائل الدعم لهم ودعوة كل الدول إلى وقف كافة أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري إلا أن مشروع القرار العربي اصطدم بالفيتو المزدوج: الصيني الروسي (مرسي، 2017)

وقد كَانَ الموقفُ المصري في تلكَ الفترة جزءاً من تطورات الموقف العربي الَّذي تحركهُ قطر والسّعودية، فلم يكن هناك مبادرة مصرية تعبر عن وجه نظر مصر في الأزمة ولا عن مصالحها في سوريا، قد تطور الموقف المصري إزاء الأزمة السورية بصورة أكثر بعد أن تم تشكيل مجلس الشعب والشورى، حيث تقرر تجميد العلاقات مع مجلس الشعب السوري، وقامت لجنة العلاقات العربية بعقد لقاء مع عدد من ممثلي فصائل المعارضة وجرى الحديث حول طرح مبادرة لحل الأزمة كما طالب مجلس الشورى بموقف أكثر قوة للحكومة المصريّة تجاه الأزمة السورية، كَانَ يتم قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة المصريّة بدمشق، وقد تم استدعاء سفير مصر في سوريا للتشاور وإبقائه حتى إشعار آخر وذلك قبل أن تقوم الخارجيّة بإنهاء عمله نهائيا وتخفيض التمثيل الدبلوماسي .(أبو القاسم،2012)

لم يتغير الموقف الرّسمي المصري إزاء الأزمة السورية، بل جاء موافقاً للموقف المصري السابق في بداية حكم الرئيس محمد مرسي؛ إذ تبلور في الدعوة الدائمة إلى حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، ورفض الحل العسكري والعمل على دعم المعارضة في مطالبهم، كذلك دعوة جميع الأطراف إلى وقف العنف بكافة أشكاله واللجوء إلى طاولة الحوار، إضافة إلى الإشادة بالدور الروسي والإيراني في مساعيه لحل الأزمة، غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً، فسرعان ما هاجم الرئيس المصري النظام السوري في كلمته الَّتي ألقاها بمؤتمر نصرة سوريا الَّذي عقد في القاهرة؛ إذ تقرر قطع العلاقات المصريّة السورية وإغلاق السفارة السورية في القاهرة وسحب القائم بالأعمال المصريّة من دمشق ومطالبة مجلس الأمن بفرض حظر جوي فوق سوريا؛ إذ يلحظ تطور الموقف المصري إزاء الأزمة السورية والتشدد في الضغط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد بعدما كَانَت مصر تؤكد على أولوية الحل السلمي، وهذا

ما جعل الموقف المصري في الصف السعودي القطري التركي، فشكلّت مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي دعماً قوياً وواضحاً للمعارضة السورية ضد نظام الرئيس السوري، وأصبحت القاهرة ملاذاً آمناً للشخصيات البارزة في المعارضة، كما وجد السوريون من مصر قبلة للهروب بعد التدخل العسكري السوري (عبد العزيز،2015).

وقد تراجعَ الدّورُ المصري إزاء الأزمة السّورية في الفترة الانتقالية الَّتي تسلم فيها رئيس المحكمة الدستورية إدارة شؤون البلاد، وذلك نتيجة الانشغال بالشؤون الداخلية وما رافق ذلك من اضطرابات وعدم وجود استقرار سياسي إلا أن الموقف المصري بقي مؤيد للحل السلمي وتحقيق مطالب لمعارضة، تزامن ذلك مع الحديث عن استمرار التنسيق الدبلوماسي بين مصر وسوريا على المستوى القنصلي والموقف الرَّافض للتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربات عسكرية إلى سوريا(متي،2017).

وبعد انتخاب الرَّئيس عبدالفتاح السيسي في صيف 2014 رئيساً لمصر ظلّت مصر تؤكد على عمق الارتباط والعلاقات التاريخية الَّتي تربطها مع الدّول العربية بما فيها سوريا وانتهاج مصر سياسة خارجية منفتحة على الجميع، وتقوم على أساس المصالح المشتركة مع التأكيد على تمسك مصر في سياستها الخارجيّة في عدم التدخل في أي من الشؤون الداخلية لأي دولة عربية ما لم تتعرض مصر ومصالحها للخطر من شأنه أن يزعزع استقرارها أو يهدد وجودها أو مصالحها، وقد حرص الرَّئيس السيسي في أكثر من مؤتمر ولقاء دولي على موقف مصر الثابت في عدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية، مع ضرورة وقف العنف في كافة أشكاله وسرعة الوصول لحل سلمي (مرسي،2017).

وبقي الموقفُ المصري غامضاً في اتجاه التحشيد السّعودي ضد النّظام السُّوري إلى أن أظهرت بعض وكالات الأنباء العالمية قيام مدير الأمن القومي السوري بعدة زيارات إلى القاهرة كذلك عن وجود عدد من العسكريين المصريين في دمشق بهدف تقديم الاستشارة العسكرية للجيش السوري والَّذي لم تنفيه السلطات المصريّة. (الصغير،2017).

كما أيَّدت مصر التدخل العسكري الروسي في سوريا؛ إذ عدّته الحل المُخلص من الجماعات الإرهابية ونزع السلاح منها والَّذي من شأنه أن ينهي الأزمة السورية

كما كشف تصويت مصر على المشروع الروسي الداعم للنظام السوري في مجلس الأمن الموقف الحقيقي لمصر إزاء الأزمة السورية والنظام السوري، هذا الموقف أثار حفيظة السعودية الَّتي تسعى لإنهاء حكم الأسد في سوريا مما أثر على العلاقات المصريّة السعودية وتم إيقاف الإمدادات النفطية السعودية لمصر. (الصغير،2017)

2.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه اليمن

1.2.5 السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه اليمن:

شكل البعد التاريخي للاهتمام التركي في اليمن الرغبة في البحث عن دور فيها؛ إذ كَانَت –اليمن– البلد العربية ذات الأهمية الكبرى للإمبراطورية العثمانية فقد سبق لجيوش الدولة العثمانية أن تواجدت في اليمن لفترتين : الفترة الأَوَّلُى عام 1538 واستمرت حوالي 100 عام، أما الفترة الثانية فقد عادت الجيوش العثمانية إلى اليمن عام 1849 تحت ذريعة الاحتلال البريطاني لعدن عام 1839 لتغادر تُركيا اليمن عام 1918 إلا أن العلاقات التّركيّة اليمنية لم تنقطع؛ فقد عاود الإمام يحيى التواصل مع تُركيا الجديدة وعين له مندوب في أنقرة عام 1926، وقد تعاونت جميع الدول العربية الَّتي كَانَت خاضعة للخلافة العثمانية مع الحلفاء وشاركت بجيوشها، كذلك موقف الشريف الحسين بن علي ومراسلاته مع مكماهون دعماً لقيام الثورة العربية ضد الدولة العثمانية إلا أن موقف اليمن كَانَ مختلفا؛ إذ كَانَت –في الحرب العالمية الأولى– الدولة الوحيدة الَّتي أعلنت التزامها الحياد إزاء ما يجري باعتبار أن تُركيا دولة إسلامية. (الغفاري،2012)

خلال السنوات الَّتي سبقت الرَّبيع العربي اتبعت تُركيا سياسة القوة الناعمة في القرن الحادي والعشرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما مكّن هذهِ السّياسة أن تمنح تُركيا القوة في مناشدة الدول العربية للسعي في تحقيق إصلاحات ديمقراطية تلمسها الشعوب؛ فاكتسبت تُركيا بذلك جماهيرية عند عدد من شعوب الدول العربية بما فيها الشعب اليمني، ومع انطلاق شرارة الثورات الشعبية في اليمن فقد حاولت تُركيا التزام سياسة الحياد؛ إذ راحت تُركيا تتابع بقلق ودون أي تدخل ما يحدث على الساحة

اليمنية من خسائر في الأرواح وجرح العديد من اليمنيين الأبرياء مطالبة باحترام حقوق المتظاهرين الَّذين يعبرون عن مطالبهم بوسائل سلمية (الشمري،2011،ص23)

على أن سياسة القوة الناعمة التّركيّة في اليمن قد واجهتها انتكاسات كبيرة بسبب استيلاء الحوثيين على صنعاء عام 2014 ودخول التحالف العسكري بقيادة السعودية ضد التمدد الحوثي؛ إذ لم تكن أنقرة لاعب رئيسيا أو مشاركا في هذهِ الحرب وان كَانَت تُركيا ساعية إلى البحث عن دور يخدم مصالحها وتوسعها استنادا إلى مصالحها الجيواستراتيجة في البحر الأحمر، وباب المندب إلى جانب الروابط التاريخية بين الأتراك واليمنيين المتأصلة منذ العهد العثماني فان لتُركيا حصص كبيرة في البيئة السِّياسيَّة اليمنية. (باكير،2018)

وقد دعمت تُركيا عملية عاصفة الحزم الَّتي أطلقها التحالف العربي بقيادة السعودية في مارس– 2015 فقد كشفت أنقرة عن انه تم إبلاغها مسبقا بالعملية؛ إذ كَانَ التعاون السعودي التركي في أعلى مستوياته، وتعود أسباب دعم تُركيا لعاصفة الحزم لسببين: أولهما إن رفض الحوثيين –من وجهة نظر تُركيا– لقرار مجلس الأمن رقم 2201 ورفضهم الانسحاب من المؤسسات الحكومية في صنعاء يعني أن المتمردين المتحالفين مع إيران كَانَوا هم المسؤولون عن تدهور الوضع السياسي والإنساني في اليمن؛ فراحت تُركيا تدعم حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً كذلك فتحت باب الزيارات والتعاون للوفود اليمنية الَّتي تمثل حكومة هادي كذلك زيارة هادي إلى أنقرة، علاوة على ذلك معارضة أنقرة التدخل الإيراني في الشؤون اليمنية من خلال دعم إيران لتمرد الحوثي بل ذهبت تُركيا إلى ابعد من ذلك عندما اتهمت إيران صراحة في محاولتها السيطرة على المنطقة من خلال أجندات طائفية؛ إذ قال الرئيس اردوغان في خطاب له " يجب على إيران سحب أي قوات ومهما كَانَت مهمتها من اليمن وكذلك سوريا والعراق واحترام سلامتهم الإقليمية" .

وثانيهما فخلال السنوات الأخيرة من حكم الملك عبدالله بن عبدالعزيز حولت الرياض أولوياتها الإقليمية من التركيز على إيران إلى التركيز على كل التهديدات الَّتي تشكلها إيران من خلال دعمها لبعض دول الرَّبيع العربي إضافة إلى الحركات الإسلامية مثل حركة الإخوان المسلمين في الدول العربية ومصر على وجه

الخصوص، الأمر الَّذي عطل الجهود الجماعية في المنطقة في مواجهة إيران، وبالتالي فقد كَانَ دعم تُركيا لعاصفة الحزم أمر منطقي كونها أسهمت في بذل جهد واسع لحل نزاع اليمن واستعادة السلطة الشرعية للدولة اليمنية (باكير، 2018).

انعكس تطور العلاقات التّركيّة السعودية على طبيعية التدخل التركي في الأزمة اليمنية فقد ظهرت مؤشرات هذا التوافق في تصريحات رئيس الوزراء التركي عن دعم أنقره السياسي واللوجستي أن تطلب لأمر لعملية عاصفة الحزم الَّتي تقودها السعودية في اليمن كما دعا اردوغان حينها أن تكف إيران عن دعم المنظمات الإرهابية، كذلك أن تنسحب من دعمها للحوثيين، لكن الأمر لم يستمر طويلاً؛ إذ بعد التغيرات الكبيرة في سياسة الرياض الإقليمية بعد صعود محمد بن سلمان ولاية العهد السعودية وإتباعه سياسة خارجية مختلفة عما سبق، توترت العلاقات بين البلدين، وانعكس ذلك على خلافات في الرؤى تجاه الكثير من الملفات الإقليمية ومن بينهما الأزمة اليمنية، فراحت تُركيا تتحرك بمعزل عن سياسة الرياض في تعاملها مع الملف اليمني (عادل، 2020).

ومُنذ ذلك الوقت تباين الموقف التركي إزاء الأزمة اليمنية من حيث النطاق والنوع والأمن والسّياسة والدبلوماسية والحياة الإنسانية اعتماداً على الوضع على أرض الواقع أو موقف السعودية تجاه تُركيا؛ فبعد حوار تُركيا مع السعودية حاولت تُركيا إقناع إيران بدعم اتفاق يتضمن مطالبة الحوثيين الانسحاب من العاصمة إلى صعدة شمال غرب اليمن والسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بحراً إلى اليمن وتشكيل حكومة وحدة وطنية، الأمر الَّذي رفضته إيران، وقد قدمت تُركيا لاحقاً النصح للسعودية بعدم جدوى عاصمة الحزم وهو ما ثبت ذلك الخلاف السعودي الإماراتي؛ إذ تحولت عاصفة الحزم إلى عمل فوضوي وعشوائي فقد أدت إلى فضل ما لا يقل عن عشرة ألاف مدني وتعرض مما يقارب 17 مليون الخطر الجماعي (باكير،2018).

وقد أسهم الأمن التركي في نهاية 2015 وخلال عام 2016 إضافة إلى تأثرات الأوضاع اليمنية الَّتي تعيشها دول الجوار في إبعاد تُركيا من الأزمة اليمنية والنظر على أن هناك أولويات تخدم تُركيا ومصالحها أولى من التدخل في اليمن ومع ذلك؛ فقد بقيت تُركيا تدافع عن ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل في

إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية الَّتي تعد بمثابة مُحددات راسخة بهذا الشأن كما دعمت الجهود الَّتي بذلتها الأمم المتحد بهدف التوصل إلى حل سياسي، كذلك قامت بالانضمام إلى مجموعة 19 الَّتي تعد بمثابة إلية مشاورات معنية للجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والَّتي تضم في عضويتها 17 دولة والاتحاد الأوروبي، وممثل عن مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى دعم تُركيا للمساعي الَّتي يبذلها المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى اليمن الَّذي تم تعيينه في فبراير 2018 بهدف إحياء مسار التفاوض بين الفرقاء اليمنيين (موقع وزارة الخارجيّة التّركيّة،2019).

كما قدمت تُركيا مساعدات طارئة لليمن عند تفاقم الأزمة الإنسانية فيه، ؛ إذ أعلنت هيئة الإغاثة الإنسانية التّركيّة(IHH) في مايو 2019 عن تقديمها مساعدات إنسانية للمحتاجين في مدن مأرب والجوف وسياون اليمنية، كذلك توزيع مواد غذائية للكبار والأطفال وفي أغسطس من العام نفسه أعلنت الهيئة عن افتتاح 11 مركز صحياً في اليمن بقدرة استيعابية قدرها 250 ألف سنويا، إنشاء مركز صحي لمعالجة المرضى المصابين بالفشل الكلوي والسرطان بقدرة استيعابية سنوية تبلغ 800 ألف مريض مجهز بتقنيات طبية عالية، وتأسيس مركز عناية صحية للطفولة والأمومة في عدن، وأخر في حضرموت، وثالث في الجوف، وإضافة إلى إنشاء مركز صحي أخصائي بأمراض الجلد والتناسلية في محافظة تعز (عادل،2020)

على أنه يمكن تحديد الغايات التّركيّة من الدخول في الأزمة اليمنية في رغبة تُركيا زيادة نفوذها في مضيق باب المندب من خلال دعم الجماعات القريبة منها في اليمن، كذلك السعي في مزاحمة السعودية والإمارات خصوصاً في ظل العلاقات المتوترة بينهما ويتضح هذا في التصريحات التّركيّة الرسمية الَّتي وصفت سيطرة الإمارات على جزيرة سقطرى اليمنية بأنه تهديد جديد لسلامة وسيادة اليمن وأرضه وطالبت بمجابهة استغلال الإمارات للجزيرة (عادل،2020).

وما زالت تُركيا إلى اليوم تلعب دوراً وان كَانَ ضئيلاً إلى حد ما في الأزمة اليمنية يتزامن ذلك مع تأكيدها الدائم على ضرورة حل الأزمة الإنسانية هناك، على أن أي حل سياسي يمكن أن تقوده أنقرة وتلعب فيه دوراً أساسيا لنهاية الحرب الأهلية في

اليمن سينعكس على اليمن وأهله مما يجعلها محافظة على الجماهيرية الَّتي حققها لدى الشعب اليمني.

2.2.5 السّياسةُ الخارجيّة المصريّة تجاه اليمن:

ترتبط مصر واليمن بعلاقاتٍ إستراتيجيةٍ متميزة تعززت على مدى العقود، وشهدت تطوراً نوعياً نظراً للموقع الجغرافي لكل منهما، ومرور مضيق باب المندب في الأراضي اليمنية، وكذلك قناة السويس في مصر، وقد لعبت دوراً تاريخياً على الساحة اليمنية منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث؛ فقد حرص محمد علي باشا على مد نفوذ الدولة المصريّة لتصل إلى اليمن، كذلك عمل على تقديم العلاقات التجارية، وتبادل السلع معه، وإنشاء أسطول مصري هدفه السيطرة على البحر الأحمر، وكَانَ لدعم مصر للثورة اليمنية في ستينات القرن الماضي عندما شاركت القوات المصريّة في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر في دعم ثورة اليمن والتخلص من الاستعمار البريطاني في الجنوب ونظام الإقامة في الشمال.

وفي حرب أكتوبر 1973 قامت مصر بإغلاق مضيق باب المندب ولم تفتحه طوال فترة الحرب، وقد استمرت العلاقات المصريّة اليمنية محافظة على تطورها حتى وصلت إلى مرحلة العلاقات الثنائية القائمة على المصالح المشتركة والهدف الواحد، وبقيت كذلك حتى اندلاع شرارة المظاهرات في صفاء المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وصولاً إلى المطالبة في تنحي الرئيس علي عبدالله صالح والَّتي لم تلقَ إلا القمع المسلح من قبل النظام إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً حتى بدأت تدريجيا التنازلات الَّتي يقدمها النظام رغم ذلك استمرت المظاهرات وصار الانسداد السياسي والانقسامات السياسية هي الَّتي تلوح في الأفق دون بحلول واضحة، حتى جاءت المبادرة الخليجية برعاية السعودية والَّتي نصت على تسليم السلطة من علي عبدالله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، مع ضمان الحصانة للرئيس صالح، وإعداد دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي في اليمن (أحمد،2015، ص121).

فجاء الموقف المصري مؤيداً باتفاق الرياض ودعمه لوحدة واستقرار اليمن؛ إذ بقي الموقف المصري يتسمُ عامة بالثبات تجاه الأزمة اليمنية منذ بدايتها لما تمثله من أهمية للأمن القومي الخليجي والَّذي يعد أهمية إستراتيجية لمصر لينعكس بالنهاية على الأمن المصري، فقد اتخذت مصر قراراً بإغلاق سفارتها في صنعاء، وقد عملت مصر على دعم المؤسسات الشرعية، بالمقابل شددت على ضرورة التزام جميع الأطراف بالحوار ورفض سياسة الحل بالعنف، كذلك دعت إلى ضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية والقرارات مجلس الأمن واستمرار للدعم السياسي للسلطة الشرعية في اليمن فقد أعلنت مصر فتح سفارتها في عدن بعد أن اتخذها الرئيس هادي مقرا له فتوافق الموقف المصري مع المواقف الإقليمية والدولية (شفيق، 2016).

وأعلنت مصر دعمها الكامل للحملة العسكرية "عاصفة الحزم" ضد معاقل الحوثيين في اليمن ودعما للشرعية السياسية للرئيس هادي، كما شاركت في الحملة الَّتي ضمت دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر ومصر والأردن والمغرب والسودان، كما وقفت بحزم ضد التدخل الإيراني ودعمه لجماعات الحوثي مع التأكيد على حق الشعب اليمني باختيار قيادته، وقد قام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بزيارة مصر إلى جانب الشرعية اليمنية، كما وافق مجلس الدفاع الوطني المصري في يناير 2017 على تمديد مشاركة العناصر الأزمة من القوات المسلحة في مهمة قتالية خارج الحدود للدفاع عن الأمن القومي المصري والعربي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وباب المندب.

وفي الجانب الأخر فقد قامت مصر في أغسطس 2015 بالوقوف إلى جانب اليمن في ظروفه الإنسانية الَّتي فرضتها عليا الحرب، فقام بإرسال طائرة محملة بمستلزمات طبية ومواد غذائية فضلا عن إيفاده لعدد من الأطباء المصريين للمساهمة في تقديم الرعاية الصحية الأزمة، كذلك إرساله إلى شحنتين من الأدوية والأمصال والمستلزمات الطبية في ابريل 2018 (أخبار مصر، 2018).

لقد اتسم الموقف المصري تجاه الأزمة اليمنية بالتوافق التام في الموقف السعودي وكذلك الالتزام بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، وضرورة العودة إلى الشرعية والالتزام بالحوار الَّذي من شانه أن يحقق المصلحة للمجتمع اليمني والاستقرار

السياسي للدولة اليمنية من خلال الالتزام بخارطة الطريق تقضي إلى انتقال سلمي للسلطة.

3.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه إيران

1.3.5 السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه إيران:

مرت العلاقات التّركيّة الإيرانية بأكثر من منحنى؛ نتيجة حدوث العديد من النزاعات والخلافات الَّتي شهدها الإقليم، ورغم التجاذبات السِّياسيَّة بين البلدين إلا إنهما تجنبا منذ أكثر من قرن الدخول في مواجهة عسكرية بينهما؛ إذ مال البلدان إلى سياسة التوازن والاعتدال-إلى حد ما-في علاقتهما على أن نجاحهما في تحييد المشكلات بينهما لا يعني عدم وجود عدد من الملفات المتأزمة الَّتي يحكمها تنافس كل بلد خدمة لمصالحه وحماية لقوته ونفوذه.

وقد شهدت العلاقات التّركيّة الإيرانية تطوراً ملحوظاً في بداية القرن العشرين؛ إذ عقد البلدان اتفاقيات أمنية للحد من قوة نشاط المنظمات الإنمائية لهم، كذلك التوقيع على اتفاقيات لبيع الغاز الطبيعي لتُركيا، وقد كَانَ نتاج ذلك أن هجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في عام 2001 1.4 بليون دولار (أوسي،2008).

وقد عمل البلدان على زيادة روابط العلاقات الثنائية بينهما من خلال تبادل الزيارات بين الجانبين، وتمتن العديد من المفاوضات حول التعاون السياسي والاقتصادي والبرلماني والثقافي، كذلك تأكيد إيران فيكل مره على سياستها باعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية؛ وهذا من شانه أن جعل البلدين يطويان ملفات الكثير من الخلافات الَّتي كَانَت قائمة بينهما (Efegil and stone .2003)

هذا وتأثرت العلاقات التّركيّة الإيرانية تبعاً للمتغيرات الإقليمية الَّتي طرأت بعد عام 2011؛ إذ إن هذهِ المتغيرات مرتبطة بتوجيهات وسياسة تلكَ الدولتين؛ إذ كَانَ لكل دولة هدفها في التنافس على مناطق النفوذ الَّتي يرى فيها ما يراعي مصالحه العليا إلا أن المصالح المشتركة بين الدولتين صنعت سياسة التوازن والفهم والإدراك مما منعت وقوع صدام مباشر بينهما فقد أوجدت أحداث الرَّبيع العربي توافقاً وتعاوناً تُركيا إيرانياً

فـي أعلـى مسـتوياته نتيجـة التوافـق تجـاه بعـض قضـايا المنطقـة (الجبـوري،2014، ص260)

كمـا انتهجـت تُركيـا دبلوماسـية نشـطة مـع إيـران؛ فكَـانَ الموقـف التركـي مـن البرنـامج النـووي الإيرانـي أكثـر إيجابيـة؛ إذ تبـادل زعمـاء البلـدين الزيـارات، فعبـر رجـب طيب أردوغان عن استعداد بلاده للقيام بالوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فيما رحب الجانب الإيراني بالدور التركي وعدّها خطوة متقدمة في تحسين العلاقات الثنائية بن البلدين (محافظة، 2015.ص250).

إلا أن العلاقات التّركيّة الإيرانية قد مرَّت بعددٍ من محطات الخلاف لا سيما بعد عام 2011 بسبب التَّغيرات الَّتي شهدتها المنطقة، والتنافس الاستراتيجيّ حول مناطق النفوذ الَّتي تتطلع إليها كل دولةٍ منهما؛ فقد كَانَ لأحداث الرَّبيع العربي في كل من تونس، مصر، ليبيا وسوريا سببا في توتر العلاقات بين تُركيا وإيران؛ نظراً لمصالح كل دولة في هذهِ الدول ومحاولة كل منهما إيجاد موطئ قدم فيها بما يخدم دوافع الإستراتيجية ووجودها الإقليمي، كما أن التوتر كَانَ هو السِّمة الغالبة على العلاقات بين البلدين في هذهِ الفترة في ضوء الموقف الإيراني الدَّاعم للنظام السوري؛ إذ نجد أنَّ تُركيا قد حذرت من هذا الدّعم والحل العسكري للأزمة السورية (دني، 2014، ص164).

كما شكلّت المُوافقة التّركيّة على نشر قوات النَّاتو على الحدود مع سُوريا توتراً في العلاقات السِّياسيَّة بين البلدين، فنجد أن نقاط الخلاف في العلاقات التّركيّة الإيرانية جاءت نتيجة ما انتهجته إيران تجاه قضايا المنطقة؛ إذ فسَّرت تُركيا السلوك الإيراني على انه تقويض للنفوذ التركي مقابل زيادة النفوذ الإيراني من خلال انتهاج إيران سياسة بناء جيوش غير نظامية خارج حدودها مما أثار مخاوف تُركيا تجاه قضايا المنطقة (ضويحي وآخرون،177،2016)

ولم تخلُ الخلافات بينهما من لُغة الّصراع الأيديولوجي المبني على المذهبية السِّياسيَّة الإقليمية؛ إذ حملت الكثير من خطابات مسؤولي كلا البلدين لغة الطائفية، فقد أَدلى وزير الخارجيّة التُّركي بعدَ عودتهِ من زيارة إيران في 5 كَانَون الثاني 2012 بتصريح عن إحياء تكتل سني عربي تركي ضد تكتل شيعي إيراني (سينكايا،2017).

الخلاف والتأزم الَّذي شهدته العلاقات التّركيّة الإيرانية ما لبث أنْ عادَ إلى مرحلة التَّحسن بعدما قام وزير خارجية إيران بزيارة إلى تُركيا عام 2013 بعدَ تولي الحكومة الإيرانية الجديدة مهامها، وقد جاءت الزيارة بناءً على دعوةٍ رسميّةٍ من قبل نظيره التركي، كما شكّلت المصالح المُشتركة بين البلدين نقطة تلاقي وفرصة لتحسين العلاقات بينهما؛ إذ عبر الرئيس التركي أردوغان عن عمق العلاقات التّركيّة الإيرانية "إنَّنا نطلقُ في علاقتنا مع إيران وفق مصالحنا ولا تستدعينا مصالح الآخرين" (بو علي، 2016 ص43).

وشهدَ عام 2015 أعلى مستويات التعاون وتبادل الزيارات بين البلدين، فقد أعلن الرَّئيس الإيرانيّ بمناسبة زيارة الرئيس التركي إلى طهران أن كل من البلدين متفقان على ضرورة وقف الأحداث في اليمن، وعن أهمية زيارة الرئيس التركي الَّتي شكلت انطلاقةً جديدةً في مسيرة العلاقات بين البلدين في كافة الحالات، كما اتفق البلدان على ضرورة مكافحة الإرهاب، وتسوية نقاط الخلاف بينهما، إضافة إلى اتفاقها على التَّعاون لإنهاء الأزمة السُّورية؛ مما أسهمَ في زيادةِ التَّعاون الاقتصاديّ بين البلدين، خاصةً بعدَ رفع العقوبات الدّوليّة على إيران، وازدهار حركة التجارة والتَّبادل التّجاري الَّذي قفز من 10 مليارات إلى30 مليار دولار (وحيد، 2016، ص57).

وقد أوجدَ قرارُ الرَّئيس الأمريكي في عام 2017 باعتبار القدس عاصمة "إسرائيل" فرصة للتقارب التُّركي الإيراني؛ إذ قام الرئيس الإيراني حسن روحاني بإجراء اتصالٍ هاتفي مع نظيره التُّركي للتشاور حول القرار الأمريكي، فاتفق الجانبان على ضرورة عقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي، كما كَانَ للموقف التركي من الاحتجاجات الَّتي شهدتها إيران في نهاية 2017 المتمثلة في مساندة الرئيس الإيراني في التعامل مع الأزمة الَّتي اجتاحت إيران، مع ضرورة المحافظة على استقرارها وتأييد كل دعم يؤدي إلى مساندة النظام الإيراني ضد المظاهرات المدعومة خارجياً (كوش، 2018).

وظلت العلاقات التّركيّة في تعاون وانفتاح إلى أن عاد التّوتر بينهما عندما تحدث وزير الخارجيّة التركي أمام مؤتمر ميونخ عن الدور الإيراني في المنطقة،

وسعي إيران لنشر مبادئها في العراق وسوريا ومحاولتها لزعزعة الاستقرار في المنطقة، مما أثار مزاعم الجانب الإيراني فكَانَ رده باستدعاء السَّفير التركي في إيران وإعطائه مذكرة احتجاج حول التصريح التركي، وبذلك شهدت العلاقات بين الطرفين حالة من عدم الرضا تجاه الاتهامات الَّتي يطلقها كل طرف عن الآخر، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً فالبلدان يدركَانَ قوتها وأهميتهما ومصالحهما في المنطقة (الفاتح،2017).

لقد سعت كل من إيران وتُركيا إلى بسط نفوذهما كشكل من التنافس إزاء التحولات الَّتي تمر بها المنطقة، إلا أن مفهوم التنافس لم يؤدِ إلى قطيعة أو نزاع بينهما؛ فهناك الكثير من القضايا ذات الاهتمام والمصير المشترك الَّتي تجمع البلدين؛ فعلى الرغم من العلاقات الَّتي تجمع كل منهما وعلى نحو كبير إلا أن علاقاتهما مرت بتحولات مفاجئة والانتقال السريع إلى التماس المباشر، فظهرت التصدعات الَّتي أثرت على العلاقة بينهما وزادت الشكوك بينهما في ضوء طموحات كل منهما أن يكون قاعدة إقليمية وقوة عظمى.

2.3.5 السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه إيران:

تلعب الدولتان المصريّة والإيرانية دوراً مُهماً على الساحة الإقليمية والدولية فكلا من الدولتان لهما تأثيرهما الكبير بمجريات الأحداث في الإقليم؛ إذ تؤثر وتتأثران في خارطة التحالفات الإقليمية من تقارب أو تحالف، والَّذي بدوره ينعكس تجاه اتفاق أي تباين على العلاقة بينهما.

فمنذ تحول مصر للنظام الجمهوري بعد الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصر عقب ثورة يوليو 1952 اتسعت دائرة الخلافات المصريّة الإيرانية؛ إذ كَانَت سياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الحليفتان لشاه إيران سببا في اتساع دائرة الخلاف وتؤثر العلاقات المصريّة الإيرانية آنذاك كما كَانَ للتأييد المصري لرئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق ضد نظام الشاه ومعارضته للسياسات الإيرانية المتماشية مع السياسة الأمريكية دوراً في تأكيد اعتقاد الشاه أن الخطى القادم على حكمه ودولته منذ القومية العربية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر وهذا مما زاد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين إضافة إلى سقوط حكومة مصدق وإحكام قبضة الشاه على الأمور (الصباغ، 2003 : ص65).

بيد أن العلاقات المصريّة الإيرانية راحت تشهد بداية انفراجه التوتر بعد تصريحات الرئيس المصري آنذاك أنور السادات حول قضايا الشرق الأوسط، وأن الحرب ضد "إسرائيل" قد ولت؛ إذ أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية كاملة وبقي هذا التحسن في العلاقات حتى عام 1979 ونجاح الثورة الخميئية؛ إذ اتخذ الرئيس السادات موقفاً مُعادياً ضد هذهِ الثورة وقام على قبول لجوء شاه إيران إلى مصر الأمر الَّذي اغضب إيران (بسيوني، 2012: 62).

وبعد اغتيال السادات في أكتوبر 1981 أطلقت إيران اسم قاتلة "خالد الإسلامبولي" على إحدى الشوارع الرئيسة في طهران مما شكل عامل توتر إضافي في العلاقات بين الدولتين (عبد العاطي، 2007:31)

هذا وقد استمر التوتر في العلاقات بين البلدين، ولم يحدث أي تحسن أو تقارب في عهد الرئيس محمد حسني مبارك؛ إذ استمرت مصر في السلام مع "إسرائيل" ودعمت العراق في حربها ضد إيران خلال حرب الخليج الأَوّلى، واتخذت مصر موقفاً معاديا للعراق عند اجتياحه الكويت في آب 1990 وترحيب القاهرة بقوات دولية في الخليج هذهِ الأسباب ساعدت على زيادة توتر العلاقات الإيرانية المصريّة (العبادي، 2008:26).

وقد بدأت العلاقات تتحسن ويتبادل البلدان الزيارات على مستوى الوفود في عام 1991 كما بذلت مصر جهداً في محاولة إقناع دول أمريكا الجنوبية انضمام إيران إلى مجموعة الـ 15 والَّذي انتهى بانضمام إيران عام 2000 في المؤتمر الَّذي استضافته القاهرة، وبذلك تمَّ فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين (الحر،20099).

ثم ما لبثت أن عادت أجواء التوتر بين البلدين عندما اتهمت مصر إيران بمحاولة التجسس عليها في عام 2004 وقد بقيت العلاقات في توتر حتى قيام ثورة 25 يناير 2011 والَّتي أدت إلى تنحي الرئيس المصري حسني مبارك؛ إذ أعلن وزير الخارجيّة المصري أن مصر بصدد فتح علاقات جديدة مع جميع الدول بما فيها إيران ثم تلا ذلك سفر وفد دبلوماسي مصري إلى إيران بغرض تمهيد عودة العلاقات، وكَانَ ذلك بعد موقف إيران المؤيد للثورة المصريّة الَّذي جاء على لسان مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في خطابه الَّذي ألقاه في شباط 2011 والَّذي ذكر فيه أن الثورة المصريّة ما

هـي إلا امتـداد الثـورة الإسـلامية فـي إيـران الَّتـي قادهـا الإمـام آيـة الله الخـامنئي (مجلـة الدراسات الفلسطينية،2011، 204).

وبـالنظر إلـى العلاقـات المصـريّة الإيرانيـة خـلال هذهِ الفتـرة نجـد أن إيـران قـد رحبت بشكل كبير بإحداث ثورة 25 يناير فقد تضمنت خطبة الجمعة الَّتـي ألقاها مرشد الثـورة الإيرانيـة علـي خـامنئي فـي 4 فبرايـر تأكيـده علـى أن نظـام مبـارك كَـانَ عميـلا للكيان الإسرائيلي ومساند في حربه على غزة، كما دعت الجيش المصري للوقوف إلى جانب الشعب في ثورته ومحذرا من الدور الأمريكي مشيرا إلـى أن واشنطن تسعى إلـى تقديم وجهاً جديداً عميلاً لها لمنصب الرئاسة، كما دعا المصريين إلـى إقامـة نظـام شعبي قائم على الدين، واصفاً ما يحدث في مصر هو نتاج للثورة الإيرانية، واللافت أن خامنئي قد ألقى خطبته هذهِ باللغة العربية في محاولة منه لخلق تواصل مباشر مع جماهير الثورة المصريّة إلا أن خطابه لم يجد تجاوبا من قبل الجماهير المعتصمين في ميدان التحرير وفـي المدن المصريّة الأخرى، بل أن بعض المعتصمين رفع بعض لافتات تحمل عبارات ترفض التدخل الإيراني وتندد به (رسلان،2016).

وخلال فترة المجلس العسكري الَّذي تولى زمام الأمور بعد تنحي الرئيس مبارك لم يكن معنيا بالقضايا الخارجيّة، فقط كَانَ جُل اهتمامه مُنصباً في الحفاظ على أمن واستقرار مصر لانشغاله، وتمهيدا لإجراء انتخابات ديمقراطية لتحديد رئيس جديد للبلاد وبعد وصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم شهدت العلاقات المصريّة الإيرانية تطورا وانفراجا تاريخيا؛ إذ قامت بزيارة إيران في 30 أيلول 2012 لحضور الجلسة الافتتاحية لقمة منظمة دول عدم الانحياز بعد قطيعة بين البلدين امتدت لعقود (الحسيني،2016: ص93).

كما قام الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد بزيارة مصر مشاركاً في قمة الدول الإسلامية الَّتي عقدت في 5 شباط 2013، والَّتي كَانَت بمثابة فرصة لتوطيد العلاقات بين البلدين، ومحاولة للارتقاء بمستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما، وخلال فترة تواجده فـي مصـر حـاول توضـيح وجهـات نظـر إيـران تجـاه مصـر، وقـد طالـب المسـؤولون الإيرانيـون خـلال هـذهِ الزيـارة أن تكـون هنـاك علاقـات لا محـدودة مـع مصـر إلا أن

الطرف المصري لم يرحب بذلك طالبا من إيران أن تعيد النظر في سياستها تجاه سوريا أولاً (مختارات إيرانية، 2013:59).

وبالنظر إلى تطور العلاقات المصريّة الإيرانية خلال هذهِ الفترة نجد أنها شهدت تطورات ايجابية من حيث العلاقات الإيرانية المصريّة إلا أن هذهِ التطورات لم تدفع إلى التحسن الكامل في العلاقات وارتقائها إلى التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات كما أنها لم تقم إيران بتوجيه أي دعم اقتصادي لمصر خصوصا بعد تضعضع اقتصادها نتيجة الثورة ونظام الحكم السابق.

وبعد أحداث 30 يونيو 2013 والَّتي انتهت بالإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي انتقدت الخارجيّة الإيرانية ما قام به الجيش المصري؛ إذ قال المتحدث باسم الخارجيّة الإيرانية أن تدخل العسكر في السّياسة وقيامه بتغيير الحكومات هذا أمر غير مقبول ومن غير الملائم أن يتدخل الجيش في السّياسة للإطاحة بمن تم انتخابه ديمقراطيا، فيما جاء رد المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصريّة بالقول أن التدخل في الشأن المصري على النحو الَّذي أوحت به التصريحات الإيرانية هو أمر غير مقبول مشددا على موقف مصر الثابت الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (إبراهيم،2013).

وإلى جانب دعوة الرئيس الإيراني إلى القاهرة لحضور حفل تنصيب السيسي وأدائه لليمين الدستوري فقط ساهمت عوامل دولية وإقليمية في إيجاد فرصة لتقارب العلاقات بين البلدين منها تحسن العلاقات الإيرانية الخليجية؛ إذ شهدت انفتاح غير مسبوق في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية، ثم تلا ذلك انفتاحا سياسيا تمثل في زيارة أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح ولقائه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية حيث شهدت الزيارة ترحيبا وصدى ايجابي وشكلت فرصة لتحسين العلاقات مع الخليج وحل النزاعات بينهما (أبو العز،2014)

انعكس التطور الايجابي في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل مباشر على فرصة تطور العلاقات انعكس التطور الايجابي في العلاقات المصريّة الإيرانية الَّتي حدد معايرها الرئيس قائلاً " أن العلاقات مع إيران تمر عبر الخليج العربي وهو ما يفسر توقيت الدعوة المصريّة للرئيس الإيراني؛ فمصر تَعد أن العلاقات الإيرانية

الخليجية في تطور وطالما أنه لا يوجد حساسية خليجية من هذهِ الخطوة فلا ضرر من هذهِ الدعوة، إلا أن الرد الإيراني على قبول الدعوة لم يأتِ مباشرة نظراً؛ لانشغال الرئيس الإيراني بعدد من الزيارات الخارجيّة الَّتي جعلت إمكانية زيارته لبلد محوري لحضور حدث هام مثل تنصيب السيسي محدودة، ليكون مساعد وزير الخارجيّة الإيراني هو من يحل بدلاً عنه، وقد أكد مساعد وزير الخارجيّة خلال حفل تنصيب الرئيس السيسي في حزيران 2014 أن مصر وإيران واحد وأنه أصبح هناك تقاربا في وجهات النظر بشان سوريا، وأن طهران مستعدة لمساعدة مصر في كل جوانب التنمية الاقتصادية، وأنها تحترم الأحداث المصريّة في إشارة إلى ثورة 30 يونيو 2013 مشيراً إلى أنه سيكون هناك سعيا مشتركاً من أجل الوصول إلى حل سياسي في سوريا(صحيفة النهار الكويتية،2014، عدد 3176).

وقد قامت إيران بإلغاء تأشيرات الدخول إلى أراضيها لمواطني 7 دول من بينها مصر وذلك في يوليو 2015؛ لتنشيط قطاع السياحة في البلاد، وكذلك السماح لمواطني هذهِ الدول البقاء في إيران دون تأشيرات لفترات متفاوتة، وقد رحب الناطق الرسمي باسم الخارجيّة المصريّة بالاتفاق الإيراني الأمريكي بشأن البرنامج النووي الإيراني، واصفاً الاتفاق بالخطوة الَّتي من شأنها إن تحقق الأمن والاستقرار الإقليمي علما بأن الموقف المصري كَانَ متعاطفا مع الحق الإيراني في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية (باهي،2015 ص16).

وقد دانت مصر حرق السفارة السعودية في إيران في يناير 2016، مؤكدة على ضرورة احترام حرمة مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وسلامة الأفراد العاملين فيها الَّتي كفلتها اتفاقيات فينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

وفي نهاية يناير 2016 حاولت إيران استغلال الموقف المصري المعارض للدول الخليج في طريقة حل الأزمة السورية حيث صرح مساعد وزير النفط الإيراني استعداد بلاده لتقديم عرض لمصر لتوريد النفط بتسهيلات كثيرة، في محاولة منها لتحسين علاقاتها مع مصر، إلا أن الأخيرة تجاهلت هذا العرض في حينه،كما أعلنت عن رغبتها في تطوير علاقاتها بمصر في مختلف المجالات واستعدادها للدخول في مفاوضات مع الشركات المصريّة، واستعدادها للتعاطي مع المستثمرين والتجار لتعزيز

العلاقات الثنائية على أساس المصالح المشتركة بين الطرفين (عبدالفتاح، 2016: 3).

وفي خطوة لتأكيد متانة العلاقات المصريّة السعودية، وقطع الطريق على إيران لتؤثر على العلاقات السعودية المصريّة، فقد أكدت الخارجيّة المصريّة وعلى لسان وزير خارجيتها أن علاقة مصر بالسعودية تمتلكَ من الخصوصية الَّتي تحول دون دخول أطراف أخرى وتأثيرها عليها، وأنه لا مجال في الوقت الحاضر لإطلاق حوار بين مصر وإيران؛ إذ ما يمنع تحقيق ذلك حاليا هو عدم تهيأ الظروف إلى حوار ايجابي يؤدي إلى نتائج ايجابية مع التأكيد على انه ليس هناك ما يمنع مستقبلا من إجراء الحوار؛ إذ ما تم رصد تحقق عدة عناصر تتمثل في وجود تغير في المنهج والسّياسة الإيرانية إزاء المنطقة واحترام استقلال وسيادة الدول العربية على أراضيها وعدم التدخل في الشأن الداخلي العربي(عبدالفتاح،2016).

أبدت مصر عدم رضاها تجاه التقارير الَّتي أشارت إلى ضبط أسلحة إيرانية أثناء تهريبها إلى اليمن، بيّن وزير الخارجيّة المصري أبو زيد أن استمرار تهريب السلاح إلى اليمن يعدّ مخالفا لقرارات مجلس الأمن وتدخل في السياسات العربية، ويهدم الآمال إلى إعادة الثقة بين إيران وجيرانها من الدول العربية(الجزيرة نت،2017).

تبعا لمسار العلاقات المصريّة الإيرانية فأنّنا نلاحظ خلال هذهِ السنوات تطور العلاقات المصريّة الإيرانية بعد الثورة المصريّة عام 2011؛ حيث شهدت زيارة الرئيس المصري محمد مرسي لإيران، إضافة إلى التصريحات المتبادلة بينهم وتشاور غير مباشر حول القضايا الإقليمية، ودعوة مصر للرئيس الإيراني لحضور حفل تنصيب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلا أن هذهِ التطورات لم ترق إلى حد تبادل سفارات للتمثيل الدبلوماسي، وعليه فأن سقف تطور العلاقات بين مصر وإيران سيظل في أقصاه تقاطع مصالح غير مباشر تجاه أزمات مختلفة كالأزمة السورية أو الحرب على اليمن.

4.5 توجهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة والسياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين

1.4.5 السّياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه القضية الفلسطينية:

كَانَ لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تُركيا دور في تصاعد الدور التركي في الساحتين الإقليمية والدولية؛ إذ أصبح الموقف واضحاً وملحوظاً وكَانَ من بين هذهِ الأدوار الموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية؛ فعلى الرغم من أن تُركيا هي أول دولة مسلمة تعترف بـ "إسرائيل" عام 1949، إلا أن موقفها تجاه فلسطين كَانَ مطابقاً للموقف العربي سواء في الأمم المتحدة أو في باقي المحافل الدولية.

لقد سعتْ تُركيا منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين إلى الدفاع عن الحق الفلسطيني في أرضه، ودعم منح فلسطين الاستقلال الكامل؛ فقد أيدت منح الاستقلال الكامل لفلسطين، ورفض القرار رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين الَّذي طرح على لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين؛ إذ كَانَت تُركيا واحدةً من الدّول 13 الَّتي صوتت ضده (نوفل،1993، ص118).

فقد رفضت تُركيا عام 1956 العدوان الثلاثي على مصر؛ وقامت في 26 نوفمبر 1956 بسحب سفيرها في تل أبيب، إضافة إلى عدم اعترافها بنتائج حرب يونيو 1967، ورفضها ضم "إسرائيل" للقدس أو الاعتراف بها كعاصمة موحدة، ومنعت عبور المساعدات العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل" في حرب 1973، رافق ذلك اعتراف تُركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلٍ شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1975. (نوفل،1993، ص120).

كما صوَّتتْ إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم 3379 في نوفمبر 1975 الَّذي ينصُّ على "أن الصّهيونية شكلٌ من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" الَّذي نتج عنه خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارة تُركيا لدى تل أبيب عام 1980 إضافة إلى إغلاق القنصلية التّركيّة في القدس احتجاجاً على ضم "إسرائيل" القدس الشرقية وإعلانها القدس عاصمتها الأبدية، وبقى الحال على ما هو عليه حتى عام 1986 عندما رفعتْ تُركيا التمثيل الدبلوماسي في "تل أبيب" إلى مفوضٍ، وقد عقب ذلك، التَّوسع في العلاقات الاقتصاديّة والتَّنسيق السّياسي والتَّعاون العسكري. (أبو حمدي، 2017: 132)

يُشار إلى أن تُركيا اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988، كما تعاطفت مع الانتفاضة الفلسطينية عام 1991؛ إذ قامتْ بإرسال مساعدات طبيّة وغذائية كنوعٍ من المُساندة والتَّضافر للشعب الفلسطيني في انتفاضته في مسعى تركي للعودة إلى سياسة التوازن بين العرب و"إسرائيل" في صراعهم حيث كَانَت وجهة نظر التّركيّة تتمحور في إن السلام العادل يتحقق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية الكاملة بما في ذلك تأسيس الدولة الفلسطينية، إلى جانب الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود والعيش بسلام (أبو حمدي،2007، ص133).

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، استمرت تُركيا في رفضها للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ودعمت صمود الشَّعب الفلسطيني في نضالهم المشروع من أجل الاستقلال، فقد وصفتْ العدوان الإسرائيلي والممارسات الصهيونيّة بحق الشَّعب الفلسطيني بالإبادة والعنصريّة والإرهاب والقتل العمد؛ إذ تصاعدتْ اللهجةُ المُنددةُ بالانتهاكات الصّهيونية خلال انتفاضة الأقصى، كذلك عند حرب "إسرائيل" على قطاع غزة، وفرض الحصار عليه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحزب قد وجدَ نفسهُ بين خطين مُتعاكسين: خطٌ يمثلهُ الرّأي العام التركي الَّذي يساند القضية الفلسطينية، وقضايا الأمة الإسلامية وخط آخر تمثله المُؤسَّسة العسكرية الَّتي تفرض عليه الاستمرار في العلاقات مع "إسرائيل" وإقامة علاقات متميزة مع أوروبا طمعا في دخول الاتحاد الأوروبي مع الحرص على الرضا الأمريكي، إضافة إلى التكوين العلماني المتشدد والنفوذ الإعلامي للتيارات الأخرى داخل الدولة التّركيّة. (ممدوح،2009، 29).

كما أيدت تُركيا مشروع القرار الأُممي الَّذي يدين بناء جدران الفصل العنصري والعدوان الإسرائيلي على مدينة رفح والَّتي رفض على أثرها ثم استدعاء السفير التركي في "إسرائيل" والقنصل العام في القدس للتشاور، وبالمقابل قامتْ على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى سفير، كما قامَ وزيرُ خارجيتها عبد الله غول بزيارة مقر السُّلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله عام 2007 في محاولةٍ

لتوثيق العلاقات التُّركيّة الفلسطينية الأمر الَّذي أثار قلق "إسرائيل" في علاقاتها مع تُركيا. (ممدوح،2009، ص71).

وقد جاء موقف الحكومة التّركيّة إزاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة متوافقاً مع مواقفها السابقة الداعمة للقضية الفلسطينية؛ إذ وصف رئيس الحكومة التّركيّة – آنذاك– رجب طيب اردوغان الوضع في غزة بأنه مأساة إنسانية ولا يمكن قبول هكذا ممارسات والَّتي جاءت كعقاب لميلوني نسمة بذريعة هجمات الصواريخ، وقد أثار أردوغان انتقاداً "إسرائيلياً" شديداً (التَّقرير الاستراتيجيّ الفلسطيني،2008: 172)، وهذا يُؤكد الدور الكبير الَّذي تلعبه تُركيا من أجلِ نصرة الشعب الفلسطيني في قضيته أمام المُمارسات والاعتداءات الإسرائيلية بحق الأطفال والشيوخ والنساء في قطاع غزة .

كما قامتْ تُركيا بتبني أسطول الحرية المتجه إلى قطاع غزة لكسر الحصار في عام 2010، وذلك بإرسال أسطول من المساعدات الإنسانية، بتنظيم العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة، إلا أن إسرائيل قامت بالاعتداء على من كَانَ على سفن الأسطول فجر يوم 31 مايو 2010، مما أَدى إلى مقتل تسعة أتراك خلال تفتيش مجموعة من سفن الأسطول، وشكل هذا الاعتداءُ احتكاكاً دمويّاً بين تُركيا و"إسرائيل" – لأول مرة – مما دفع تُركيا إلى طلب اعتذار من "إسرائيل" وإطلاق سراح الركاب المعتقلين، ودفع تعويض لأسر الضحايا، وإعادة السفن، وفك الحصار عن غزة، إضافة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية بعد أن قامت باستدعاء سفيرها في تل أبيب للتشاور بشأن ما حدث، وتحريك دعوى قانونية ضد الجيش "الإسرائيلي" (الرياض، 2013).

وعلى الرَّغم من الاعتذار الإسرائيلي عما قامت به من اعتداء على أسطول الحرية، وتعهدها بدفع تعويضات لأسر الضحايا، إلا أن تُركيا بقيت على موقفها في كسر الحصار على غزة.

غير أن الموقف التركي تغير فيما بعد؛ إذ تخلتْ تُركيا عن شرط رفع الحصار غير أن الموقف التُّركي تغيَّر فيما بعد؛ إذ تخلت تُركيا عن شرط رفع الحصار عن غزة وقبلت باستبداله بتخفيف المعاناة الإنسانية، والسماح لها بإيصال المساعدات الإنسانية للقطاع بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي كمدخل لإنهاء الأزمة بين الطرفين، وهو ما

حصل، وقد شكل هذا التَّغير تجاه "إسرائيل" تحولاً ملحوظاً في السياسات التّركيّة الخارجيّة، واندراج في سياق سعي تُركيا لإنهاء حالة التوتر والتأزم في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، ورغم تفهم الأطراف الفلسطينية لدوافع تغير الموقف التركي والإشادة بالدعم التركي للشعب الفلسطيني إلا إنها أيدت قلقها من احتمالات أن يكون تطبيع العلاقات التّركيّة الإسرائيلية على حساب الموقف التركي الداعم للقضية الفلسطينية(مركز دراسات الشرط الأوسط، 2016، ص20).

أما فيما يتعلق بالموقف التركي من اتفاق المصالحة الفلسطينية عام 2011؛ فقد أعربتْ عن ارتياحها عن الاتفاق المبدئيّ للمصالحة بين حركتي فتح وحماس الَّذي وقع الأَوَّلُ في القاهرة في 27 ابريل 2011؛ إذ جاء في بيان الخارجيّة التّركيّة أن الجانبين التركي والفلسطيني اتفقا على استمرار الاتصالات بينهما لمتابعة تطورات جهود المصالحة (النعيمي،2002).

وبعد ثورات "الرَّبيع العربي" سعت تُركيا إلى إعادة تحديد دورها الإقليمي في المنطقةِ، مما جعل سياسة "صُفر المشاكل" الَّتي كَانَت تنادي بها أمراً يصعب تطبيقها؛ إذ شهدتْ العلاقات التّركيّة الفلسطينية في عامي 2012–2013 تقدماً ملحوظاً مع حركة حماس الَّتي اتخذت من تُركيا مقراً لبعض قيادتها بعد خروجهم من سُوريا بسبب الأزمة السورية، واستمرت في الدّفاع عن حماس في المحافل الدوليّة باعتبارها حركة سياسية غير إرهابية، وهذا من شأنه أن يعزز العلاقة مع حكومة تيسير الأعمال الَّتي تقودها حماس في القطاع، من جانب آخر استمرت تُركيا مع الحكومة الفلسطينية في رام الله من خلال الزّيارات الدبلوماسية الرسمية المتبادلة، إضافة إلى الدَّعم الدبلوماسي لتحركات السُّلطة الفلسطينية في المحافل الدولية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2012، ص19)

يُشار إلى أن علاقات حماس بتُركيا قد شهدتْ خلال الفترة المُشار إليها 2012 –2013 تطوراً ملحوظاً؛ إذ تعددت اللقاءات بين الطرفين؛ فقد زارَ رئيس الحكومة في غزة وقد إسماعيل هنية تُركيا في مطلع عام 2012، إضافة إلى زيارة خالد مشعل إلى تُركيا على رأس وفد من حماس جرى خلالها لقاء لرئيس الوزراء التركي – آنذاك – رجب طيب أردوغان في يونيو 2013 (الجزيرة نت،2014)

وعلى الرَّغم من كل السّياسة التّركيّة الدَّاعمة للقضية الفلسطينية، ومرور العلاقات التّركيّة الإسرائيلية بحالَّتي المد والجزر إلا أن هذا لا يعني أن تُركيا قد قطعت علاقاتها مع "إسرائيل"، فقد استمر التَّعاونُ بين الطرفين في جميع الأصعدة الاقتصاديّة والعسكرية والأمنيّة، كذلك الاجتماعات الثنائية، كما واصلت الحكومة التّركيّة الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع "إسرائيل"، وشاركتْ في الاجتماعات الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا... إلخ، وهذا كله مرتبط بتطورات المصالح التّركيّة على الصَّعيد الخارجي ومتطلبات الاستحقاقات التّركيّة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006)

2.4.5 السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه فلسطين:

شكلّت القضية الفلسطينية لعقود طويلة العامل الأكبر والمحوري في تعزيز الشعور القومي العربي؛ إذ ظلت القضية الأَوَّلُى والمحورية للشعوب والحكومات العربية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، فقد ارتبط مصير العلاقات المصريّة الفلسطينية ببعضه وبشكلّ لا يمكن فصله عن الأخر، فأوامر العلاقة بين مصر وفلسطين تمتد منذ أربعينيات القرن الماضي عندما ألقى ممثل المملكة المصريّة – آنذاك– في مؤتمر فلسطين الَّذي عقد في نهاية عام 1946 في لندن كلّمته الرافضة لتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية وتأكيده على الحق الفلسطيني في تقرير مصيره بعد انتهاء الانتداب البريطاني على الأراضي الفلسطينية.

ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر تم إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام1964 ؛ حيث قام بامتناع عدد من الدول العربية بالاعتراف بالكيان الفلسطيني الجديد –وهو منظمة التحرير الفلسطينية– باعتبارها الممثل الوحيد عن الشعب الفلسطيني، كما أمر الجيش المصري القيام بهجمات على مواقع إسرائيلية شرق قناة السويس عام 1968، وقد كَانَ لمصر دور في دعم حركة فتح من خلال مدها بالأسلحة والأموال كما تم عقد اتفاق القاهرة عام 1969 الَّذي سمح للمقاتلين الفلسطينيين باستخدام الأراضي الفلسطينية في هجومها على إسرائيل(أبو الريش، 2005).

وبعد تولي أنور السادات الحكم في مصر عام 1970 توسع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، والَّذي انعكس بشكل مباشر على القضية الفلسطينية؛ إذ قام بزيارة القدس على الرغم من إعلان إسرائيل رفضها لقيام دولة فلسطينية والانسحاب إلى حدود 1967؛ حيث جاءت هذهِ الزيارة مقدمة لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل وخطوة للإجماع الثلاثي المصري الأمريكي الإسرائيلي الَّتي نصت على إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحاب إسرائيل منهما مقابل اعتراف مصر بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها (الأشعل،2014).

بعد تولي حسني مبارك الرئاسة عام 1981 سعت مصر إلى الموازنة الدبلوماسية في سياستها الخارجيّة مع فلسطين، من خلال تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ورفض سياسة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مقابل ذلك احترامها والتزامها بمعاهدة السلام مع فلسطين، وقد شهدت العلاقات المصريّة الفلسطينية تحسنا تمثلت في مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على إجلائها من طرابلس وزيادة الدعم العربي للقضية الفلسطينية بعد استئناف العلاقات العربية مع مصر وعودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة عام 1991 (الطناني، 2020).

كما كَانَ لمصر دور كبير في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة الأَوَّلُى والَّتي جاء نتيجتها اتفاقية أوسلو عام 1993، والَّتي تضمنت إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تشكيل سلطة حكم فلسطين انتقالي له حق الولاية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد وفاة ياسر عرفات في عام 2004 رعت مصر العديد من الحوارات الفلسطينية والتوقيع على العديد من الاتفاقيات كاتفاق القاهرة الَّذي شكلّ نقطة تنظيم العلاقات الفلسطينية الداخلية للفصائل الفلسطينية ونتج عنه إجراء انتخابات بلدية وتشريعية، وتفعيل منظمة التحرير لتكون جامعة لكافة الفصائل الفلسطينية، وفي عام 2009 عاد الدور المصري إلى إدارة ملف المصالحة الفلسطينية في محاولة لمصر لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وذلك من خلال اقتراح حلول من شأنها إيجاد وفاق وطني بين حركة حماس وحركة فتح، واتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني وقد وافقت الحركتان على توقيع الورقة

الفلسطينية إلى أن تنحى حسني مبارك عام 2011 أعاق تنفيذ بنود الاتفاق الفلسطيني (الطناني،2020).

وبعد حراك 25 يناير 2011 وما نتج عنه من إسقاط نظام الحكم في مصر وانتقال السلطة إلى المجلس العسكري استطاعت العلاقات المصريّة الفلسطينية أن تشكل منحنى جديدا، فقد أثرت الثورة المصريّة 25 يناير 2011) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية؛ إذ أن تغير الأوضاع في مصر سيؤدي بالسلطة الفلسطينية أن ترفع سقفها في التفاوض مع إسرائيل وفي طرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة إضافة إلى ظهور مؤشرات تظهر أن التغير في السّياسة الخارجيّة المصريّة تجاه القضية الفلسطينية سيشجع السلطة الفلسطينية على تحديها وعدم انصياعها للضغوطات الإسرائيلية، كما حررت الثورة المصريّة حركتا فتح وحماس من الالتزامات المصريّة الَّتي تم الاتفاق عليها باتفاق المصالحة بينهما، كذلك الفصائل والحركات الفلسطينية من سياسة الإملاءات الَّتي كَانَت تمارسها بعض الأنظمة العربية والأجنبية عليها، مما شجع الشعب الفلسطيني على توسعت قوة خياره في التسوية في حصوله على جزء من فلسطين (الضفة والقطاع) إلى خيارات بديلة قبل الدولة الفلسطينية الموحدة وعالمتها القدس الشريف(جمال، 2020).

وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي في مصر في فترة المجلس العسكري إلا أنها –مصر–لعبت دورا كبيرا في القضية الفلسطينية في هذهِ الفترة؛ إذ شكّل الحياة المصري في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك دافعا لدى الفصائل الفلسطينية لإتمام ملف المصالحة والتوقيع على الورقة المصريّة ففي 7 آذار 2011 قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستئناف الجهود المصريّة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتم الإعلان عن توقيع الاتفاق بين حركتي فتح وحماس رغم بروز عدد من العوائق الَّتي كادت أن تؤدي إلى تعثر تحقيق المصالحة من مثل: الاعتقال السياسي، ملف الحكومة البرنامج السياسي، وقد تمكنت مصر في فترة المجلس العسكري من لعب دور الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس في إتمام اتفاقية تبادل الأسرى في أكتوبر 2011؛ إذ تم بموجب الاتفاق الإفراج عن 477 سجين فلسطيني مقابل الجندي الإسرائيلي شاليط، فرغم انشغال مصر بإحداثها الداخلية في هذهِ الفترة إلا أن المجلس العسكري

حاول المحافظة على دور مصر الإقليمي، كذلك سعيه لتعزيز موقف القيادة المصريّة أمام شعبه الَّذي كَانَ يضغط لتعديل اتفاقية كامب ديفيد (جمال 2020).

وعندما شنت إسرائيل العدوان على قطاع غزة عام 2011 بعد قيام مجموعة من غزة بقتل إسرائيلي وجرح العشرات، فقد حذرت مصر إسرائيل من استمرار عدوانها الجوي على غزة والَّذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط ويؤثر على عملية السلام، كما رفضت مصر هذا العدوان نظرا لتأثير قطاع غزة على الأمن القومي المصري ويمثل اختراقا لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل وعليه أوقفت إسرائيل عدوانها على غزة (جمال،2020).

وبعد ثورة 25 يناير في عام 2012 وتولي محمد مرسي الحكم نشط العمل الجماعي المصري الَّذي من شأنه دعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية خصوصا قطاع غزة؛ إذ أمر بفتح معبر رفح البري أمام حركة المسافرين، وسمع بإدخال المساعدات الغذائية والطبية إلى القطاع، وفتح مستشفيات مدينة العريش المصريّة لعلاج المرضى الفلسطينيين، كذلك العمل على إنعاش الاقتصاد في القطاع، وفي الوقت نفسه أصبح هناك تواصل مباشر بين المستويات السِّياسيَّة والقيادية بين البلدين، وكَانَ من، هم تطورات العلاقة بين مصر وحركة حماس تحديدا هو توصل الحكومتين لاتفاق تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون الأمني بين الجانبين (المركز الفلسطيني للإعلام).

وفي 14 نوفمبر 2012 شن الاحتلال الإسرائيلي حربا على قطاع غزة استمدت لثمانية أيام سقط فيها 191 شهيدا 1430 جريحا، وقد شكل هذا العدوان اختبارا لمصر؛ إذ أرادت إسرائيل إحراجها خصوصا في ظل الأحداث الداخلية والخارجيّة الَّتي تواجها لكن مصر نجحت في الإفلات مما رسمته إسرائيل لها فاختارت دور الوسيط، ورافق ذلك قيام مصر بسحب سفيرها من إسرائيل تعبيرا عن رفضها للعدوان الإسرائيلي، كما قامت بفتح معبر رفح طيلة أيام العدوان، ودعت إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن وعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجيّة العرب لتباحث في شان الاعتداء على الشعب الفلسطيني، حيث قرر ذلك لاجتماع تشكيل وفدا من وزراء الخارجيّة العرب لزيارة غزة ودعم الجهود المصريّة في التوصل إلى هدنة بين حماس وإسرائيل،

وقد انتهت الحرب بعد 7 أيام برعاية مصرية لاتفاق التهدئة بين قطاع غزة وإسرائيل الَّذي تضمن خطوات ملموسة لكسر الحصار على القطاع، وإلغاء المنطقة العازلة، وقد التزم كل طرف بعدم القيام بأية أفعال من شانها خرق الاتفاق أو التفاهمات، وفي حال وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية الاتفاق (الطناني، 2020).

وقد بقيت مصر الداعم الأكبر والأهم للقضية الفلسطينية وقطاع غزة خلال فترة حكم محمد مرسي الَّذي أطيح به عن طريق انقلاب عسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي عام 2013 أي بعد عام على حكمه.

وعندما تولى عبد الفتاح السيسي الحكم في السابع من حزيران 2014 حدث تغير جذري في طبيعة العلاقات الَّتي تربط قطاع غزة تحديدا بمصر، وقد سبق ذلك قيام المجلس الانتقالي العسكري منذ اليوم الأَوَّلُ لحدوث الانقلاب العسكري بإغلاق معبر رفح البري –المنفذ الوحيد لقطاع غزة – بعد أن كَانَ مفتوحا طوال عهد مرسي، كما دعمت مصر حدودها مع غزة بعدد كبير من القوات العسكرية، وإلى تبادل الاتهامات الموجهة لحركة حماس وتدخلها بأعمال العنف الَّتي تحدث وبالشؤون الداخلية المصريّة، إضافة إلى تدمير فئات الاتفاق البرية الَّتي كَانَت تشكل ممرات للمساعدات الغذائية والطبية ومواد البناء للقطاع .(موقع السبيل الاختباري،2013) وقد سعى السيسي إلى استعادة مكَانَة مصر ودورها في القضية الفلسطينية من خلال التأكيدات المصريّة الدائمة على موقف مصر الثابت وسعيها إلى التوصل إلى حل عادل وشامل يضمن الحقوق الفلسطينية ويعيد الاستقرار للمنطقة، ويضمن الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في العودة وممارسة حقوقهم الشرعية في الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وكَانَ للدور الدبلوماسي والاستخباراتي المصري في وأكتوبر 2017 في الاتفاق حول تنازل منظمة حماس عن حكمها الإداري في قطاع غزة، وتكوين حكومة وفاق وطنية بقيادة حكومة رام الله تشمل جميع الأراضي الفلسطينية، وعلى الصعيد الدولي فقد دعت مصر في أكثر من دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة بفتح مسار للتفاوض السلمي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وحث الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الحيادي في هذا الصراع، غير أن اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في 6 ديسمبر

2017 جعل الدور الأمريكي ضعيف نسبيا في ما يخص المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وعليه قدمت مصر مشروع لمجلس الأمن لنزع الشرعية عن أمريكا في إعلانها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لكن تم إسقاط هذا القرار بفيتو أمريكي، كما طلبت مصر اجتماعا عاجلا للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مشروع قرار في 21 ديسمبر 2017 تحت بند الاتحاد من أجل السلام، وقد دعم القرار 129 دولة فتم إسقاط القرار الأمريكي الخاص بالقدس؛ إذ بقي شفهي فقط (جمال،2020).

يشار إلى أنه ومنذ تولي السيسي زمام الحكم في مصر غاب دور القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن كل المستجدات الحاصلة في المنظمة وانحصار العلاقة بين مصر وحكومة حماس، وقد برز التهميش المصري للقيادة الفلسطينية في قمة العقبة – السرية – الَّتي تناولت بشكل مباشر القضية الفلسطينية والَّتي شارك فيها إلى جانب ملك الأردن عبدالله الثاني ابن الحسين، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ووزير الخارجيّة الأمريكي السابق جون كيري والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي؛ إذ لم يحضر أي ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية، ولعل مقصد مصر من ذلك هو أن التفاوض مع حركة حماس وتوليها ملف المصالحة الفلسطينية أسهل بكثير من التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية تتقارب المصالح بين مصر وحماس يخلف نقطة التقاء بين الطرفين(الطناني، 2020).

ويلاحظ مما سبق أن مصر – على مر سنوات طويلة– قد حملت على عاتقها القضية الفلسطينية ومسؤوليتها أمام قطاع غزة منذ أن تولت ولاية غزة حتى الوقت الحاضر، فالقوانين المطبقة في قطاع غزة هي قوانين مصرية، وهذا يدل على تبعية القطاع – بشكلّ غير مباشر – لمصر وفي المقابل المسؤولية القانونية المترتبة على مصر والتزامها تجاه قطاع غزة، على أن سياسة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة على وجه التحديد قد طرأت عليها متغيرات جذرية لم يفهمها الطرفان من قبل، وهذهِ العلاقات بأوجهها ومصالحها المتعددة بين الطرفين تتم وفق ما يتفق وسياسية ومصلحة الاحتلال الإسرائيلي، ورغم ذلك فقد فرضت حماس نفسها كإحدى المعطيات الجيوسياسية الَّتي يفترض على مصر و"إسرائيل"

التعامل معها بحكم إنها هي المسيطر على قطاع غزة، وإن كَانَت المعطيات تشير إلى أهمية وقوة الطرف المصري في غزة في ظل غياب وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وتوليها لملف المصالحة الفلسطينية وهذا من شأنه أن يعزز موقفها على الساحتين الإقليمية والدولية.

5.5 نقاط الاتفاق والاختلاف في السّياسة الخارجيّة لكل من مصر وتُركيا تجاه دول الشرق الأوسط:

يلحظ المتابع لملفات السّياسة الخارجيّة والمواقف من مختلف القضايا المصيرية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بين البلدين (تُركيا، مصر) تناغماً واتفاقاً في ذلك وإن كَانَ الاختلاف في بعض القضايا موجوداً.

فقد كَانَ موقف كلا البلدين من الأزمة السورية يجد أن كلاهما بذل ما استطاع من جهوداً لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية، إذ طالب كلا البلدين الأسد بالرحيل لوقف نزيف الدم وسقوط المدنيين والأبرياء في سوريا كما حاولا – بالطرق الدبلوماسية –إقناع إيران تغير موقفها السلبي من الشعب السوري، ووقف دعم النظام السوري في حله العسكري لازمته الداخلية، كما سعيا لحماية المعارضين ومساعدة اللاجئين السوريين، فمصر وتُركيا تعدان المقر الأكثر قبلة للمعارضة السورية.

وعند النظر في موقف تُركيا ومصر تجاه الأزمة اليمنية نجد أن كلا البلدين اتفق على رفض التدخل الإيراني في مسار الثورة اليمنية الَّتي كَانَت تدعمهما بما يخدم مصالحها من خلال دعم الحوثيين وانقلابهم على الشرعية الدولية، كما أن الموقف المصري كَانَ متوافق مع الموقف السعودي الَّذي تمثل بدعم المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وهو ما باركته تُركيا من خلال دعمها لشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته المعترف بها دولياً، والَّذي بقيت محافظة على موقفها وإن بدت تطفو على السطح الاختلافات السِّياسيَّة في المواقف خصوصاً بعد تولي محمد بن سلمان لولاية العهد السعودي.

وترفض الدولتان التمدد الإيراني من خلال تدخل طهران في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، خصوصاً بعد الرَّبيع العربي مثل وقوف إيران إلى جانب النظام

السوري في إصراره على أن الحل العسكري هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة السورية، وما رافق ذلك من دعم لوجستي واستخباراتي واقتصادي، كذلك دعم الحوثيين في اليمن ضد حكومة شرعية المعترف بها دولياً، فكلا الدولتين حريصتان على أمن واستقرار الدول العربية وسلامة أراضيها وحدودها بعيداً عن التدخلات الخارجيّة في الشؤون الداخلية للدول العربية، كذلك رفض الدولتين الانتشار النووي في الشرق الأوسط؛ إذ تدعمان المبادرات والاتفاقيات الدولية الَّتي تقضي إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، إضافة إلى إخضاع كل المنشآت والنشاطات النووية في المنطقة بما فيها الإيرانية و"الإسرائيلية" إلى الرقابة الدولية.

وقد شكلت القضية الفلسطينية نقطه التقاء وتوافق في السّياسة الخارجيّة التّركيّة والمصريّة فقد حرص البلدان على دعم الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه ودعم مبادرة تحقيق السلام العادل والشامل وإعادة "إسرائيل" للأراضي العربية المحتلة عام 1967 وقيام دولة فلسطين مستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية كذلك حشد الدعم الدولي الذي يلتزم "إسرائيل" بكافة القرارات الدولية والالتزام بالقانون الدولي حيال الاحتلال والاستيطان، كما دعم البلدان جهود المصالحة الفلسطينية وكل ما يأتي في إطار المصالح الفلسطينية العليا، فقد حافظ البلدان على دعمها للمقاومة الفلسطينية في حقها لمشروع للدفاع عن النفس وتحرير الأراضي المحتلة ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الجانب، كذلك دعم البلدان فلسطين في حصولها على مقعد دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الجيوسياسي فأن هناك تشابه بين الدولتين، فكلاهما يشكلّان بحكم الطبيعة الجغرافيا حلقة وصل بين قارتين وميناءين على بحرين، وهما كذلك نقطه تقاطع استراتيجي يشكلان مدخلاً ومخرجاً لشبكات المواصلات الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى موقعها على أهم الممرات البحرية العالمية؛ فالتقاء دولتين بهذا الحجم الجيوسياسي في أي موقف من شأنه أن يشكلّ قوة قادرة ومؤثرة لحسم أي قضية إقليمية شائكة.

4.5 الخاتمةُ:

تمثل العلاقات التركية المصرية أهمية كبيرة لا يمكن تجاوزها لكونهما يمثلان توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط؛ ذلك لكونهما من الدول المحورية ولهما أهميتهما الإقليمية ودورهما الدولي؛ فتُركيا دولة أوروآسيوية ترتبط بأفريقيا عن طريق البحر المتوسط، فيما تعد مصر دولة أورآسيوية ترتبط بأوروبا من خلال البحر ذاته، ولهما الثقل الديمغرافي والبعد الجيوسياسي والتاريخي بين دول المنطقة، كما تربطهما قواسم مشتركة؛ كلاهما عضو مؤثر في منطقة التعاون الإسلامي وعلاقاتهما الخارجية المتميزة تكاد تكون متشابهة مع الكثير من دول العالم من مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وقد مرت العلاقة التركية المصرية –قبل ثورات الرَّبيع العربي الشعبية–بالحذر أحياناً والتقارب أحياناً أخرى، إلا أنها تعمقت بعد ثورة 25 يناير عام 2011 والتي أطاحت بالرئيس المصري محمد حسني مبارك، ليستلم بعدها المجلس العسكري إدارة البلاد بشكل انتقالي، ثم الرئيس محمد مرسي، إلا أنها انقطعت بعد استحواذ الجيش على السلطة في صيف 2013 بعد ثورة 30 يونيو، مما جعل طبيعة العلاقة بين البلدين تمر بمرحلة من التوتر الدائم، على مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما.

لقد مثلت الثورات الشعبية في دول الرَّبيع العربي فرصة لإعادة الدور التركي في دول الثورات من خلال مساندتها للمطالب الشعبية في دول الرَّبيع العربي؛ إذ شهد الدور الإقليمي التركي صعوداً – مرحلياً– بعد نجاح ثورة مصر، كما أخذ الشعب المصري يتطلع لتعميم تجربة النموذج التركي المتمثلة في حزب العدالة والتنمية في التغير الديمقراطي والازدهار الاقتصادي في مصر، إلا إن التدخلات الإقليمية والدولية وتعثر مسار الحكم وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع صيف 2013– ثورة 30 يونيو غيرت المشهد السياسي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية إلى التضييق والحكم العسكري والديمقراطية الشكلية مما أثر ذلك على سياسة تُركيا الخارجية وطموحاتها في الدور الإقليمي.

كما ظهرت بعض التحولات في علاقات تُركيا مع حلفائها التقليدين؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إزاء بعض الملفات الإقليمية من مثل:

الأزمة السورية والموقف من أحداث 30 يونيو المصرية والحرب اليمنية والصراع الليبي والملف الإيراني والقضية الفلسطينية في ضوء القطيعة مع إسرائيل، مما انعكس على طبيعة العلاقات التركية المصرية وجعلها في حالة مد وجزر تبعاً لطبيعة السلطة القائمة في مصر.

5.5 النّتائجُ:

1- تاريخ العلاقة بين الأتراك والمصريين الَّذي يمتد لأكثر من ألف سنة يجعل من المستحيل لأي نظام سياسي في البلدين تجنب هذا التاريخ ونقاط العمق والالتقاء، كما أن حتمية الجغرافيا في شرق المتوسط تجعل مسألة العلاقة بين البلدين ضرورة لا يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها.
2- كَانَ تدرج الموقف التركي إزاء الثورة المصريّة مرتبطاً بتطور الأحداث على الساحة المصريّة، وتزايد الضغط الإقليمي والدولي على النظام المصري بالكف عن العنف وأحداث التغير المطلوب مع التأكيد الدائم في رسائله الدائمة للشعب في ثورته على دعمه من أجل نيل حريته وتحقيق الاستقرار والرفاهية والسلام.
3- عملت تُركيا على استثمار التغيرات الَّتي شهدتها دول الشرق الأوسط لتحقيق ما يخدم مصالحها الاقتصادية والسِّياسيَّة، والسعي إلى لعب دور إقليمي قيادي في المنطقة.
4- كَانَ للتعاون التركي مع دول الشرق الأوسط أثره الكبير في تحقيق النجاح في كافة المجالات السِّياسيَّة والاقتصادية والأمنية؛ مما أسهم في تعزيز الدور الإقليمي لتُركيا في الشرق الأوسط وتوسيع دائرة خياراتها الاستراتيجية.
5- انحرف مسار السّياسة الخارجيّة التّركيّة عن بعض المبادئ الَّتي كَانَ يسير عليها ومنها مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، نتيجة التدخل في قضايا الشرق الأوسط، وتجسد ذلك في موقف تُركيا من الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر.

6- أسهم الدعم التركي للثورات الشعبية في مرحلة الرَّبيع العربي، إضافة إلى تعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي الَّذي تقدم بعد الثورات في تشكيل عامل استفزاز للأطراف الرسمية المتضررة من الثورات، الَّتي رأت في موقف تُركيا أضراراً بأوضاعها ومصالحها مما دفعها لتبني مواقف سلبية تجاه تُركيا وسياساتها الداعمة في المنطقة.

7- كَانَ للموقف التركي المعارض لثورة 30 يونيو 2013 في مصر أثره على العلاقات التّركيّة المصريّة مع النظام المصري الجديد، كذلك على علاقات تُركيا مع عدد من الدول الَّتي عارضت تولي الرئيس الأسبق للحكم ومنها دول الخليج العربي.

8- انعكس – بصورة سلبية – تعارض السياسات التّركيّة تجاه الأزمة في سوريا مع توجيهات النظام السوري وحلفائه: إيران وروسيا، على علاقات تُركيا مع هذهِ الأطراف مما دفعها إلى اتخاذ مواقف متشددة إزاء السياسات التّركيّة الخارجيّة.

9- قيام نظام الحكم الجديد في مصر برئاسة عبد الفتاح السيسي بإعلانه جماعة الأخوان المسلمين الَّتي تدعمها تُركيا جماعة إرهابية هدفه إضعاف النفوذ التركي، وإحراج تُركيا أمام حلفائها الغربيين لتبدو باستقبالها عدد من قيادات الجماعة وكَأنَها داعمة للإرهاب.

10- يرتبط مستقبل الدور التركي في القضية الفلسطينية بانتهاء التطورات الإقليمية السلبية لاسيما المتعلقة بالملف السوري وما يرتبط معها في التحديات المفروضة على الداخل التركي الَّذي بالأَوَّلُوية.

11- يعد التقارب الاقتصادي تأثيراً في تحقيق تطور العلاقات بين البلدين من المصالحة السِّياسيَّة، وهذا مما يضع العلاقة بين مصر وتُركيا بصورة مطابقة للعلاقة بين الفترة و" تل أبيب" (القطيعة الدبلوماسية في ظل تنامي التبادل التجاري) مما يعطي مؤشراً على أن التعاون الاقتصادي قد يكون مقدمة للتقارب السياسي.

12- التغيرات الخارجيّة الَّتي أثرت في توجيهات السّياسة الخارجيّة التّركيّة مثل تصاعد النفوذ الإيراني وفرض نفسه كقوة إقليمية وانعكاس الثورة السورية منذ انطلاقها عام 2011 فرضت على تُركيا أن تكيف إستراتيجيتها الأمنية بما يتلاءم والواقع الإقليمي، وذلك في محاولة للتوفيق بين عوامل خارجية متوترة وداخل قد يتأثر بالعوامل الخارجيّة.

6.5 التوصيات:

1- الحرص على تمتين العلاقات التّركيّة – المصريّة في كافة المجالات لما له من أثر في القضية الفلسطينية وبخاصة الضغط تجاه المصالحة الداخلية، والوقوف خلف فلسطين في تطلعاتها المستقبلية ودعمها في مؤسسات المجتمع الدولي وصولاً لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس.
2- تطوير العلاقات التّركيّة العربية والمصريّة خاصة، في جميع النواحي؛ نظراً لأهمية كل من تُركيا ومصر الجيوسياسية في الحركة والاتصال العالمي.
3- إنشاء منتدى للحوار العربي – التركي بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء من الجانبين؛ بحيث يعمل وفق أسس وقواعد تضمن تمتين العلاقات العربية التّركيّة وجعلها بوتقة المصالح الَّتي تخدم جميع الطرفين.
4- وضع سياسات اقتصادية مصرية تحقيق التعاون مع تُركيا لتكون تركيزه من ركائز تطوير العمل المشترك، وذلك بإنشاء مشروعات تنموية وتطوير وتنمية الهياكل الاقتصادية المصريّة – التّركيّة.
5- إلغاء كافة القيود والحواجز على التبادل التجاري بين البلدين والعمل على زيادة حجم الاستثمارات التّركيّة في مصر.
6- ضرورة استفادة دول الثورات العربية من التجربة الديمقراطية التّركيّة؛ إذ قطعت أشواطاً كبيرة فيما يخص الديمقراطية، وهو ما تحتاجه دول الرَّبيع العربي من ديمقراطية والابتعاد عن الدكتاتورية، مع ضرورة بناء علاقات تركية مع الدول الثورات العربية على أسس متينة مبنية على التعاون بعيداً عن المصلحة.

7- ضرورة تفعيل آليات الحوار والتشاور بين دول الشرق الأوسط، وحل القضايا العالقة بينهم والاشتباكات دون تدخل أي قوى دولية مما تسهم في حفظ الأمن والسلام في المنطقة.

8- عودة تُركيا إلى منطقة الشرق لأوسط بمبادرات سليمة ووساطات لحل الأزمات في المنطقة يجب أن يقابل بترحاب وبمبادرات شبيهة، والتعامل معها كدولة صديقة وليست عدو، في حال ضمنت الدول العربية حسن النوايا التّركيّة في مبادراتها وخطوات وساطتها.

9- تحسين الصورة التّركيّة في الإعلام وتحويل عوامل الخلاف بين تُركيا وإيران وسوريا ومصر إلى عوامل اتفاق، مما يسهم في نشر السلام.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، نبراس، خليل، (د.ت)، سياسة تركيا الخارجية آزاء مصر 1960 – 1971، دراسة تاريخية، **مجلة كلية الآداب**، بغداد، ع 99.

إبراهيم، حسين توفيق، أكتوبر 2013، الرهانات المتباينة: قراءة في الموقفين التركي والإيراني تجاه 30 يونيو، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 194.

أبو الريش، سعيد، (2005)، جمال عبد الناصر: آخر العرب، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

أبو العز، إسلام، دلالات دعوة روحاني للقاهرة وأفق العلاقات المصرية الايرانية في عهد السيسي، **صحيفة البديل**، 8 يونيو 2014 . https://cutt.us/8Cthj

ابو القاسم، محمود، (2012)، **قراءة في الموقف المصري من الأزمة السورية**، الحوار المتمدن.

أبو علي، صوفيا، (2016)، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الراهنة 2010-2015**، رسالة ماجستير منشورة، جامعه العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

أتاش، نورسين، وأغلو (2014)، تحد جديد لتركيا: الحرب الأهلية في سوريا مجلة رؤية تركية، ع3، **مركز للدارسات**، أنقرة.

أحمد، يوسف احمد، (2015)، أزمة اليمن، حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية، **افاق المستقبل**، العدد 127.

أركون، محمد، (1996)، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح مركز الاتحاد القومي – بيروت والمركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط2.

الإسكندري، عمر، حسن سليم (2014)، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، **مؤسسة هنداوي**. /https://www.hindawi.org/books/60390836

اسماعيل، عيسى، غالي، بطرس، (1979)، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط7.

الأشـعل، عبـد الله، (2014)، **مصـر والقضـية الفلسـطينية**، التقـديرات والمسـارات المحتملة. مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان

إلهـامي، محمـد، (2017)، العلاقـات المصـرية التركيـة: الجـذور والثمـار، **المعهـد المصري للدراسات**.https://cutt.us/lEL5M

أمين، نظير محمود، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسة، العدد 2، 2013

أوسـي، هوشـنك، (2008)، العلاقـات الايرانيـة–التركيـة: بـين تبـاين المسـارات الاستراتيجية وتلاقي المصالح، **صحيفة المستقبل**، العدد 2840، 6 كانون الثاني / يناير .

ايشلر، أمر الله، (2011)، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية – العربية، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأردن، عمان.

الايوبي، الياس، (1996)، **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

باكير، علي حسين وآخرون، (2009)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز **الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع الدار العربية للعلوم**، ناشرون، بيروت، لبنان.

باكير، حسين علي، كافييرو، جيورجيو، (2018)، **النفوذ التركي في اليمن**، ترجمه ترك برس، https://www.tukpress.com/node/48799

باكير، علي حسن، 2013، مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والافـاق المسـتقبلي، **مركـز الجزيـرة للدراسـات**، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313103459814100.html

باكير، علي حسين، (2013)، مستقبل العلاقات التركية – المصرية بعد الانقلاب العسـكري، **مركـز الجزيـرة للدراسـات** https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/2013128104942110833.html

بالعربيةCNN، ايران: متقاربون مع مصر الحبيبة بشأن سورية ونأمل بلقاءات على مستوى عال بالرياض (9 يونيو 2014)، https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/09/iran-egypt-relations

باهي، ريهام، (2015)، الاتفاق النووي الإيراني والدور الإقليمي لمصر، لملف المصري، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، العدد 16، السنة الثانية.

البستاني، جاد مصطفى، (2020)، التدخل التركي فيليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، **المركز العربي للبحوث والدراسات** http://www.acrseg.org/41600

بسيوني، محمود، (2012)، **تطور العلاقات المصرية السعودية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية من (1980-2002)** غزة، جامعه الازهر، برنامج ماجستير الدراسات الشرق اوسطية، رسالة ماجستير.

بشا ماجد، ترجمة لينة الشريف، (2015)، المصريون في ليبيا: تسلسل زمني، مدى مصر https://cutt.us/z4OE7

بشار نرش، (2020)، **مكانة ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي**، الجزيرة نت.

بوابة الاهرام،الرئيس التركي عبدالله طول يغادر انقرة متوجهاً الى القاهرة "، 2011/3/3 https://gate.ahram.org.eg/News/45394.aspx

جاغاياتاي، سونر، سيفرز، مارك، (2015)، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allbt-alkbry-byn-trkya-wmsr-fy-alshrq-alawst

الجبرتي، عبد الرحمن، (2013)، **عجائب الاثار في التراجم والأخبار**، 1998، تحقيق شموئيل مورية، ط1، القدس : الجامعة العبرية.

الجبوري، عمران عيسى، (2014)، العلاقات التركية الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011، **مجلة المستنصرية**، العدد 53، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية رسالة علمية منشورة

الجزيرة مباشرة مصر، ازمة جديدة في العلاقات المصرية – التركية، 3 حزيران / يونيو 2014 http://mubasher-misr.aljazera.net/news/2014631491113754O.html

الجزيرة نت، ابريل 2016، مصر منزعجة لاستمرار ايران بتهريب اسلحة لليمن https://cutt.us/WuAld

جلود، ميثاق خير الله، (2008)، العلاقات الخليجية– التركية، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل.

جمال، هاجر، (2020)، **اثر تغير القيادة السياسية في مصر على العلاقات المصرية الفلسطينية**، المركز العربي للبحوث والدراسات

الحاج، سعيد، (2015)، التقارب التركي المصري : الأسباب والعوائق، **مركز الجزيرة للدراسات** https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511011013474139.html

الحاج، سعيد، تقدير استراتيجي (88) : مستقبل العلاقات التركية – " الاسرائيلية "، ، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت، 2017، https://cutt.us/KyBkn

الحاج، سعيد (2016)، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات** .

الحر، عبدالمنعم، (2009)، **العلاقات المصرية الايرانية**، الحوار المتمدن. العدد 2843.

الحسيني، هالة، (2016)، **الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الايرانية**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع

حقي، سعد، (2012)، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: المكتبة القانونية.

حمود، إيمان عبد الله، (2012)، **العلاقات المصرية التركية من عام 1956 إلى عام 1960**، جامعة بغداد، كلية الآداب، ع 102.

حوا، هدى، (2011)، منطقه التجارة الحرة العربية–التركية كنمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة.

الحوالي، عبد سفر الرحمن، (1982)، العلمانية، دار الهجرة، رسالة ماجستير .

خضير، ولاء، (2016)، **محمد علي باشا .... والي " مصر الحديثة** " خلال الحكم العثماني، ترك برس . https://www.turkpress.co/node/18359

خليل، محمد عبدالقادر، (2013)، حسابات متباينة : التصعيد المتبادل بين مصر وتركيا بعد فض اعتصامات الاخوان، **المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية**.

درويش، ابراهيم، (1978)، **النظام السياسي**، القاهرة: دار النهضة العربية

دني، ايمان، (2014)، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

ربابعه، غازي، 2011، السياسة الخارجية لتركيا اتجاه القضية الفلسطينية 2000–2010 في **مؤتمر العلاقات التركية العربية**، للجامعه الاردنية، عمان.

الرحاحله، احمد، (2014)، "**الدور التركي الجديد في منطقه الشرق الأوسط الفرص والتحديات**"، رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط.

رسلان، هاني، (2011)، **الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**، سودانايل، https://cutt.us/psiNA

روسيا اليوم، (2011)، اردوغان يطالب مبارك بالإصغاء لمطالب الشعب، https://goo.gl/aMCsyK

زهران، جمال، (2000)، العلاقات المصرية الآسيوية، **مركز الدراسات الآسيوية**، جامعة القاهرة.

السامرائي، محمد سالم، (2007)، المساومة في السياسة الخارجية التركية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، بيروت.

سعيد، بسمة عبد المحسن، (2015)، مستقبل المصرية التركية بين عامي 2011 – 2013، **مجلة حمورابي للدراسات**، ع 10 .

سي ان ان بالعربية، (2020)، السيسي: تجاوز سرت والجفرة "خط أحمر" لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/06/20/sis-egypt-libya-sirte-gna-lna

سينكايا، بيرم، (2017)، ترجمة احمد عيشة، العلاقات التركية الايرانية بعد الاتفاق النووي، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة** https://harmoon.org/archivees/72/8

شراب، فهمي، (2013)، مقال : " العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني"، **مركز الزيتونة للدراسات** https://www.alzaytouna.net/2013/09/15/null-9/

شراب، منهي، (2013)، العلاقات المصرية التركية وتداعيات الربيع العربي على الشأن الفلسطيني، **مركز الزيتونة للدراسات**. https://www.alzaytouna.net/permalink/50559.html

الشرق الأوسط، (2020)، موقف مصر من التدخل التركي في ليبيا «نقطة تحول» إقليمية.

شفيق، سليمان، (2016)، من اليمن الى سوريا، الموقف المصري صائب، **اليوم السابع**، https://cutt.us/BB6wA

الشلبي، عيسى، (2017)، تأثيرات التغيرات السياسية المصرية في العلاقات بين مصر وتركيا، **مركز درسات شرق أوسطية**، مج 20، عدد 78 .

الشمري، عبدالله، (2011)، السياسة الخارجية التركية والربيع العربي، وزارة الخارجية، **معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية**، العدد 57 .

صادق، ريز لطيف، (2011)، **العلاقات التركية الأمريكية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003 – 2011**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

صادق، سحر، (2009)، **السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي 1958 – 1973**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد .

صافي، خالد محمد، (2013)، صعود الاسلام السياسي الى الحكم والمشروع الامريكي الطائفي في المنطقة، **وكالة القدس نت للانباء** https://cutt.us/KuGkl

الصباغ، سعيد، (2003)، العلاقة بين القاهرة وطهران، **تنافس ام تعاون**، المحددات والاسرار، الدار الثقافية للنشر،القاهرة، ط1.

الصغير، كريم، (2017)، قراءة في السياسة المصرية الخارجية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، **مباشر 24**.http://www.mubasher24.com/53531

صوبصال، إسماعيل، (1988)، العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – **معهد البحوث والدراسات العربية**، ع 16 .

ضويحي، بسام وآخرون، (2016)، **استراتيجيات عمل ولاية الفقيه الإيراني في الوطن العربي والعالم الإسلامي**، عمان : دار عمان للنشر والتوزيع.

الطناني، وصال، (2020)، **العلاقات المصرية الفلسطينية:** التحولات والمتغيرات، المعهد المصري للدراسات. https://cutt.us/S9SvR

طعمة، حسن، (2010)، **نظرية اتخاذ القرارات**، عمان، الاردن، دار صنعاء للنشر والطباعة.

عادل، نبراس، (2020)، استراتيجية تركيا من الازمة اليمنية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة والاستراتيجية**، https://www.politics-dz.com/

العبادي، خالد، (2008)، **تأثير النفوذ الايراني على الدول العربية (1979 – 2007)**، عمان، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الفتاح، بشير(2013)، **التطورات المصريه الداخليه وتاثيراتها على العلاقات المصريه التّركيّة**، جامعه الدول العربية – الامانه العامة

عبد المجيدي، سيد (2014)، 50 مليار دولار خسائر تركيا بسبب دعم اردوغان للإخوان، **الأهرام**، السنة 139، العدد 46806 .

عبد المنعم، آية الله أحمد، (2018)، العلاقات المصرية العثمانية (1881–1923)، **مؤسسة كان التاريخية**، ع 41، الكويت.

عبدالحميد، اشرف، (2016)، ما هو موقف مصر من انقلاب تركيا؟، **العربية** . https://cutt.us/XBwyN

عبدالعاطي، محمد، (2007)، **العلاقات المصرية الايرانية رؤى مختلفة ومواقف متباينة**، الجزيرة نت، https://cutt.us/ZuglF.

عبدالعزيز، حسين، (2015)، السياسة المصرية تجاه الازمة السورية، **الجزيرة نت**. https://cutt.us/WXp3v

عبدالفتاح، منار، (2016)، مصر تدين إحراق السفارة السعودية في إيران، **صحيفة القدس العربي اللندنية**، العدد 8333، ص3

عثمان، طارق، (2014)، ثورات وثورات مضادة في تحويلات النظام الاقليمي العربي، **مركز الجزيرة للدراسات**، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/08/20148261028412626 18.html

العربي الجديد، (2017)، انقلاب تركيا والنموذج المصري، https://cutt.us/UADRi

عرداوي، خالد (2013)، **الربيع العربي : ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية ندوة بعنوان تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي جامعة كربلاء**، العراق .

عطية الله، أحمد، 1968، القاموس السياسي، دار النهضة، ط3 .

العظمة، عزيز، 2008، العلمانية من منظور مختلف – الدين والدنيا في منظار التاريخ، **كتاب في جريدة**، عدد 121، سبتمبر 2008، إصدار منظمة اليونسكو – بيروت .

عقلة، حسين، (2010)، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، دمشق : **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** مجلد 26، العدد الاول.

عواد، محمد، (2016)، ما هو الربيع العربي، **موقع ثقافة أونلاين** http://www.thaqafaonline.com/2012/01/blog-post_4265.html

العـودات، حسـين، (2011)، **العلاقـات السـورية التركيـة الماضـي والحاضـر** . https://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-05-07-1.1434227

الغفـاري، علـي عبـد القـوي، (2012)، العلاقـات اليمنيـة التركيـة، الوحـدوي نـت https://www.alwahdawi.net/articles.php?id=994

الفاتح، مدى، (2017)، **تركيا وإيران أو الواقعية في العلاقات الدولية**، وكالة القدس العربي ، https://cutt.us/j1XbN

فـرانس24، السـودان يسـلم تركيـا جزيـرة سـواكن الواقعـة فـي البحـر الاحمـر، 2017/12/26، https://cutt.us/0EAUj

الفضل، مؤيد عبدالحسن،2004، **نظرية اتخاذ القرار(مدخل كمي)**، دار المناهج لنشر والتوزيع.

فهمي، عبد القادر محمد، (2010)، **نظريـة السياسـة الخارجيـة**، السليمانية، مركز دراسات كردستان للدراسات الاستراتيجية.

القدرة، محمد خليل يوسف، 2013، **تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضـوء المتغيـرات الإقليميـة والدوليـة 2007 – 2012**، أطروحـه ماجسـتير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .

قناة الحرة، (2017)، تركيا ترسل جنودها الى قطر، https://cutt.us/9fTuW

كوراوغلـو، برهـان، 2017، العلاقـات التركيـة مـع مصـر بعـد الثـورة، الواقـع والطموحـات، **مركـز الجزيـرة للدراسـات**، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110301 0241148202.html

كوش، عمر، (2018)، تركيا والحراك الاحتجاجي في إيران، **العربـي الجديـد**، شبكة المعلومات الدولية، https://cutt.us/z9PgM

كولوغلو اورهان وآخرون، (1995)، العلاقات العربية التركية، ط1، **مركـز دراسـات الوحدة العربية**، بيروت.

ماهر نعيم رزق،استفانيا، (2016)، **السياسة الخارجية التركية تجاة التنظيمات الاسلامية دراسة حالة " داعش والاخوان المسلمين في مصر**، المركز الديمقراطي العربي.

ماهر، اميرة، (2018)، مصر واليمن.. علاقات تاريخية واستراتيجية، **اخبار مصر**، https://cutt.us/Air7W

مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 86، 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

محافظة، علي، (2015)، **تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1991-2014)**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محفوف، عقيل، يناير2012، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**. https://cutt.us/K8rsB

محيط (2013/11/26)، العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر، **شبكة الإعلام العربية**، https://cutt.us/A1kOE

مختارات ايرانية، الايجابي والسلبي في زيارة نجاد لمصر، العدد 152، السنة العاشرة، مارس 2013.

مرسي، رباب شعبان وآخرون، (2017)، **السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة" سوريا – اليمن – ليبيا** "،المركز الديمقراطي العربي.

المرشد، مي سامي، (2018)، **الدور الإقليمي تجاه الشرق الأوسط (2002 – 2016)**، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين .

المركز الوطني الديمقراطي (2017)، العلاقات المصريّة الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية منذ قيام ثوره يناير"2011". https://democraticac.de/?p=48444

المشد، سامح، (2013)، " العلاقات الدبلوماسية المصرية – التركية بين التمثيل والتحليل، **بوابة الأسبوع** .https://www.elaosboa.com/500.asp

المصحبين، ضيف الله، **العلاقات التركية الايرانية واثرها على امن الخليج 2002-2011**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الاردن

المصري اليوم، جدل حول ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان

مطر، جميل وهلال، علي الدين، (1983)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط3، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية .

المعجم الوسيط، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، بدون رقم طبعة ولا تاريخ نشر، ج2.

معوض، علي جلال، (2012)، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 185، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة

مقلد، اسماعيل صبري، 1968، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123.

مكتبة الكونغرس الأمريكي، انظر الموقع : www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp

ملكاوي، عصام فاعور، (2013)، **تركيا، والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية** " المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الاستراتيجية بجامعه نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي.

موقع السبيل الاخباري، (2013)، **انعكاس الانقلاب العسكري في مصر على قطاع غزة**، https://cutt.us/7mScT

موقع وزارة الخارجية التركية، العلاقات السياسة بين تركيا واليمن، 2019، www.mfa.gov.tr

الناصر، علي، (2010)، **العلاقات التركية الايرانية (1979-2010)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الاردن .

النعيمي، أحمد، (1973)، **السياسية الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

النعيمي، لقمان، (2012)، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية، **مركز الدراسات الاقليمية**،جامعة الموصل، المجلد 8، العدد 26.

النعيمي، لقمان، (2014)، تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا، **مجلة دراسات اقليمية**، جامعة الموصل، العراق، مج10، ع33.

النعيمي،لقمان، (2014)، تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا، جامعة الموصل، **مجلة الدراسات الاقليمية** .العدد33

النعيمي' لقمان، (2009)، **العلاقات التركية الايرانية بين التعاون والتنافس (1991-2001)** العدد 15، جامعة الموصل، رسالة علمية منشورة، الموصل، العراق.

نفين، العيادي، قراءة في العلاقات التركية المصرية بعد ثورة 25 يناير، **المصري اليوم** (2012/11/22)

https://www.almasryalyoum.com/news/details/319487

النهار، (2019)، العلاقات المصرية – التركية .. الاقتصاد في مسار مختلف

https://cutt.us/mJkv7

11 نوفمبر 2014

https://www.almasryalyoum.com/news/details/569841

نوحي، انجي، (2015)، دور تركيا في الشرق الاوسط، **الشروق 30 يناير 2015**

https://www.shorouknews.com/404.aspx

نور الدين، محمد، (2010)، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، **مجلة المستقبل العربي**، عدد381، بيروت.

نوفل، ميشال، (2010)، **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت : الدار العربية للعلوم، ناشرون .

هيئة الإحصاءات التركية، (2014)، htpps://www.tuik.gov.tr/home/index

وحيد، مروة، (2016)، التقارب التركي الإيراني، **مركز الدراسات والبحوث**، ابو ظبي، الإمارات

وسام، منى، (2017)، **مصر وسوريا تحولات شعبية ورسمية**، الاخبار، سوريا https://al-akhbar.com/syria/227951.

يوسف حتي، ناصيف، (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي.

المراجع الأجنبية

Aoron Stein, 2015, **Turkey's New Foreign Policy Davutoglu, the AKP and the Pursuit of Regional Order**, Routledge

Azzurra Meringolo, 2015 " **from Morsi to Al-sisi, Foregin policy at the Servics of domestic policy**", Insight Egypt, No.8, March

Davutoglu.Ahmet."**Turkeysn Zero Problem foreign policy foreign policy**, my 20, 2010

Efegil, Ertan and stone, Leonard A .. (2003), Iran and Turkey in cental Asia: opportunities for Rapprochement in The post cold war era, **Journal, of Third World studies**, Vol.xx.No1

El-Behary, Hend,2012, **November 18 A.New Era for Egyption – Turkish Relations Daily News Fegypt**

https://cutt.us/cgCaa

https://cutt.us/zm4Yz

ISikal, Huseyin, 2017**, Turkish foreign policy in the new lennium, deutsche nationalbibliothek**.

Oxford Advanced Learner's Dictionary . Oxford University Press, fourth edition, 1989 .

Sheira, Omar,September2014, **Turkey-Egypt Relations: incentives to normalize**, Global Political trends center Istanbul kultur university https://www.files.ethz.ch/isn/183839/PB40_2014_Sheira.pdf

Sputniknews ،June202 **،Cumhurbaşkanlığı Sözcüsü Kalın: Libya hükümeti orada olmamızı istediği sürece**، orada olacağız **https://tr.sputniknews.com/turkiye/202006201042292100-cumhurbaskanligi-sozcusu-kalin-libya-hukumeti-orada-olmamizi-istedigi-surece-orada-olacagiz/**

Telci, I,2012, **Turk DIS Politikasl YILLIGL SETA Turey**.

Tylorand Francis – N Narli, **Civil – Military Relation in Turkey, Turkish Studies**,2000: https://goo.gl/nNQ7ZF

المعلومات الشخصية

الاسم: بَنان عَاطف حُسين السّحيمات

التخصص: درجةِ الدكتوراه في العلومِ السِّياسيَّة

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2021